الملف العراقي

IRAQI FILE

A Documentary and Political Review
Published by the Centre for Iraqi Studies
Issue No 21 - September 1993

نشرة سياسية وثائقية، يصدرها مركز دراسات العراق - أيلول ١٩٩٣
رئيس التحرير - د. غسان العطية

العدد ٢١

على هامش اللجوء السياسي لبعض سفراء العراق

الكسب الاعلامي ليس بديلاً للعمل الميداني الداخلي، ولا يعفي المؤتمر الوطني من ضرورة المراجعة

كان اعلان السفيرين الشاوي والجبوري عن انضمامهما للمعارضة العراقية في مؤتمر صحفي نظمه المؤتمر الوطني العراقي الموحد، حدثا اعلاميا ذا مغزى سياسي للمعارضة العراقية بالدرجة الاولى.

لقد سبق، خلال السنوات الثلاث الماضية، وان انضم للمعارضة عدد من السفراء والدبلوماسيين العراقيين (ارشد توفيق، سفير العراق في اسبانيا، صفاء الفلكي، سفير العراق في هولندا، عبد الستار الدوري، سفير متقاعد في براغ) وعلى الرغم من ان كل هولاء من البعثيين العاملين او السابقين، وينتمون للطائفة السنية التي طالما تحدثت الاوساط الاجنبية والعربية عن غيابها في المعارضة العراقية. ومع ذلك لم يحظ خروجهم وانتماءهم للمعارضة بالاهتمام الذي اولاه الاعلام الغربي للجوء الجبوري والشاوي. ومع كل احترامي للأخيرين فان اهتمام الغرب بهما يعود بالدرجة الاولى للجهة المعارضة التي استظلا بها، اي المؤتمر الوطني العراقي الموحد، وهي المظلة السياسية التي يرعاها الغرب وتتبناها امريكا تحديداً. فياترى كيف سيكون استقبال الاعلام الغربي لهما لو التجأ السفيران الى ايران او سوريا بدلا من بريطانيا ؟؟

ان حقيقة لجوء السفيرين، لاتتجاوز قرار شخصي وانساني، لرجلين عملا وخدما نظام سياسي اكثر من عقدين وتولا مناصب وزارية وسياسية هامة، واستمرا في خدمته ما داما يعيشان في الخارج، ولكن عندما فرض النظام عليهما الخيار بين العودة للعراق للعيش في ظل الارهاب وبين البقاء في الخارج، جاء قرارهما - بعيدا عن اي بطولة - لصالح حياة الحرية في الخارج، وهذا خيار منطقي. فتوقيت اللجوء فرضه النظام بمطالبتهما بالعودة، الامر الذي جعل خيارهما في اسلوب اللجوء محدودا وهنا لعب المؤتمر الوطني العراقي ورقة الوساطة لهما مع دول الغرب ليجيرهما لصالحه وهذا ثمن ما كان بمقدور السفيرين تحاشيه، فكان زواج ضرورة وليس خيارا مستحباً.

ان هذا التشخيص يرد لحد كبير على تساؤل البعض ، لماذا لم ينحز السفيران قبل ذلك لصالح المعارضة، واسمح لنفسي واقول أي معارضة كانا سينحازا لها ؟؟ لجنة العمل المشترك التي عقدت مؤتمر بيروت والتي مالبثت ان تلاشت، ام الجبهة الكردستانية، او المجلس الاعلى في ايران، او بقايا الشخصيات القومية العربية المتنافرة فيما بينها والعاملة تحت اسم لجنة التنسيق القومي في دمشق، ام جماعة المؤتمر التداولي، او ماكان سابقا الوفاق الوطني وانشق على نفسه مرارا؟ واخيراً وما هو حال من انحاز اليهم سابقاً ؟

ليس المقصود من هذا العرض الدفاع عن السفيرين اللاجئين للمؤتمر الوطني، او جلد الذات او تقريع المعارضة لاننا جميعا - وانا منهم - مسؤولون عن هذا الحال من التداعي في العمل الوطني العراقي. ومن ينتقد المعارضة بغرض تبييض صفحة النظام الدكتاتوري في العراق لايختلف عن المتحالف حتى التبعية للأجنبي باسم محاربة صدام حسين.

ان من ينتقد الجبوري والشاوي على تأخرهم في الانحياز للمعارضة عليه ان يسأل نفسه ماذا فعل هو من اجل تحرير العراق من الدكتاتورية والتبعية. ومن كان منهم بلا خطيئة فليرجمهما اولاً.

- صحيح ان لجوء السفيرين وغيرهم للخارج من رموز النظام سوف لا يسقط النظام غداً، ولكنه بذات الوقت دليل على تصدع النظام وتداعيه وبدل مراجعة القيادة السياسية الحاكمة في بغداد لنفسها

تهرب من مواجهة الحقيقة من خلال كيل الاتهامات في وقت يتحين البعض منهم داخليا فرصة مشابهة للخلاص.

- بدون شك حقق المؤتمر الوطني نصرا اعلاميا، كان بأمس الحاجة اليه في ظروف التداعي التي يعيشها (انظر محظر اجتماع المجلس التنفيذي المنعقد في آيار ١٩٩٣)، وبتعاون الاعلام الغربي معه استطاع ان يعيد للصدارة، على ا لاقل اعلاميا، الشأن العراقي المعارض.

- بقدر نجاح المؤتمر في استيعاب العناصر العراقية اللاجئة سياسيا وتوظيفها عملياً وليس اعلاميا فقط وتوفير سبل الاقامة والعيش لها، سينجح في كسب المزيد من العناصر وبالتالي تداعي ماكنة النظام الدبلوماسية. ولكن تحول امثال الشاوي والجبوري بعد اشهر او اسابيع لمجرد فقاعة اعلامية سيفت في عضد العناصر الاخرى التي لاتزال تناوىء النظام سرا، وتنتظر فرصة للاعلان.

- ولكن يجب ان لا يقع المؤتمرالوطني في خطأ اعتماد العمل الاعلامي بديلا عن العمل الميداني، ليصبح عمله اقرب الى الجعجعة بدون طحين. وهذا الانتعاش المعنوي يجب ان يستغل من اجل عقد الجمعية الوطنية للمؤتمر بموعدها المقرر حسب النظام الداخلي (في اكتوبر القادم) من اجل تقييم نشاط المؤتمر وتركيبته التنظيمية والقيادية. ان البيان الصادر عن الاجتماع المشترك للمجلسين الرئاسي والتنفيذي للمؤتمرالوطني في اواخر تموز الماضي، يعكس خللاً في اداء المؤتمر خاصة اذا ما عرفنا ان النصاب المطلوب لعقد الاجتماع لم يتم الا في اللحظة الاخيرة، بسبب تغيب الكثير من الاسماء التي ارادت وجاهة المناصب دون عناء الواجب.

- ولايزال الرقم الكردي هو الحاسم في معادلة المؤتمر الوطني العراقي، وتبقى الخصوصية الكردية تفرض ظلالها على تحرك المؤتمر ونهجه السياسي، كما لم يستطع الطرف العراقي العربي المعارض -القومي او الاسلامي- تفهم وبالتالي التجاوب مع المخاوف والمشاغل الكردية بصدق وايجابية، فالكردي يرى وراء تردد حلفائه في المعارضة العراقية من عرب واسلاميين تجاه دعوته للفيدرالية ضغوطا اقليمية اكثر من كونها تعبيرا عن مخاوف وطنية عراقية. وتشخيص رئيس المجلس التنفيذي، د. احمد جلبي، يعبر عن هذه الحالة حيث يقول "نحن في معركة شرسة مع صدام ومعركة اقل شراسة مع الدول الاقليمية التي تخشى الديمقراطية والتعددية والاخوة العربية الكردية، وهي لاترتاح لأي حركة شعبية للتغيير وتريد حركة محدودة او انقلاب قصر. وهذا هو سبب ما نعانيه" (محضر اجتماع المجلس التنفيذي - لندن ايار ١٩٩٣). وبدلاً من ان يستخلص الجلبي من ذلك ضرورة التوجه لتعبئة الشعب العراقي في اطار جبهوي يستند لارادة الشعب العراقي اولا، يذهب رئيس المجلس التنفيذي ليقول "ان اهم حليف لنا على الصعيد الدولي هو امريكا التي قامت بنشاط غير عادي مع دولة حليفة لها هي السعودية واستطاعت ان تزيل التحفظات الموجهة ضد المؤتمر، ان تحركنا هو ضمن مخطط امريكي للتأثير على السعودية لدعم المؤتمر".

- ان فقدان المؤتمر الوطني للقاعدة الشعبية على ارض الوطن يجعله اكثر عرضة للضغوط الخارجية. ومحاولة قادة المؤتمر الخروج من نفوذ الدول الاقليمية بتجيير ارادتهم للقرار الامريكي، لايبشر بحل وطني عراقي لهذا المأزق، خاصة وان القرار الامريكي تحكمه مصالح وعوامل ليست بالضرورة لمصلحة الديمقراطية في العراق (راجع مذكرة اكثر من ٨٠ عضو كونغرس امريكي احتجاجا على استضافة لاجئي رفحا الى الولايات المتحدة).

المطلوب عراق في كردستان وليس كردستان في العراق

احد اهم وسائل الخروج من هذا المأزق هو في التوجه نحو بناء قاعدة شعبية عراقية مقاتلة داخلية من خلال تحالف القوى السياسية على ارض العراق، انطلاقا من كردستان العراق ودون وصاية كردية او فئوية خاصة. وبقدر تحول كردستان الى نموذج عراقي حر ديمقراطي، يسهل الطريق نحو انتقال المعارضة من المنافي الى ارض الوطن.

على الرغم من الخطوات الديمقراطية التي شهدتها كردستان العراق، وهذا امر يجب عدم الاستخفاف به اطلاقا، الا ان القيادة الكردية والتي تتحمل مسؤوليات خاصة وصعبة جدا، امامها فرصة قد تصبح تاريخية اذا ما استطاعت استيعاب القوى السياسية العراقية الاخرى من خلال اعطاء الاولية لعراقية الحل.

- ان القيادات الكردية طالما صرحت بضرورة انتقال المعارضة العراقية لشمال العراق ولكن الامر يجب ان يتجاوز التصريحات الى العمل الجاد لمناقشة وتنفيذ الامر من خلال توفير المستلزمات الضرورية لذلك، ابتداءً من حرية العمل والامان. فالاعتداءات التي تعرض لها البعض (مقتل عناصر من الحزب الشيوعي) لا توحي بالطمأنينة. وبالطبع لأعوان نظام بغداد مصلحة في عدم الاستقرار في الشمال وتشويه الصورة الامنية. الامر الذي يزيد من ضرورة فتح كردستان لكل العراقيين المناهضين للدكتاتورية، وبتحول كردستان الى ساحة عمل سياسي عراقي وطني تضمن لكردستان مكانتها الحرة في عراق المستقبل، كما يُسقط نضال العراقيين المشترك من عرب واكراد واقليات اخرى، دعاوى القوى الاقليمية بانفصالية اكراد العراق.

- ان التواجد السياسي الفعلي للمعارضين العراقيين على ارض العراق في كردستان، سيحرر اولئك الذين حكمت عليهم ظروف اللجوء بالتبعية، كما تسقط بيد الدكاكين السياسية بيع النفاق السياسي بتمويل اجنبي.

- ان توفير حرية العمل السياسي العراقي المعارض في كردستان ستضع جدية ومصداقية القوى والاحزاب العراقية غير الكردية على محك عملي. وانطلاقا من ذلك سيكون الطريق مفتوحاً من اجل بناء جبهة وطنية عراقية تنقل المؤتمر الوطني العراقي الموحد الى صفة المؤتمر الوطني العراقي الشعبي.

- ان الانتقال الى العمل داخل العراق لايلغي دور العمل السياسي الخارجي، وليس في كلامي مايدعو الى ذلك، بل ان ثقل التمثيل الخارجي يكتسب قيمته من تواجد التنظيمات والقواعد في الداخل.

- اذا كان انتقال المؤتمر الوطني من صيغة فيينا الى صيغة اربيل خطوة ايجابية فان الوقت حان للانتقال الى صيغة شعبية جماهيرية تنبثق عنها قيادات مستعدة للتضحية وتملك ثقة المواطن العراقي.

وحدة المعارضة العراقية لايخلقها حوار الصالونات او اروقة السفارات الاجنبية، بل العمل على الارض مع الانسان العراقي ذو المصلحة بالحرية والامن والاستقرار والتحرر من الجوع، بعيدا عن اي تبعية او عمالة للأجنبي. ■

انضمام السفيران العراقيان حامد الجبوري وهشام الشاوي الى المعارضة العراقية بالتعاون مع المؤتمر الوطني العراقي الموحد

لندن - اعلن السفيران العراقيان في تونس وكندا، السيد حامد علوان الجبوري والسيد هشام الشاوي في مؤتمر صحفي دعا اليه "المؤتمر الوطني العراقي الموحد" في لندن، الثلاثاء ٢٤ آب، ١٩٩٣، انهما قررا الانضمام الى المعارضة لنظام صدام حسين. وانهما سيطلبان اللجوء السياسي في بريطانيا.

ووجه السفيران دعوة الى المعارضين من داخل النظام للعمل ضده. ونفى السفيران ان يكون لديهما اي معلومات عن البرنامج العراقي لاعادة التسليح بعد حرب الخليج الاخيرة. واوضحا انهما موجودان في الخارج كسفيرين منذ سنوات عدة وليسا مطلعين على الشؤون العسكرية.

وكان حامد الجبوري (٦٣ عاماً) قد احيل على التقاعد في الفترة القريبة الماضية، بينما اعلن هشام الشاوي (٦٢) استقالته من منصبه كسفير للعراق في كندا، بعد ان صدر قرار نقله الى العاصمة بغداد. وسبق وان شغل كليهما مناصب وزارية ودبلوماسية مهمة خلال العقدين الماضيين.

وفيما يلي نص **بيان السيد حامد الجبوري** :

(ان استعراض تفاصيل الحالة المأساوية، والمعاناة الهائلة، التي يتعرض لها الشعب العراقي، يستغرق وقتاً طويلاً ليس هنا مجاله، ولكنني أريد ان أوكد حقيقة واحدة، يعرفها العراقيون دون غيرهم بان كل ما يكتب ويقال عن هذه الحالة، لايمثل الاجزاء من المأساة العميقة، الشاملة، التي يعيشها شعب بأكمله. والتي لم تجد لحد الان ما تستحقه من اهتمام المجتمع الدولي. عملاً بمسؤولياته الاخلاقية والانسانية، فليست المسألة الاساسية الان في العراق، هي مسألة احترام حقوق الانسان، انما المسألة هي احترام الانسان كقيمة، وككائن بشري.

فماذا يبقى للانسان من انسانيته اذا فقد الامن والاستقرار والسلام؟ فلاهو آمن على نفسه أو عائلته او ممتلكاته، ولا هو آمن علي يومه أو غده.

وماذا يبقى للانسان من حقوق. . اذا هدرت كرامته وكبرياؤه، لأتفه الاسباب؟ وتعرض للاعتقال والسجن والتعذيب والتشريد والقتل لمجرد الشبهات؟

وماذا يبقى للانسان من حقوق. . اذا كان خائفاً، جائعاً، مريضاً، يفتقد الامن والغذاء والدواء له ولأطفاله؟ ولايعرف ماذا تخبىء له الساعة القادمة ؟

وماذا يبقى للانسان من حقوق. . اذا كان الافلات من هذه الدوامة الجهنمية المرعبة، التي تلف العراق من أقصاه الى اقصاه، أصبحت حلماً يراود كل العراقيين؟ حتى صارت أعداد العراقيين الهاربين من الجحيم الى بلاد العالم المختلفة تعد بالملايين؟ تاركين الوطن العزيز، والاهل والاصدقاء، والذكريات، وكل شيء عزيز على النفس. . على أمل العودة يوماً. . حينما تشرق الشمس مرة اخرى على بلاد الرافدين، بلاد الحضارات والمعرفة الانسانية الراقية، والتسامح والمحبة. ولم يكتف النظام بالحملة المستمرة من الارهاب، والرعب، والابادة، التي يمارسها ضد الشعب العراقي. . بل جر العراق الى حربين مدمرتين لم يحسب عواقبهما المحتملة. . حولت العراق في زمن قياسي كأنه الكابوس المخيف. . من حالة القوة والرخاء، الى حالة الدمار الشامل، والافلاس التام، المادي والمعنوي. . والعزلة الكاملة عن شعبه، وعن محيطه العربي والاقليمي والدولي.

وازاء كل ذلك، وحينما سنحت لي الظروف الملائمة، اتخذت قراري بالانحياز الكامل الى شعبي وبلادي، واضعاً نفسي في خدمة العراق العزيز بالتعاون مع المعارضة في الخارج، لاسيما المؤتمر الوطني العراقي الموحد والجماعات الاخرى المناضلة من أجل شرف وحرية ووحدة العراق.

وأنا على يقين بأن كل العراقيين يشعرون بمسؤوليتهم الوطنية، ويعانون مرارة المأساة التي انحدرت اليها بلادنا العزيزة.

وسنعمل جميعاً بايمان راسخ، لبناء عراق تسود فيه قيم المحبة والوئام، والتسامح، والعدل والمساواة، دون تمييز بين مواطن وآخر أمام القانون، وفي اطار نظام ديمقراطي، تعددي، يحترم حقوق الانسان، ويصون سيادة العراق واستقلاله، ووحدة ترابه، ويقرر الشعب فيه مصيره بارادته الحرة، كأي شعب متحضر آخر.

وسنعمل موحدين متضامنين، لكي يعود العراق الى ممارسة دوره البناء في المجتمع الدولي، باعتباره احد الاعضاء المؤسسين لهيئة الامم المتحدة وجامعة الدول العربية. . وان يقيم افضل علاقات التعاون وحسن الجوار مع جيرانه والدول العربية الشقيقة، ومع كل دول العالم الصديقة على أسس الاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة، والالتزام بالمواثيق والاعراف والشرعية الدولية، التي ينبغي على جميع الاطراف الدولية الالتزام بها واحترامها، حفاظاً على الامن والسلام في المنطقة وفي العالم.

وان العمل من اجل هذه الاهداف السامية، هو مسؤولية جميع العراقيين، رجالاً ونساءً، مدنيين وعسكريين، في الداخل وفي الخارج، في مواقع السلطة او غيرها. فان مستقبل العراق، ومصير أجياله يجب ان يكون فوق اي اعتبار آخر).

نص بيان السيد هشام الشاوي :

(صمدت في موقعي حين وقعت كارثة العدوان على الكويت، كان وجود العراق في خطر، وقد اقتضى الواجب وطبعي ان لا أكون وقت الهلع والحاجة من الهاربين. فاستمريت في ا لخدمة، وبقيت في السفينة رغم معرفتي بفداحة طيش الملاحين. ولم أكن وحيداً في ذلك، إذ تنادت الألوف من الرجال في العراق لتلافي الحال وإنقاذ البقية. وقد راودنا لفترة قصيرة حلم ضبابي، وقلنا ان هول النكبة قمين بايقاظ الضمائر والعقول، وان النظام سيرعوي ويستدرك ويبادر الى اصلاح الامور.

وسرعان ما تبدد الحلم العابر، وأتضح ان النظام القائم في العراق لايعترف بخطأ، ولا يشعر بمسؤولية، ولايستمع الى رأي، ولا يتعلم،

ولايريد ان يتعلم، ولانه مصر على ضلاله، وموغل في غروره، ولا هدف له سوى الحفاظ على سلطة الاستبداد، رغم الهزائم والذل والخراب الشامل. لذا كان الواجب ان يبدأ العمل من الداخل لفرض التغيير. وقد دفع بعض أبناء العراق البواسل ثمناً باهضاً على ذلك الطريق.

والان، وبعد ان ثبت لي بشكل قاطع ان النظام قد بدأ يرهن مستقبل العراق بعد ان حطم حاضره. وان سياساته مؤدية الى تقسيم العراق، وانه يزداد سوءاً في بطشه واستهتاره، و ان أساليب العمل من الداخل لم تحقق نتيجة، فأن نداء الواجب يطالب بالمجابهة والتحدي المكشوف وحسم الموقف بالسرعة اللازمة قبل ضياع كل شيء. هذا هو تقديري، وهذا هو قراري، ولذلك فأنني استقيل من الخدمة الرسمية. واجاهر بمعارضتي للنظام الحاكم في بغداد، وسأجند نفسي علناً مع تلك النفيضة المقدامة في بلادي ومع المعارضة في الخارج، لاسيما المؤتمر الوطني العراقي الموحد والجماعات الاخرى المناضلة من أجل شرف وحرية ووحدة العراق.

ان أول عمل رسمي سأقوم به كمعارض هو احالة مبلغ كبير من المال وضع تحت تصرفي في السفارة العراقية في كندا الى وديعة ائتمان مصرفي بعيداً عن متناول يد النظام العراقي، اذ انني اعتبر ان الواجب يقضي بضمان أمانة اموال الشعب العراقي ومنع النظام من استخدامها لمصلحته الخاصة وضد مصلحة الشعب، كما أنني أوكد ان هذه الاموال التي هي من حق الشعب العراقي ستعود الى العراق حالما ينتهي حكم الاستبداد والطغيان فيه. ومقدار المبلغ هو كالتالي، (١٥٥ الفاً و ٩٥٠ دولاراً امريكياً و ٨٥ سنتاً، و٣٧٣ الفاً و ٥٣٠ دولارا كنديا).

يعاني العراق اليوم من عهد ارهاب وبؤس غير مسبوق في تاريخه الطويل. لاقوانين ولاحريات فيه، وليس للمواطن ضمان في أبسط حقوقه الانسانية. انه حال الغاب الذي تحكمه النزوات والشهوات التي اصبحت قانوناً. وقد ألغيت او شلت كافة المؤسسات السياسية و الاجتماعية والثقافية، وأصبحت الدولة جهازاً بوليسيا كبيراً مهمته الوحيدة الحفاظ على أمن الطغمة وبقائها في الحكم. وفوق كل شيء، فقد ضاع الاستقلال وتلاشت السيادة الوطنية، انهار الاقتصاد و بددت ثروات البلاد، وقلبت معايير الاعتبار، وزيفت المبادىء الوطنية والقومية والاسلامية، وغذيت الولاءات الطائفية والعنصرية، إمعاناً في تمزيق الشعب الواحد الذي روع، وجوع، فخسرنا جيلاً كاملاً من العراقيين وهكذا انحسر العراق الشامخ في ظلام لم يعرفه منذ ايام المغول.

انها صورة مأساوية، انما لاطريق لليأس الى قلوب الاحرار، هناك نداء عميق في البلاد، وهناك تصميم ثابت على الانقاذ واعادة بناء الانسان والمجتمع والدولة. اننا نتطلع الى تأسيس جديد لعراق القوانين والحقوق والمساواة والحريات والكرامة الانسانية. وقد علمتنا تجارب مريرة ان التعددية السياسية والديمقراطية البرلمانية هي النظام الافضل. انها الهدف المنشود لعراق حر ومزدهر وموحد، يعيش بسلام ووئام مع نفسه، ومع كافة جيرانه، وجميع شعوب العالم.

سنحقق هذا الطموح. انني عدكم بذلك. ما زالت في العراق بقية نذرت نفسها لأسمى مفاهيم الواجب والشرف. ■

المؤتمر الوطني العراقي الموحد يرحب بانضمام سفيرين الى صفوف المعارضة

جاء في بيان صادر عن المؤتمر الوطني ، " صرح الدكتور احمد الجلبي، رئيس المجلس التنفيذي للمؤتمر، تعليقاً على هذه الخطوة الجريئة قوله ، "ان المعارضة النشيطة التي اظهرها اثنان من كبار اعضاء السلك الدبلوماسي العراقي انما هو تعبير واضح لسخط الشعب العراقي على صدام حسين وزمرته الحاكمة. ان المؤتمر الوطني العراقي الموحد يحيي شجاعة ووطنية السفيرين الجبوري والشاوي كما يدعو كافة العراقيين الذي يطمحون الى تحقيق ديمقراطية جديدة في العراق الى الانضمام اليهما والى المؤتمر الوطني العراقي الموحد في معارضته لطغيان صدام حسين".

لندن - ٢٤ آب ١٩٩٣

بغداد : تمرد السفيرين مجرد فرقعة اعلامية

بغداد (١٩٩٣/٨/٢٧) - من ليون برخو - اف ب. رويتر - افادت صحفية (الثورة) الناطقة باسم حزب البعث الحاكم في العراق امس ان احد السفيرين العراقيين اللذين انضما الى المعارضة لنظام الرئيس العراقي صدام حسين اهدر دمه.

وقالت الصحيفة ان العشيرة التي ينتمي اليها السفير العراقي السابق في تونس حامد الجبوري هي التي اتخذت قرار هدر دمه في برقية بعثت بها الى الرئيس صدام حسين. واعلنت عشيرة الجبوري في البرقية التي نشرتها (الثورة) "براءتها من السفير حامد الجبوري" مضيفة انه "طريد عشيرتنا واهلنا وعوائلنا الى يوم الدين وان دمه مهدور ونفسه مستباحة جراء تمرده وعصيانه امر القيادة". يذكر ان الجبوري والسفير العراقي السابق في كندا هشام الشاوي اعلنا الثلاثاء انهما سينضمان الى المعارضة العراقية ودعيا "المؤسسة" العراقية الى "التحرك من الداخل لاحداث التغيير" في العراق. وقد انضم السفيران السابقان الى المؤتمر الوطني العراقي الذي يتخذ من لندن مقرا له ويضم كافة تنظيمات المعارضة العراقية. ووصفت (الثورة) في تعليقها اليومي السفيرين بانهما من "المرتزقة" مضيفة "ان كل هذه النخاسة لم تستطع ان تفعل شيئا ولم تستطع ان تقدم لأسيادها الكبار والاقزام شيئا سوى الكلام برغم كثرة ما اخذت من مال وما قدمت من وعود".

وقالت (الثورة) ان الحاجة الى الشاوي والجبوري ستزول وسيؤول مصيرهما الى الظلام والعار الابدي.

واضافت الصحيفة قولها ان اكثر من ١٠٠ الف غارة لم تهز الشعب العراقي خلال حرب الخليج في عام ١٩٩١ وان الرجلين ما هما الا خرطوشتان فارغتان ليس داخلهما سوى صوت الدخان.

ومضت الصحيفة تقول انهما سصبحان قريبا عديمي الجدوى بالنسبة لمن اجلسوهما امام الميكرفونات والكاميرات لدقائق معدودة.

تعليق الصحف البريطانية على لجوء السفيرين العراقيين الى بريطانيا

تحت عنوان "عراقيون يجب تأييدهم"، كتبت صحيفة **تايمز** مقالا افتتاحيا يوم الاربعاء ١٩٩٣/٨/٢٥ جاء فيه بأن "من شأن لجوء السفيرين الى بريطانيا ان يعزز من معنويات العراقيين في المنفى البالغ تعدادهم زهاء المليون و نصف المليون شخص، كما سيدعم موقف المؤتمر الوطني العراقي الموحد في الدوائر الغربية التي كانت قليلة الاتصال الى حد كبير بمعارضي نظام الرئيس صدام حسين الداخليين. يشعر العراقيين بالاهانة من الرأي السائد عند الدبلوماسيين الغربيين و القائل بأن بلادهم لا يمكن ان تبقى موحدة الا اذا حكمت من قبل دكتاتور. عندما يطالب اشخاص كهذين السفيرين بتأييد اقوى للمؤتمر الوطني العراقي الذي يعتمد التعددية الديمقراطية و يقولون بأن سياسات صدام هي التي قد تؤدي الى تقسيم العراق و ليس الميول الانفصالية للمعارضة الكردية او الشيعية، فعلى (دوغلاس هيرد) عندئذ الانتباه لما يقولانه.

ينحدر كلا السفيرين من عوائل سنية (حسب وصف الصحيفة) معروفة و يتكلمان نيابة عن كتلة كبيرة متمدنة عندما يستنكران تسخير صدام لكل المؤسسات العراقية لتلبية رغباته و رغبات اقربائه. كما ان احد السفيرين و هو هشام الشاوي السفير لدى كندا و السفير السابق لدى بريطانيا و الامم المتحدة لم يجلب معه للمعارضة خبرته الدبلوماسية فقط و لكنه جلب معه اضافة لذلك ما يناهز الـ٢٥٠,٠٠٠ باون من خزينة السفارة. الا ان سبب اختيار هذان السفيران المنفى جدير بالتأمل، فقد قرر الشاوي الانخراط في المؤتمر الوطني العراقي الموحد "قبل فوات الاوان" لانه يشك في امكانية اسقاط صدام من الداخل.

لم يكن العراقيين قليلي المعارضة للنظام. فحتى بعد القمع الشرس لانتفاضة ١٩٩١، جرت عدة محاولات لقلب النظام قام بها الضباط المعارضون، كما وصلت المعارضة الى دوائر النظام المقربة - فقد وردت مؤخرا تقارير معتمدة تفيد بوقوع عصيان في تكريت معقل صدام اعقبها اعتقال اكثر من ٢٠٠ ضابط و مدني. و لكن على الرغم من كل هذه المحاولات التي تشير الى ان حاجز الخوف الذي يبقي على نظام صدام قد بدأ بالتصدع، لاتزال دفاعات الفئة الحاكمة قوية و متعددة الطبقات. فهي تعتمد على الجيش و الحرس الجمهوري وحرس الرئاسة و اجهزة الامن المتعددة، و في القمة يتربع صدام واعضاء عائلته الذين لا تجمعهم سوى الرغبة في الاحتفاظ بالسلطة. تحتاج اية محاولة انقلابية ناجحة تجري ضد قوة منظمة كهذه نوعا من التنظيم يسهل كشفه.

تعكس المعارضة الخارجية الانقسامات و الخصومات الموجودة داخل المجتمع العراقي المعقد، الا انها ابتدأت بتنظيم نفسها. و في محاولة منه لتطمين العراقيين داخل النظام بانهم لن ينالهم مكروه عند سقوط صدام، قام المؤتمر الوطني العراقي الموحد باعداد لائحة اتهام تشمل بعض المقربين من صدام و وعد الذين لا تشملهم اللائحة بالعفو. و يطالب المؤتمر الوطني العراقي الموحد بريطانيا بأن تؤيد بشكل واضح تشكيل محكمة تنظر في جرائم الحرب التي ارتكبها المقربون من صدام و ان تصر بشدة على تنفيذ قرار الامم المتحدة المرقم ٦٨٨ الذي يطالب بانهاء قمع النظام للعراقيين في كافة انحاء البلاد.

الا ان السياسة الغربية تسير في الاتجاه المعاكس. فمن شأن قرار سحب حرس الامم المتحدة الـ٢٣٦ من المنطقة الآمنة الشمالية بسبب انعدام التمويل ان يفسره صدام بانه ضعف في الاهتمام الغربي. بدلا من ذلك، على الامم المتحدة ان تطالب صداما بالغاء الحظر الذي يفرضه على شمال البلاد منذ عام ١٩٩١، او ان ترفع العقوبات المفروضة على العراق عن المناطق الواقعة تحت حماية الامم المتحدة.

مع كل الحزم الذي يبديه الغرب في ملاحقة برامج صدام التسليحية، الا انه لم يعطي القدر الكافي من التفكير في البدائل العراقية لصدام. فعلى بريطانيا - التي تؤيد المؤتمر الوطني العراقي الموحد رسميا - ان تذهب الى ابعد من ذلك. فهذا المؤتمر - على اقل تقدير - بامكانه ان يكون حكومة منفى. من شأن الاعتراف و العون الغربي لحكومة كهذه ان يتبع باعتراف بعض الدول العربية كمصر و الاردن. صحيح القول بان صداما لم يتأثر كثيرا بلجوء السفيرين، الا ان دعما غربيا اقوى للعراقيين الذين لديهم الشجاعة على معارضته من شأنها ان تسرع في نهايته المحتومة."

اما صحيفة **الغارديان** ، فكتبت في افتتاحيتها ليوم ٨/٢٥ و المعنونة "مالذي يغير الدكتاتور؟" بان "من المؤسف بأن الدكتاتوريين العسكريين لا ينتحرون لمجرد ان يامرهم بذلك زوج من الدبلوماسيين المسنين، و لذا فان امر "الضربة الماحقة" لنظام صدام التي تسبب فيها تخلي السفيرين عن منصبيهما و التجائهما للمعارضة يجب اخذه قدر حجمه. مما لاشك فيه ان هذا الامر سوف يغضب النظام العراقي و يعتبر امرا محرجا له بعض الشئ، الا ان تأثيره قليل. فالمؤسسة الدبلوماسية العراقية المتهرئة ليست جزءا مركزيا في منظومة صدام الاستخبارية. كما ان القوى المعرضة المنظوية تحت لواء المؤتمر الوطني العراقي الموحد ليست لها ارضية كافية داخل البلاد تمكنها من تشكيل خطر حقيقي. فان رحيل صدام رهن بعملية اغتيال يقوم بها احد ضباطه المقربين، و لا تحمل عملية من هذا النوع معها بشائر الحرية و الديمقراطية. لقد كان المؤتمر الصحفي الذي عقده السفيرين مثيرا للانتباه و لكن اهميته قد تكمن اكثر في محاولة الاستخبارات الخارجية البريطانية المحافظة على ميزانيتها منه للاستدلال على اية شرخ في النظام السياسي في بغداد.

تحت عنوان "العقوبات التي لا تجني الا القليل" كتبت صحيفة **اندبندنت** في افتتاحيتها ليوم ٨/٢٥ ما يلي، "يعتبر امر التجاء السفيرين العراقيين امرا مهما كونهما اول من تحالف علانية مع المؤتمر الوطني العراقي الموحد. و بالطبع يزيد هذا الامر من الآمال بان نظام صدام حسين آيل للسقوط اخيرا. الا انه من حق المرء ان يتساءل عن سبب ترك هذين الخادمين المطيعين للنظام وظائفهما في هذا الوقت بالذات. اكانت بسبب علمهما بتغير الرياح و رغبتهما في ضمان مستقبلهما بالالتجاء الى الطرف الذي يتوقعون غلبته. قد يكون هذا ابسط تفسير لتأخرهما الى الآن بالاعتراف بان صدام يقود العراق "الى عهد مظلم لم يعرفه منذ الغزو المغولي."

لسوء الحظ هناك القليل من الدلائل التي تؤيد تفسير كهذا. فان الرجلان قد قضيا السنوات الاخيرة خارج العراق و ليسا عضوين في حلقة صدام الداخلية، لذلك فليس من المحتمل ان يكونا ملمين بمعلومات موثوقة عن تغيير وشيك. كما انهما ليسا من الاهمية بحيث يسبب لجوءهما قوة دفع للمعارضة او ان يجذب آخرين للانضواء تحت لواءها. يبدو ان قرارهما مدفوع بالدرجة الرئيسية من رعبهما الشخصي من العودة للعراق. و مع ذلك، فان اشتراكهما في معارضة النظام سيساهم في تقصير عمره و ان يكون مدعاة احراج له في علاقاته الخارجية. ■

سفراء الرجاء غير المؤكد

غارديان - ٢٥ آب، ١٩٩٣

كتب ايان بلاك محللا اهمية التصدعات الاخيرة في نظام بغداد.

لا تتمتع وزارة الخارجية العراقية بدور مركزي في النظام العراقي. فالقوة الحقيقية تكمن في رئاسة الجمهورية و في دوائر الامن و الاستخبارات التي تأتمر بامرها.

لكن بالرغم من ان سفراء صدام لا يتمتعون بنفوذ حقيقي، فان هروب اثنين منهم يوم امس لا يمكن وصفه على انه مجرد ممارسة في العلاقات العامة قامت بها المعارضة العراقية. ففي نظام مركزي و سري مثل النظام العراقي حيث يعتبر الخوف و القمع حالة طبيعية، يعتبر اي تصدع جديد - و علني كما في هذه الحالة - سبب ارتياح لاعدائه الكثيرين. هذا هو ما فعله السفيرين في كندا و تونس.

الا انه من الصعب التكهن بما يمكن ان يحققانه عدا ذلك. فرغم الآمال العريضة بان يؤدي السخط الشعبي المتنامي الى اسقاط صدام، فقد اثبت هذا قدر كبير من المرونة منذ نهاية حرب الخليج و فشل العصيان الكردي و الشيعي ضد نظامه.

لقد كانت اعمال ترميم ما دمرته الحرب سريعة و مثيرة للاعجاب، كما ادت عقوبات الامم المتحدة بما سببته من تضخم عالي و شحة في الاطعمة و الادوية الى التفاف العامة حول النظام. كما كان للمناوشات الحاصلة في مناطق حظر الطيران و الغارة الامريكية الاخيرة على بغداد ردا على محاولة اغتيال بوش التأثير نفسه.

يجد المهتمون بالعراق صعوبة كبيرة في تمييز الحقيقة من الاشاعة. فبعد ما اشيع مؤخرا من انباء عن اعدام احد الوزراء، ظهر هذا الوزير نفسه بعد ايام في عمان و هو بكامل صحته. يخاف العراقيون الذين لهم صلات بالاجانب خوفا شديدا على حياتهم، كما ان المعارضة التي لديها برنامجها الخاص بها، تميل نحو تضخيم الامور. الا ان احدا لا ينفي وجود علامات التململ الجدي بما في ذلك محاولات الانقلاب.

شارك في احدى هذه المحاولات، و التي جرت في اواخر عام ١٩٩١، وحدات مهمة في الحرس الجمهوري و اعضاء من عشيرة الجبور المهمة و التي ينحدر منها السفير السابق لدى تونس حامد الجبوري الذي قطع صلته بالنظام مؤخرا.

كما وردت بعد ذلك تقارير تفيد بوقوع خصام خطير ضمن "العائلة الحاكمة" التكريتية و قد يكون قد شمل حتى اخوة صدام. يشير المراقبون بان احدى اهم استراتيجيات صدام هي استخدامه لعدم الثقة و التنافس الموجود بين اقربائه و اعوانه كاسلوب لمنع المعارضة.

اصبحت المعارضة اكثر وضوحا في طرح مواقفها، الا ان نشاطها ينحصر في المنطقة الكردية المحررة اضافة الى البلدان الاجنبية. و قد تم في اواخر عام ١٩٩٢ تأسيس المؤتمر الوطني العراقي الموحد الذي جمع فئات مختلفة الميول و الاتجاهات معارضة للنظام. لقد كانت اكثر الفئات تأييدا للمؤتمر طائفتي الشيعة و الاكراد الذين يجمعهم الخوف من تفضيل الغرب استمرار نظام صدام عن اي بديل قد يؤدي الى الفوضى، و الى زيادة نفوذ الدول الاخرى و خاصة ايران او حتى الى تفكك العراق كدولة.

لقد كان موقف صدام الودي تجاه الرئيس كلينتون بداية هذا العام جزءا من محاولة لتشجيع هذا النوع من التفكير. الا ان آراء واشنطن قد تشددت مرة اخرى و قامت بمساواة بغداد مع طهران.

الشئ المهم في مسألة السفيرين هو انهما عضوين في حزب البعث و انهما ينتميان الى الطائفة السنية الحاكمة التي لا تكون سوى ١٨-٢٠٪ من السكان - حيث كان قلة عدد السنة فيها احد اهم اسباب ضعف المعارضة.

الا ان المراقبين المستقلين و المعارضين المتعقلين يقولون بان التجاء السفيرين، ولو انه سوف يسبب احراجا لصدام، الا انهما لم يكونا ضمن الحلقة الداخلية الحاكمة، و ان اجهزة السلطة الحقيقية لم تتأثر.

من السخريات ان يكون احد السفيرين - هشام الشاوي - قد كان سفيرا لبلاده في لندن في الفترة الواقعة بين ١٩٧٨-١٩٨٢، و هي ذات الفترة التي كانت فيها بريطانيا و دول غربية اخرى تتقرب من صدام الذي غزا ايران عام ١٩٨٠ مستخدما احدث الاسلحة المتوفرة حينذاك.

كما ان العملية التي سيطر بموجبها المنفيون الايرانيون على سفارة بلادهم في لندن، و التي كانت المخابرات البريطانية على علم تام بعلاقة السفارة العراقية بها، تمت كذلك في الفترة التي كان الشاوي يشغل منصب السفير فيها. ولم يذكر شئ عن علاقة العراقيين بهذه العملية وقتها حرصا على العلاقات الودية و المربحة مع بغداد.

(الملف العراقي ، السفير الشاوي ليس عضوا في حزب البعث، كما ان الجبوري لاينتمي للطائفة السنية)

خطاب صدام حسين بمناسبة ذكرى وقف الحرب مع ايران في ٨ آب ١٩٨٨

في هذا اليوم، يستذكر العراقيون، ويحتفلون بيوم النصر في الثامن من الشهر الثامن من كل عام، بعد خمس سنوات من اعلانه، بدلالات فعله، وسفره الخالد، كنتيجة لصراع ارادات، وصراع مبادىء وحضارة (. . .)

في خطاب كهذا، ولدرس، او دروس، تتصل بصراع، وقتال من طراز قتالنا، الذي استمر على مدى ثماني سنوات بايامها، ولياليها، من غير انقطاع، وخاضت فيه قواتنا المسلحة، وظهيرها، وعمقها الشعب العراقي العظيم، ذلك الصراع الدامي على اراض بمسميات، قد لايكفي الوقت للتطرق الى كل عناوينها وساحاتها، ولايمكن الاحاطة بدروسها والافاق، وزخم، واتجاهات الزاد المعنوي، وزاد الخبرة والمعرفة، مما انفتح امام العراق والامة فيها، ومن خلالها، الا عندما نسبقها بما ينبغي، ولو بحده الادنى، من الامور التي كان عليها الحال لدى طرفي الصراع قبل ان يحتدم، ليبلغ شرارته الاكثر خطورة، مع بداية العدوان العسكري الخطير على العراق في ٤ / ٩ / ١٩٨٠، حتى اراد الله ان تكون نتيجته مثلما هي (. . .)

كانت الوطنية العراقية في نظرتها الجمعية للحكم، والدولة الحديثة، وقياساتها، والحقوق الواجبات ازاءها، لم تستقر بعد، انذاك، على معانيها الراسخة، كما ينبغي، بعد ان حصل فيها، وعنها انقطاع طويل منذ اخر حلقة حكم مهمة، ومقنعة، في العصر البابلي الاخير، حتى اسست في العراق، دولة مركز الايمان في بغداد، في عصر العباسيين.

ومع ان العراق غدا مركزا لدولة الايمان، الا ان مسؤولية التخصص العراقية، وابداعاتها، لم تأخذ مسارها، ولم تحقق نتائجها، على نحو مستقل، وانما جاءت ضمن مجرى، وسياق الفعل والابداع والمسؤولية العربية والاسلامية، ثم جاء الاحباط ونتائجه يكتظان في الصدور، وينهشان العقول، بعد ان تحولت بغداد الرمز الى مكان شبه مستباح، يتعاقب على الحكم، والتحكم فيه، الفرس والترك، تحت مسميات وعناوين شتى. وقد بقيت بغداد، وكل العراق على هذا الحال، حتى سلم العثمانيون الموجود للانكليز، ومن اقتضت مصالحهم واتفاقاتهم معهم.

وكانت مسيرة ثورة ١٧-٣٠ تموز انذاك قد بدأت ترتقي سلم الصعود باتجاه المبادىء بخطىً ثابته، لاتعرج في مسارها، لتقديم نموذج للامة، يمكنها بعد معاناة مضنية، واخفاقات شتى على المستوى القومي، ومستوى اقطارها، من ان تستدل بما يمكن ان توحي لها المسيرة في العراق بما توحيه، لتدل على البذور الحية، وطريق الايمان الصحيح داخل الشخصية العربية، كطليعة لصف الايمان، وملاكه في الملمات، والبناء.

وكان على الطرف المقابل المضاد، خليط من الذين اعماهم النصر على شاه ايران، ومن تداخل معهم من النهازين، وعملاء الاجنبي، الذين ارادوا شرا وسوءا بشعب العراق، امة العرب، وربما بشعوب ايران ايضا، فتداخل التخطيط، النيات المسبقة، في عقول من اغوى عقولهم الشيطان في قيادة ايران، فتصوروا امكانية بناء امبراطورية فارسية، تحت اغطية رفع شعارات منحرفة ومزيفة لدين الاسلام الحنيف، لتمتد اولا الى مشرق الوطن العربي ومن ثم الى غربه بما يجعل امة المسلمين طوع بنانهم، وتخطيطهم.

الهاوية في الجانب الايراني

وقد ساعد على عدم تصور ان هذه هي الهاوية، في الجانب الايراني، خط قصير النظر، باتجاه اهدافهم، ذلك التأييد الجارف من شعوب ايران لكل من كان يقوله، او يأمر به، حكامهم في بداية المنازلة، مشحونين بعوامل شتى، ومتوهمين باوهام شتى، وذلك التشجيع لهم الذين حصلوا عليه من ابناء امتنا بسبب اسقاطهم لشاه ايران، لما عرف من دور الشاه في ايذاء الامة العربية، فتصوروا ان تغيير وجوه الحكم في ايران، قد يفضي الى تغيير سياسات ايران تجاه امة العرب، وتجاه كل دعوة انحراف وتخريب لاصطفاف المسلمين، كما ارادهم الله، سبحانه، على لسان نبيه الكريم :

(المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا) - صدق رسول الله.

وكان دور بلاد فارس، وغزواتها التدميرية للعرب قبل الاسلام، حتى وصلت الى اليمن في شبه الجزيرة العربية، والى بلاد مصر، على الطرف العربي الاخر، تشجعهم هي الاخرى على امكانية تحقيق مثل هذا الحلم، من غير استذكار الجانب الاخر من دروسه المريرة، حيث طرد العرب، بعد الاحتلال، قوات الغزو، والحقوا بها ما افترض ان تكون النتيجة الحتمية، حتى عادت بلاد فارس بعد ذلك الى حيث حدودها الطبيعية.

الدور الصهيوني

وكان يردف هذا في خط اخر تشجيع الصهيونية العالمية، بوسائلها المعروفة، والذي افتضح جانب منه في عام ١٩٨١ وهو قليل الى قياس حقيقته، كما هي، عندما قام جسر جوي لنقل الاسلحة من الكيان الصهيوني الى ايران، والمؤامرة الامريكية-الصهيونية عام ١٩٨٥، التي سميت (ايران غيت)، وما يتصل بها من مخطط غربي ضد العراق بوجه لايقبل اي تفسير، والتي كان واحدا من اهم نتائجها، عام ١٩٨٦، احتلال قوات الغزو والعدوان الايراني للفاو العزيزة.

كما شجعتهم على هذا العدوان صيحات من تبهرهم قوتهم التي اورثهم اياها شاه ايران بما تحمله من امكانية الغرب، في ترسانة اسلحة قل نظيرها، او انعدم، في المنطقة، وجيش اريد له، في امكانياته، ان يوقف زحف جيوش حلف وارشو، وان يلحق بها خسائر جدية، قبل ان تتمكن جيوش الحلفاء الغربيين من الحضور في المكان، اذا ما ارادت جيوش، واساطيل، الاتحاد السوفيتي وحلفائه، ان تندفع في اي وقت، باتجاه المياه الدافئة، في الخليج العربي، وبحر العرب، والمحيط الهندي، لتسيطر على مصدر الطاقة حيث خمس وستون بالمائة من النفط في ارض العرب.

احقاد الشعوبية

وكانت صيحات المهووسين، ممن جرى حشو ادمغتهم بهذه الاحلام، وما عصيت به عقولهم من احقاد شعوبية وخيال العقائد المنحرفة، تصم الاذان، التي لاتسمع نداء الايمان . . . فبدأ نظام ايران الجديد يتحدث، وينظر، الى امة العرب، والى العراق، الذي يكون حدود امة

العرب الشرقية، من موقع متعال على الجميع، من غير ان يستغفر الله، ويستعيذ به من الشيطان الرجيم.

في وضع وحالة كهذا بدأت الاعتداءات الايرانية، فقد اعتدوا علي قنصلية العراق في المحمرة، ثم في كرمنشاه بالحرق. ونهب الموجودات واهانة الموظفين، ثم اعتدى على سفارتنا في طهران واهين موظفوها، وعلى مكتب الخطوط الجوية العراقية في طهران ايضا، واطلقت النيران على السفن والبواخر الاجنبية، التي كانت ترتاد موانىء العراق لاغراض التجارة، وتوالت الاعتداءات علي مخافر حدودنا، حتى بلغت مئتين واربعة واربعين اعتداء، واخترقت الطائرات الايرانية اجوائنا بمئتين وتسع واربعين مرة، معتدية ومستفزة، واطلقت النيران على طائراتنا المدنية ثلاث مرات، وقدمنا مئتين واربعا وتسعين مذكرة احتجاج، وتبصير وتحذير علي هذه الاعمال العدوانية الى وزارة الخارجية الايرانية. وكانت سفارة ايران في العراق وملحقياتها التابعة لها، مركزا للجاسوسية والعدوان، فنظمت اعتداءات واطلاق نار باعداد كبيرة وفجرت في احتفال الطلبة في الجامعة المستنصرية قنابل يدوية، ادت الى جرح الرفيق طارق عزيز، واودت بحياة بعض الطلبة وجرحت اعدادا منهم، وكانت الشهيدة فريال نصيف، الطالبة في كلية التربية، واحدة من الامثلة على هذا العدوان، فركبهم غرور الشيطان حتى انهم اعتدوا بالقنابل اليدوية على موكب تشييع الشهيدة فريال نصيف والشهيد الطالب طه عبد الرحمن، فاصيب في موكب المشيعين عدد اخر بجروح، كان من بينهم عضو القيادة القومية الرفيق بدر الدين مدثر، ثم تواصلت الاعتداءات بعد ذلك، والقى احد عملائهم قنبلة يدوية على وزير الاعلام السابق الرفيق لطيف نصيف جاسم واصابه بجروح، وبلغت اعتداءات ايران في تفاصيلها حدا لايمكن ان تتوفر فيه فرصه لوصفها بدقة، كما ينبغي في مثل هذا الخطاب، وقد حصل كل هذا قبل بداية عدوانهم الاخطر على مدن العراق ، مندلي، وخانقين، وزرباطية، والبصرة في وبعد ٤ / ٩ عام ١٩٨٠.

وكنا امام هذا العدوان نتذرع بالصبر بقدر مااستطعنا وفي كل الاحوال كنا نستعيذ بالله من الشيطان الرجيم، وكنا نتكل على الله في كل تحليل، او تفكير، ليجنبنا سبحانه شر ما يعده كرها لايريده للمؤمنين، وكنا في الوقت عينه، كنا ندرك ابعاد هذه الاعتداءات ومحاولة تصعيدها بقصد اسقاط العراق لتنفتح امام اطماع ايران، وهوس المهووسين، المنطقة كلها، فتدخلها بعد انهيار السد العظيم، من غير عناء كبير. . وكان واضحا امامنا، ايضا، بثبات ارادة الله واستحضاره الايمان والنبع والاصل الطيب المجاهد، باننا لن نسلم العراق مادام فينا عرق ينبض، وفي رأس العراقيين غيرتهم وشهامتهم الوطنية التي لاتستطيع اية قوة عاتية ان تنتزعها منهم. لا لن نسلم العراق.

تطورت الاعتداءات الى حرب

وهكذا تناخى المتناخون، بعد ان بلغ السيل الزبى، وبعد ان تطورت الاعتداءات الى حرب على العراق في الرابع من ايلول عام ١٩٨٠، وبعد ذلك، كانت المنازلة، بكل ما تحمله من معانيها، ونياتها، وظروفها على طرفنا، وكل ماحملت مما ذكرنا من معان، ونيات ومداخلات ووصف على الطرف الايراني.

وبعد مرور ستة ايام على ردنا الحاسم على العدوان الايراني الواسع فتحنا بابا للسلام، لعل نورا من الحكمة والتبصر ينفذ منه ما ينفذ الى عقول حكام طهران، فاعلنا في ١٩٨٠/٩/٢٨ من موقع الاقتدار وليس من موقع الضعف، استعداد العراق لايقاف القتال، لاننا لسنا طلاب حرب، وانما دعاة حق واصحاب رسالة. ثم صدر بعد ذلك قرار لمجلس الامن برقم ٤٧٩ في ١٩٨٠/٩/٢٨ الذي دعا الطرفين الى وقف اطلاق النار والتفاوض، فقبلنا القرار ورفضته ايران.

وفي ١٩٨٠/٩/٣٠ ايضا، زار العراق الرئيس الباكستاني المرحوم ضياء الحق، بصفته رئيسا لمنظمة المؤتمر الاسلامي، والامير الحسن بن طلال ولي عهد الاردن، والسيد حبيب الشطي، امين عام المنظمة. واقترح الرئيس الباكستاني ان يعلن العراق وقف اطلاق النار من جانب واحد، لتشجيع القيادة الايرانية على مراجعة موقفها، واعطاء الفرصة لوساطة المؤتمر الاسلامي، ومع ان فكرة من هذا النوع معروف كم هي شائكة لجيشين يلتحمان في ساحة المعارك، ومع ذلك استجاب العراق ورفضت ايران هذا العرض ايضا.

ثم الف المؤتمر الاسلامي في ١٩٨١/١/٢٨ لجنة للمساعي الحميدة برئاسة المرحوم احمد سيكوتوري رئيس جمهورية غينيا وعضوية السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورؤساء كل من باكستان وبنغلاديش وغامبيا ورئيس وزراء تركيا ووزيري خارجيتي ماليزيا والسنغال والامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي.

وقامت هذه اللجنة بزيارات عدة بين بغداد وطهران، ابتداء من ١٩٨١/٣/١، بهدف ايقاف القتال، حقنا للدماء، وكانت مساعيها تواجه بالرفض من قبل ايران.

ثم استجاب العراق لنداء ما يقتضي، ولنداء من لجنة المساعي الحميدة، وقرر في ١٩٨١/٦/١٠ الانسحاب من الاراضي الايرانية، الا ان ايران كررت موقفها المتعنت في الاستمرار في الحرب.

رسائل مفتوحة الى شعوب ايران

وبعد رفض القيادة الايرانية كل المحاولات السياسية، بادرنا الى تبصير الشعوب الايرانية بالمهاوي التي تجرهم اليها قيادتهم، فوجهنا ست رسائل مفتوحة الى شعوب ايران خلال المدة من ١٩٨٣-١٩٨٧، شرحنا فيها بالتفصيل جوانب العدوان ونتائجه على المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والدينية على شعوب ايران، وتضمنت رسائلنا عروضا جديدة للسلام كان من بينها ايقاف اطلاق النار في البحر، وفتح موانىء البلدين التجارية و عدم ضرب المدن والقرى، وعقد هدنة موقتة في شهر رمضان المبارك لحين اقتناع القيادة الايرانية بجدوى وقف اطلاق النار الشامل على طريق انهاء النزاع.

ولم تلق مقترحاتنا هذه اذانا صاغية في طهران، كما لم تلق مقترحات اخرى لاقامة السلام قدمناها خلال الاعوام ١٩٨٥ و ١٩٨٦ و ١٩٨٧ اية استجابة من القيادة الايرانية.

وفي ١٩٨٧/٧/٢٠ اصدر مجلس الامن قرارا برقم ٥٩٨، وفق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، لكن القيادة الايرانية والاوساط الاستعمارية والانتهازية في الدول الكبرى ظلت تماطل وتناور في تنفيذه برغم انه جاء وفق الفصل السابع، كما قيل عنه. حتى صال ابطال القادسية صولاتهم المعروفة في معارك التحرير المتوالية الكبرى، مبتدئين بتحرير الفاو العزيزة في غرة شهر رمضان المبارك. .

وعندما ابتدأت المنازلة مع ايران ١٩٨٠/٩/٤ كما قلنا، لم يكن شعب

العراق، ولاقواته المسلحة الباسلة، قد خاضا من قبل ومنذ عصور طويلة، مثل هذه التجربة بشموليتها وقسوتها برغم ما كانت لهما من تجارب مواجهة التحدي على نطاق اخر، وهو حال لايقارن بهذا في ظروفهم الجهادية، النضالية، والثورية على الساحتين القومية الوطنية(. . . .).

لقد فعل حكام ايران مالم يفعله الا من هو على شاكلتهم، في اكثر من ميدان وقضية كان من بين ابرزها قتل الاسرى بالجملة في جبهات القتال، بعد شد وثاقهم، وقتلهم الاسرى في معتقلات الاسر، واستحواذهم، حتى الان على طائراتنا الحربية والمدنية، التي اودعناها عندهم في ظروف ام المعارك، ودورهم التدميري الغادر في صفحة الغدر والخيانة، وابقاء اسرانا في اقفاص الاسر، بعد ان اطلقنا نحن سراح كل اسراهم، وغير ذلك مما هو كثير، مما يدخل المتحدث في حرج وهو يسترسل في حديثه ثم يقول، بعد ذلك ان هذا قد حصل في بلد ما زال يردد القائمون على امره بانهم نظام اسلامي، وان بلدهم هو للمسلمين في امكانياته، وليس ضدهم، وضد قيم وقياسات واسس الدين الاسلامي الحنيف.

اللهم اشهد على طرفي الحال، واعن كل ذي حق على حقه، ياقوي ياعزيز. اللهم انهم، واصحاب حفر الباطن قد اصابوا بالاذى جميع المسلمين، واخزوا سمعتهم بين الامم، لباطل افعالهم، وسوء طويتهم، فاهدهم واشرح صدورهم الى طريق الفضيلة والايمان، ان اردت يارحمن، او فابق صدورهم ضيقة، مثقلة بعذابات الضلالة واغرقهم في الرجس، ان وجدت انهم قوم لايهتدون، والبطشة الكبرى للضالين، يارب العالمين.

(نقلا عن جريدة الثورة العراقية - ١٩٩٣/٨/٩)

اعضاء في الكونغرس يعارضون اسكان الاسرى العراقيين في امريكا

وليم كليبورن - واشنطن بوست - ١٩٩٣/٨/٢٥

طالب اكثر من ٨٠ عضوا من اعضاء الكونغرس الرئيس كلينتون انهاء ما اسموه "بالسياسة الخطرة و غير العادلة" القاضية باسكان العسكريين العراقيين الاسرى في الولايات المتحدة بمعية اللاجئين العراقيين المدنيين المستحقين.

يذكر بأن ما يناهز الالف من العسكريين العراقيين الذين اسرتهم القوات الامريكية ابان حرب الخليج عام ١٩٩١ قد تم اسكانهم على نفقة الحكومة في مدن الولايات المتحدة. يكون هؤلاء جزءا من حوالي ٣٠٠٠ لاجئ عراقي - جلهم من المدنيين - تم اسكانهم في الولايات المتحدة قادمين من معسكرات الاسر في السعودية.

و يشكو اعضاء الكونغرس من ان ٣٠٠٠ اسير آخر من المزمع اسكانهم في الولايات المتحدة على اسس انسانية.

الا ان وزارة الخارجية قالت بان هؤلاء الاسرى كانوا قد سيقوا في الجيش العراقي قسرا و تعتبرهم المنظمات الدولية لاجئين قد يتعرضون لانتقام النظام الصدامي اذا عادوا الى العراق. كما ان الكثير منهم قد ادى خدمات جليلة للقوات الامريكية بعيد الحرب.

الا ان منتقدي هذه السياسة في الكونغرس يعارضون فكرة قيام دافعي الضرائب بتحمل نفقات اسكان الاعداء السابقين، خصوصا في الوقت الذي يجري فيه تقليص لصرفيات الحكومية. و اتهم النائب الجمهوري (كليفورد ستيرنز) الادارة الامريكية بامتلاكها "اولويات غريبة" حيث تبذل جهدا استثنائيا في مساعدة الذين اغتصبوا الكويت بينما لا يتمكن ٨,٩ مليون امريكي عاطل عن العمل من الحصول على اساسيات الحياة.

و اضاف ستيرنز "عندما القينا المناشير على هؤلاء الجنود نطالبهم فيها بالاستسلام، لم نلق معها بطاقات طائرة الى الولايات المتحدة وبطاقات الاعانة المجانية. فعندما ادرك هؤلاء بانهم قد خسروا الحرب، غيروا ملابسهم العسكرية و ارتدوا الزي المدني و استسلموا، و الآن نحن نرحب بهم بحفاوة."

اما وزارة الخارجية فقالت بان اعادة توطين اللاجئين العراقيين في الولايات المتحدة ما هو الا جزء من مشروع لاستقبال اللاجئين العراقيين تساهم فيه دول عديدة. و اضافت بان اللاجئين المعاد توطينهم يقومون بشكل روتيني بتوقيع يتعهد بموجبه باعادة المبالغ التي صرفت في جلبهم الى الولايات المتحدة على شكل اقساط حال حصولهم على عمل.

مع ذلك، قامت مجموعة من اعضاء الكونغرس من كلا الحزبين بارسال رسالة احتجاج الى الرئيس كلينتون قالوا فيها بان مبلغ الـ٧٠ مليون دولار الذي خصص لاسكان الاسرى العراقيين كان الاجدر صرفه على الخدمات المقدمة للعسكريين الامريكيين السابقين الذين حاربهم هؤلاء العراقيين. و قالوا "باننا نجد انه من المزعج ان يقوم دافع الضرائب الامريكي بتمويل سفر الجنود العراقيين السابقين الذين قاتلوا قواتنا الى الولايات المتحدة. انها لسخرية ان نوفر الاعانات لهؤلاء بينما نطلب من عسكريينا تحمل اعباء خفض العجز."

كما قام النائب ستيرنز و سبعة اعضاء آخرين في الكونغرس من ولاية فلوريدا بارسال رسالة اخرى الى الرئيس كلينتون وصفوا فيها سياسة شمول الجنود المعادين السابقين بالعناية الصحية و اعانات السكن و التوظيف في حين تخفض نفس هذه الخدمات للمواطنين الامريكيين بانها "شئ ليس في محله." كما حذرت المجموعتين من اعضاء الكونغرس من المخاطر الامنية التي قد تترتب على اسكان العسكريين العراقيين في الولايات المتحدة.

و يذكر بان حوالي ١١٠,٠٠٠ عسكري عراقي اسروا او استسلموا كانوا قد احتجزوا في مخيمين في السعودية عند نهاية الحرب في شباط ١٩٩١. و قد اعيد معظمهم الى العراق عندما شملهم صدام بعفو عام، ما عدا ١٣,٠٠٠ آثروا البقاء.

و قد اعتبرت الهيئة الدولية للصليب الاحمر و هيئة اللاجئين التابعة للامم المتحدة هؤلاء ذوي صفة مدنية و اعتبرتهم لاجئين، حسب قول رسالة جوابية لوزارة الخارجية الامريكية.

كيف نسقط في يد 'صدام'

جون وتربري - مدير مركز الدراسات الدولية في جامعة برنستون

واشنطن بوست - ٦ آب، ١٩٩٣

بامكان المجتمع الدولي - و بنفس الثمن الذي كلفته صواريخ "توماهوك" الـ٢٣ التي اطلقت على مقر المخابرات العراقية في بغداد - شراء معظم ما ينتج من الحبوب في شمال العراق. من شأن خطوة كهذه ان تكون اكثر تأثيرا في الايقاع بخطط صدام في امتصاص الشمال و تقوية مركزه في العراق من الضربات العسكرية التأديبية غير المؤثرة. لدى بغداد القدرة العسكرية الكافية لاعادة سيطرتها على شمال البلاد المستقل ذاتيا و الذي تم تحريره في ربيع ١٩٩١. الا ان علمه بالرد العسكري الدولي المترتب على خطوة من هذا النوع جعل صدام يختار اسلوب الحرب الاقتصادية ضد الشمال، المسعى الذي نجح فيه الى الآن.

اولا، فرض صدام حصارا اقتصاديا على الشمال (اضافة للحصار الدولي المفروض على العراق عامة)، حيث لا تصل الشمال سوى المعونات الانسانية التي ليس من شأنها تأهيل و اصلاح اقتصاد المنطقة المشلول. تكاد المواد الاولية و الادوات الاحتياطية والمحروقات ان تكون عديمة الوجود.

ثانيا، و في الخامس من ايار من هذا العام، قامت الحكومة العراقية بالغاء المتداول من الاوراق النقدية من فئة الـ٢٥ دينار، و بذلك قضت على مدخرات سكان الشمال البالغة اكثر من ٢٠ مليون دولار. تهدد بغداد باتخاذ اجراء مماثل بحق الاوراق النقدية من فئة الـ٥ والـ١٠ دنانير، التي تعتبر العملة الوحيدة المتداولة في الشمال حاليا و التي كانت مقبولة في التعامل التجاري مع تركيا و ايران لحد الخامس من ايار، حيث كان بوسع الشمال الحصول على بعض السلع الاساسية. اما الآن، فيرفض التجار الاتراك و الايرانيون التعامل بالدينار العراقي الذي تعمد صدام اضعافه و زعزعة الثقة به.

كيف حصل الشمال بالاساس على هذه الدنانير؟ تم له ذلك ببيعه للجنوب حاصله الوحيد، الحنطة. ففي صيف ١٩٩٢ باع الشمال للجنوب ٢٠٠,٠٠٠ طن من الحنطة دفعت اثمانها بالدنانير. لقد مكنت كمية الحنطة هذه صداما من ان يضرب عرض الحائط بقراري الامم المتحدة المرقمين ٧٠٦ و ٧١٢ و الذين يخولاه بيع كميات من نفطه - تحت اشراف الامم المتحدة - لاجل شراء الاغذية و الضروريات.

يتزايد الآن الاحتمال في ان تجد ٢٠٠,٠٠٠ طن على الاقل من محصول الحنطة لهذا العام طريقها الى بغداد، حيث لا تمتلك الحكومة الكردية المنتخبة ديمقراطيا النقد الكافي لشرائها من الاسواق. وعد المجتمع الدولي في اجتماع في جنيف في حزيران بتوفير ٦,٥ مليون دولار لتمويل مشروع لاعادة شراء حوالي ٥٠,٠٠٠ طن يعاد توزيعها على اللاجئين في الشمال خلال اشهر الشتاء.

و لكن تعداد السكان المهددين بالجوع في الشمال يبلغ حوالي المليونين، و الطعام الضروري لاطعامهم موجود في حقول شمال العراق. المشكلة هي عدم وجود النقد محليا لشرائه. من شأن مشروع تمويل اضافي وافق عليه مجلس النواب الامريكي مؤخرا ان يوفر بضعة ملايين من الدولارات لهذا الغرض و لكن المسألة الرئيسية هي السرعة التي سيتم فيها التصرف بهذه الاموال.

يتعرض مزارعو الشمال الذين تنقصهم النقود الى ضغوط هائلة للبيع حالا، و يعرض التجار الذين يعملون لصالح الجنوب عليهم اسعارا مغرية و لو ان الاقيام سوف تدفع على هيئة اوراق نقدية من فئة ٥ و ١٠ دنانير او على هيئة ما تسمى نقود الـ"فوتوكوبي" سهلة التزوير المستخدمة في ارجاء العراق التي يسيطر عليها صدام. سوف يجد الشمال عندئذ نفسه مضطرا الى التوحد ثانية مع الجنوب و حسب شروط صدام. سوف يكون الاتفاق ان يرفع الحظر الداخلي ليتسنى لهذه النقود ان تعود الى الجنوب مقابل السلع الاستهلاكية. لقد بدأ جلال الطلباني فعلا الحديث حول عقد محادثات مع بغداد، بينما قال مسعود البرزاني ان الخيار الذي يواجه الاكراد هو اما ان يصبحوا لاجئين ثانية او ان يستسلموا لصدام.

لدى الولايات المتحدة مجالين للضغط على بغداد، الحصار الاقتصادي و المنطقة الشمالية. اذا انتصر صدام في الحرب الاقتصادية الدائرة ضد الشمال، فسوف يؤدي ذلك الى اختفاء منطقة الحكم الذاتي. اضافة لذلك، اذا توصلت القيادة الكردية الى اتفاق مع صدام، فسوف يصبح من الصعب عندئذ للمجتمع الدولي ان يستمر في فرض العقوبات الاقتصادية بسبب تأثيراتها على كل الشعب العراقي. بذلك يضيع مجالي الضغط الذين ذكرناهما.

يجب ان يكون الغرض حماية الحكم الذاتي في الشمال ليس كمقدمة لاستقلال الاكراد و لكن كجزء من استراتيجية لاضعاف نظام صدام حسين. لاجل ان تنجح هذه الاستراتيجية، يجب ان يحصل تغير تدريجي في المعونات الدولية للشمال من المساعدات الطارئة الى الاصلاح و التأهيل الاقتصادي. على الولايات المتحدة و حلفائها التأكيد بأن الهدف بعيد المدى هو عراق ديمقراطي يكون للشمال فيه الموقع الذي يستحقه.

الخطوة الاولى على هذا الطريق تتمثل في شراء نسبة كبيرة من حاصل الحنطة ليتم بيعها بعدئذ الى سكان شمال العراق في اشهر الشتاء. تكلف هذه العملية حوالي ٢٥ مليون دولار. سوف تحرم خطوة كهذه صدام من مصدر حيوي للغذاء، و تنسف الحصار الذي فرضه على الشمال، و تمكن الشمال من الاستمرار في التهرب من سيطرته. سوف تتبين نتائج هذه اللعبة في الاشهر القادمة عندما يتم الحصاد. تستطيع الولايات المتحدة و حلفائها، بقليل من المال و سعة الافق، ان ينتصروا في هذه اللعبة. ◘

سياسة امريكا تجاه العراق، ايران والاسلام
ادوارد جرجيان
مساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون الشرق الادنى، والمعين سفيراً في اسرائيل

تضمن التقرير الذي قدمه المستر ادوارد جرجيان، مساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون الشرق الادنى، شرحا مفصلا لسياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الاوسط. تم عرض التقرير بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٩٣ امام اللجنة الفرعية الخاصة باوربا والشرق الاوسط التابعة للجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس. ندرج ادناه المقاطع الخاصة بالعراق وايران والاسلام.

العراق :

لم تزل مقومات سياستنا تجاه العراق ثابتة منذ بدء الادارة الجديدة. اننا نسعى الى انصياع العراق الكامل لكافة قرارات الامم المتحدة ذات العلاقة، وكذلك الاجراءات التي اتخذتها دول التحالف لمراقبة وتنفيذ هذه القرارات.

ان هذه سياسة بعيدة الامد لغرض الحد من خطر العراق على مصالحنا الحيوية في منطقة الخليج. وهي متوافقة مع امكانياتنا، ومدعومة دوليا بشكل عام، ومن قبل دول اساسية في المنطقة، كما هي سياسة من الممكن الثبات عليها. ان اهتمامنا لايقتصر على التركيز على الخطر المادي للعراق على مصالحنا فحسب، بل يتعداه الى تصميم اوسع لرؤية العراق يخطو في يوم ما نحو مستقبل ديمقراطي يحكمه نظام يعيش بسلام مع شعبه وجيرانه على حد سواء.

ان تصميم هذه الادارة على مواجهة خروقات العراق القانونية، سيبقى الان وفي المستقبل ثابتا، كما اثبتته ضربتنا لمقر المخابرات كرد على محاولة العراق اغتيال الرئيس السابق، بوش.

ارى لزاما عليّ ان اخبركم بأنه ليست لدينا اي دلائل تشير بأن حكومة صدام حسين في نيتها الامتثال لقرارات الامم المتحدة بشكل كامل. لقد كان رفض العراق الاولي السماح لمراقبي الامم المتحدة بنصب كاميرات المراقبة في منشآت تجارب الصواريخ عبارة عن مخالفة لشرط اساسي من القرار الذي ينص على وجوب امتثاله للمراقبة طويلة الامد على صناعاته العسكرية. ينص على ذلك القرارين ٦٨٧ و ٧١٥، و لايوجد مناص من امتثال العراق الكامل لهما، اذ بدون الرصد طويل الامد سوف تذهب كل الجهود التي بذلت لحد الآن في تدمير الاسلحة العراقية سدى. و اؤكد لكم بأن هذا الموضوع يحظى بتأييد قوي من لدن اعضاء مجلس الامن الدولي. و نحن نعتزم الاستمرار في التعاون الوثيق مع حلفائنا للتأكد من نجاح مهمة لجنة الامم المتحدة الخاصة بالعراق.

تؤيد الولايات المتحدة تطبيق قرارات الامم المتحدة المرقمة ٧٠٦-٧١٢ الخاصة بالسماح للعراق ببيع كميات من النفط لتمويل شراء الاطعمة و الضروريات الاخرى و ذلك لرفع بعض من المعاناة التي يتعرض لها شعب العراق من جراء حكم صدام حسين. تنص هذه القرارات على سيطرة الامم المتحدة على مبيعات النفط العراقية و العوائد المتأتية منها و ذلك للتأكد من ان هذه العوائد سوف تستخدم فعلا لشراء الضروريات و لتمويل عمليات الامم المتحدة في العراق. كما تنص هذه القرارات على ان عمليات توزيع مواد الاغاثة يجب ان تتم تحت مراقبة الامم المتحدة. انه لمن الضروري التأكد من ان تطبيق القرارات ٧٠٦-٧١٢ سوف لن يكون "بابا خلفيا" يؤدي الى رفع الحظر عن العراق دون امتثاله للقرارات الاخرى ذات العلاقة. لقد اجلت الجولة الاخيرة من المحادثات مع العراق حول هذا الموضوع بدون التوصل الى نتيجة، و سوف نراقب بحذر اي اتفاق قد يحصل للتأكد من انه يفي بشكل كامل بشروط المراقبة على بيع النفط و توزيع مواد الاغاثة على كافة المواطنين العراقيين و ليس فقط على مؤيدي النظام. فنحن نعتقد، على سبيل المثال، بأن الحصار الذي يفرضه صدام على شمال العراق يخالف متطلبات القرارات ٧٠٦-٧١٢ و يجب ان يرفع. كما نؤيد استخدام انبوب النفط التركي لنقل صادرات النفط العراقية الحاصلة بموجب القرارات ٧٠٦-٧١٢ و ذلك لاحكام المراقبة عليها تطبيقا لما جاء في القرار ٧١٢.

نعتزم الاستمرار بجهودنا في الحد من بطش النظام بمواطنيه (حسب قرار مجلس الامن الدولي المرقم ٦٨٨) بالتوافق مع هدفنا في الحفاظ على وحدة العراق الاقليمية. ففي جنوب البلاد، منعت منطقة حظر الطيران العراق من القيام بالغارات الجوية، كما حدث من العمليات الهجومية الواسعة. الا ان بطش نظام صدام الاقل مدى و حرقه للقرى مستمر و محاولاته تجفيف الاهوار مستمرة كذلك. لكننا نعتقد بأن الوضع كان سيصبح اسوأ بكثير لو لم تكن طائرات التحالف تحلق في سماء المنطقة بشكل يومي مستمر. اما في الشمال، فقد وافق البرلمان التركي مؤخرا على تجديد العمل بعملية "Provide Comfort" الخاصة بحماية الاكراد في شمال العراق. نرحب بالاجراء التركي الذي اتخذ باغلبية كبيرة مما يشير الى تأييد تركيا المستمر للتحالف.

نحن ثابتون في اهتمامنا بالاوضاع الانسانية لشعب العراق. فقد شاركنا بشكل نشط في مؤتمر عقد في جنيف في شهر حزيران تم فيه رسم الاولويات لبرامج الاغاثة الدولية. كما اننا لانزال نضغط على حلفائنا في الامم المتحدة من اجل تشكيل لجنة تحقق في جرائم الحرب العراقية و جرائمه ضد الانسانية. تتلخص اهدافنا في شمال البلاد بالحيلولة دون حصول ازمات في الشتاء القادم و المباشرة في تأهيل السكان الذين افقرهم حصار العراق لمواطنيه. فقد كان لمبلغ الـ٢٣ مليون دولار الاضافية التي خصصت ضمن التخصيصات الاضافية لوزارة الدفاع ان تدعم جهود الاغاثة التي نقوم بها. سوف يستخدم جزء من هذا المبلغ لشراء الحبوب في السوق المحلية لتجنب شحتها في الشتاء القادم. نستمر في دعمنا لجهود الاغاثة في جنوب و وسط البلاد مع تأكيدنا على ضرورة مراقبة توزيع المواد بصورة دقيقة.

نؤكد على ضرورة الاستمرارية و القيادة الامريكية القوية و التأييد الدولي الواسع لكل ما جاء اعلاه. لا يزال التحالف المضاد للعراق قويا و التأييد الدولي لموقفنا واسعا. سوف نستمر في فرض قرارات

الامم المتحدة و في مطالبة العراق الامتثال الكامل لها، الآن و في المستقبل. في ذات الوقت، نحن على استعداد للتعاون و رفع الاعباء عن قيادة عراقية مستقبلية تؤمن بحكم تمثيلي يعكس تنوع المجتمع العراقي و ترغب بالعيش بسلام مع شعبها و جيرانها.

ايران

اسمحوا لي ان ادلي ببعض التعليقات حول سياستنا تجاه ايران.

تنبع اختلافاتنا مع الحكومة الايرانية من معارضتنا العميقة لتصرفات ايرانية معينة. تنصب هذه المعارضة في خمسة مجالات.

اولها هو سعي ايران للحصول على الاسلحة النووية و غيرها من اسلحة الدمار الشامل. نحن بصدد التعاون مع حلفائنا للوصول الى اجماع بشأن السيطرة متعددة الاطراف على تصدير التكنولوجيا الحساسة الى ايران. نحن مهتمون بشكل خاص بمنع ايران من الحصول على وسائل تطوير و استعمال الاسلحة النووية و اسلحة الدمار الشامل الاخرى اضافة الى الصواريخ البالستية.

المجال الثاني هو استمرار ايران في الاشتراك في العمليات الارهابية و عمليات الاغتيال في كافة انحاء العالم. لقد شكل سجل ايران في اغتيال المعارضين السياسيين منذ عام ١٩٨٨، نمطا ثابتا يعكس سياسة ايرانية موافق عليها على اعلى مستويات الحكومة. سوف نستمر في اجراءاتنا المضادة للارهاب حيال ايران حتى تكف هذه عن دعمها للارهاب و المجموعات الارهابية.

اما المجال الثالث من التصرفات الايرانية الذي نعترض عليه بقوة فهو دعوتها و تأييدها لاستخدام العنف من اجل عرقلة عملية السلام العربية الاسرائيلية. و تعد جهود ايران في تعبئة الجماعات المتطرفة - اسلامية و علمانية - ضد عملية السلام امرا مقلقا بشكل خاص. تستمر ايران، و على ارفع المستويات، بالدعوة الى القضاء على دولة اسرائيل. كان القتال الذي حصل مؤخرا في جنوب لبنان عبارة عن استفزاز متعمد قام به حزب الله، المنظمة الارهابية التي تتلقى دعما ايرانيا قويا.

المجال الرابع من التصرفات الايرانية الذي يثير معارضتنا هو قيامها بتهديد جيرانها و شروعها بالاعمال التخريبية ضدهم.

اما المجال الخامس فهو سجل ايران الكئيب فيما يخص حقوق الانسان، و الذي يعتبر امرا مقلقا باستمرار.

سوف نستمر بفرض العقوبات التي نفرضها على ايران منذ زمن طويل. و نسعى اضافة لذلك الى زيادة الضغط الثنائي و الدولي من اجل اقناع طهران باستحالة تمتعها بعلاقات طبيعية مع المجتمع الدولي في الوقت الذي تتصرف فيه بما ينافي نظم هذا المجتمع. نحن لا نسعى من اجل عزل ايران او مقاطعتها، بل نركز جهودنا على تلك المجالات التي نعتقد انها تؤثر بشكل حاسم على التقديرات الايرانية حول فوائد و عواقب تصرفاتهم.

نقوم بتطبيق هذه السياسة بشكل فعال. فبموجب اقتراح للرئيس كلينتون، تعرض البيان السياسي الصادر عن مؤتمر طوكيو للدول السبع الصناعية الكبرى للمرة الاولى الى تصرفات ايران غير المقبولة. كما توصل وزير الخارجية كريستوفر الى اتفاق مع وزراء خارجية الدول الاوربية و كندا حول تشكيل مجموعة عمل امريكية-كندية-اوربية حول ايران. قمت بترأس وفدنا الى الدورة الاولى لهذه المجموعة و التي عقدت في بروكسل في التاسع من تموز و التي ناقشت وضع جدول اعمال مشترك للعمل المستقبلي. كما نقوم بجهود موازية مع اليابان. من جانب آخر، نقوم ببذل جهود من اجل ادخال اصلاحات في النظم المتبعة للسيطرة على صادرات التكنولوجيا الحساسة. لقد بدأ وكيل الوزارة (ديفز) مؤخرا مباحثات مكثفة لاعطاء هذه العملية دفعا اضافيا.

دعوني اوضح سياستنا بشكل جلي. نحن لا نسعى لاسقاط الحكومة الايرانية و لا لفرض شكل معين على تلك الحكومة. و لكننا نسعى، باستخدام الضغوط الاقتصادية القوية، الى اجبار ايران على تغيير تصرفاتها التي نراها غير مقبولة. هدفنا هو التصرفات الايرانية. ان هذا التفريق هو عنصر اساسي في محاولاتنا استدراج حلفائنا لبذل جهود توافق جهودنا. كما انه يوضح لايران بان تغييرها لسلوكها سوف يكون في مصلحة المجتمع الدولي و مصلحتها اذا كانت رغبتها العودة الى المجتمع الدولي كعضو كامل.

لا تعارض سياستنا الحوار مع ايران. بل من الضروري ان تفهم ايران بأن عرضنا للحوار مع ممثلين رسميين ايرانيين لايزال قائما. ليست لدينا شروط مسبقة لحوار كهذا، الا اننا اوضحنا باننا سوف نثير كل اهتماماتنا في حالة حصوله. سوف نستمر بالحوار غير المباشر عبر الوسطاء السويسريين حتى تستجيب ايران لاقتراح الحوار المباشر. على اية حال، يعتبر قيام علاقات طبيعية مع طهران امرا مستحيلا طالما استمرت ايران في تصرفاتها الحالية.

الاسلام والولايات المتحدة

سيادة الرئيس، دعني اختتم ببعض الكلمات حول موضوع تحدثت فيه سابقا امام هذه اللجنة و لكنه يستحق اهتمامنا المستمر و على وجه الخصوص في ضوء القلق الذي يشعر به العامة بسبب التفجير الذي حصل في مركز التجارة الدولي (في نيو يورك) و محاولات التفجير الاخرى في منطقة نيويورك. الموضوع هو الاسلام و السياسة الامريكية.

فكما اوضحت و اوضح الوزير كريستوفر و آخرون، نحن نكن للاسلام عظيم الاحترام. فالاسلام كقوة حضارية على مدى التاريخ كان له اثر اغناء حضارتنا، كما انه المعتقد الذي يدين به العديد من مواطنينا. نحن نرفض الفكرة القائلة بأن التركيز المتجدد على القيم التقليدية في اجزاء عديدة من العالم الاسلامي سوف تؤدي حتما الى الاصطدام مع الغرب. نحن لا نعتبر الاسلام العدو الذي يحل محل الشيوعية الدولية.

الا انه هناك بعض اوجه ما يوصف بالصحوة الاسلامية تثير قلقنا، و لكننا يجب ان نتوخى الدقة في تشخيص طبيعة مكامن الخطر على المصالح الامريكية و الا وقعنا فريسة سوء الفهم و المخاوف الزائفة.

فما الذي تبينه تحليلاتنا؟ انها تبين ان جدلا متسع الافق يدور في الشرق الاوسط و شمال افريقيا حول دور الاسلام في المجتمعات التي تحاول توفيق نفسها مع ضغوط التمدن. المثير للانتباه في هذا الجدل هو اختلافه من دولة الى اخرى.

في الوقت الذي لا نلحظ فيه وجود قوة دولية منفردة تقف وراء الحركات الاسلامية المختلفة، نحن قلقون حول استغلال ايران للحركات الاسلامية المتطرفة على مدى المنطقة و حول دور السودان في تشجيع مجموعات كهذه في شمال افريقيا. علينا مراقبة التنسيق المتنامي بين هذه الانظمة و الحركات المتطرفة و جنوحها الى

الارهاب بدقة. الا انه يجب الملاحظة انه في المحصلة النهائية، ان ما يعطي التأييد لحركات كهذه في كل بلد هي ظروف الظلم الاجتماعي من فقدان لفرص التعليم و المشاركة السياسية و فرص العيش السائدة في كل منها.

بمقدور الولايات المتحدة - و لديها بالفعل - علاقات متينة و حوار مع دول تصف نفسها بالمسلمة و تسعى نحو حكم يتبع التقاليد الاسلامية. كما كان لنا دورا قياديا على المستوى الدولي في عدد من المناسبات لدرء المعاناة عن شعوب اسلامية كما في الكويت و الصومال و جنوب العراق. اضافة لذلك فإن الجهود التي نبذلها في محاولة الوصول الى اتفاق سلام عربي اسرائيلي مبنية في الاساس على رغبتنا الصادقة في ان يحل السلام و الرخاء بين جميع شعوب المنطقة.

الا اني اريد ان اكون واضحا في الامر الآتي، نحن نفترق مع الذين - اشخاصا كانوا ام حكومات - يبغون بلوغ اهدافهم باستخدام العنف و الارهاب و التعصب و التهديد. ان صراعنا هو ضد التطرف مهما تبرقع بازياء دينية ام علمانية، و سوف نجابهه بشتى الوسائل اذا كان ذلك في شوارع نيويورك ام في مقاديشو. لا يسعني الا ان اتقدم بالشكر للجهات الامنية التي احبطت المحاولات الارهابية هنا و في الخارج.

سيجد الذين يسعون لاقامة العدل الاجتماعي و المشاركة في الحكم في دول الشرق الاوسط و شمال افريقيا بوسائل سلمية، سيجدوننا مؤيدين لهم كما كنا في مناطق اخرى. اما الذين يحاولون استخدام العملية الديمقراطية كطريق للوصول الى السلطة و من ثم الانفراد بها سوف لا يجدوننا في جانبهم. و كما قلت سابقا، في حين اننا نؤيد مبدأ "رجل واحد، صوت واحد"، لا نؤيد مبدأ "رجل واحد، صوت واحد، لمرة واحدة".

سيادة رئيس و اعضاء اللجنة، اريد ان انهي كلامي بنظرة اساسها خبرتي الطويلة في الوظائف الحكومية و خبرتي في الشرق الاوسط و كوني ابن لمهاجرين الى هذه البلاد.

تكمن قوة امريكا في احترامها للقانون المقرون بتسامحها مع عادات و اديان و تقاليد العديد من المهاجرين الذين ساهموا في الجعل من هذا البلد بلدا عظيما. تقوم هذه الصفات النبيلة بجذب الناس الى شواطئنا و تدفع الآخرين الى تقليد نظامنا.

علينا ان لا نسمح بتاتا لتصرفات اقلية متطرفة اي كان دينها او معتقدها ان تكون اساسا لنظرتنا الى مجموعات بكاملها. في الوقت الذي يجب ان نكون فيه حذرين في المحافظة على قيمنا الاساسية و طريقة حياتنا الديمقراطية، علينا كذلك ان نستبين السمات التي تجمعنا مع المجتمعات الاخرى. ففي حين توجد هناك فروقات بيننا، الا اننا نشترك مع اغلبية شعوب الشرق الاوسط في طموحنا نحو السلام و العدل الاجتماعي و الرخاء لانفسنا و لاطفالنا.

و كما قال كل من رئيس الجمهورية و وزير الخارجية مرارا، لا يمكننا ان نفرق ما بين سياستينا الخارجية و الداخلية. يعتمد نجاح سياستنا في الشرق الاوسط اكثر مما نعتقد على التصور بأن الولايات المتحدة بلد الاستعداد المقرون بالتسامح و بلد الحزم المقرون بالعدل.

طارق عزيز والالتزام بمحاربة الارهاب والالتزام بحل سلمي للمشكلة مع اسرائيل

تحدثت "المجلة" الى جورج شولتز، الوزير السابق في عهد الرئيس ريغان، في مكتبه في معهد هوفر في جامعة ستانفورد، وجاء فيها:

- هل سيكون قبول العراق تركيب كاميرا الامم المتحدة لمراقبة انتاج الصواريخ نهاية للمقاطعة والعزلة الدولية؟

▫ هذه خطوة الى الامام، انني لا اتابع الاحداث من هنا كما كنت افعل في واشنطن، ولا اعرف التقارير الخاصة عن النوايا الحقيقية لصدام حسين. لكني حتى لو عرفتها، لن تزيد ثقتي فيه. انني لا اثق في الرجل، وهذا رأيي باختصار.

- هل رفع كل العقوبات مربوط بخروج صدام حسين من الحكم، رغم ان الشعب العراقي هو الذي يدفع الثمن؟

▫ لن اجادلك في ان المقاطعة تؤثر على المواطن العراقي العادي. لكن صدام حسين هو الذي ادخل العراقيين في كل هذه المشاكل. قبل حرب الكويت ادخلهم في الحرب مع ايران. ايران ليست من الدول المفضلة عندي، واذكر انني قلت للرئيس ريغان، عندما كنت وزيرا للخارجية، ان نهاية الحرب بين العراق وايران يجب الا تكون على حساب ايران. صدام حسين هو الذي بدأ الحرب، وكانت قد طلب من ريغان الموافقة على شرط ايران تشكيل لجنة تحقيق عن مسؤولية بداية الحرب. وأيدني ريغان. صحيح ان قرار مجلس الامن سبب معاناة، وربما معاقبة العراق الى ما لانهاية فيه بعض الظلم، لكن ماذا عن معاناة الكويتيين خلال الاحتلال العراقي؟ صدام حسين لم يكن يريد احتلال الكويت، بل كان يريد القضاء عليه، وعلى الكويتيين.

- الم تساعد امريكا صدام حسين حتى قبيل غزو الكويت؟

▫ لا تسألني عن الفترة التي سبقت مباشرة غزو الكويت، لم اكن وزيراً للخارجية وقتها، لكني عندما كنت وزيرا للخارجية، كنت حريصا على الاتهزم ايران العراق في الحرب. انا الذي اعدت العلاقات الدبلوماسية مع العراق. جاء طارق عزيز، وزير الخارجية العراقية، الى واشنطن، وذهبت معه لمقابلة الرئيس ريغان، وتعهد بمحاربة الارهاب والالتزام بحل سلمي للمشكلة مع اسرائيل، قلت ذلك للاسرائيليين وأيدونا. ولكن هذا شيء، وغزو الكويت وتدميرها شيء اخر.

مجلة **المجلة** - العدد (٧٠٣) ١-٧/٨/١٩٩٣

حول اسرائيل والنفط والأسلام في السياسة الامريكية

ادوارد جرجيان

نشرت الصحيفة الاسرائيلية يديعوت احرونوت (٤ آب، ١٩٩٣).

مقالاً للسفير الامريكي الجديد ادوارد جرجيان، الذي سبق ان كان مساعدا لوزير الخارجية الامريكي لشؤون الشرق الادنى، حول اسرائيل والنفط والاسلام في السياسة الامريكية، جاء فيه:

جرت تغييرات كبيرة على السياسة العالمية على اثر حل الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة، كان لها تأثيرات عميقة على الشرق الادنى. ان التغيير السريع والاساسي الذي طرأ على بقية العالم دفع البلدان القديمة في الشرق الادنى لان تتطلع الى مستقبلها بضوء جديد، وتعيد تقييم علاقاتها مع امم اخرى ومع جيرانهم.

خلال هذه التغييرات ظلت الاهداف الاساسية للولايات المتحدة على حالها. وابرز مبدأين كبيرين هما، السلام العادل والشامل والثابت بين اسرائيل وكل جاراتها وتسويات امنية عملية تضمن الاستقرار والوصول التجاري الحر الى خزانات النفط الكبرى في شبه الجزيرة العربية والخليج الفارسي. وطبعا هذه الاهداف ليست بالجديدة. لكن الجديد هو توفر الفرصة الناجمة عن الاحداث الاقليمية والدولية لتحقيق هذه الاهداف.

مازالت مصالحنا الامنية تتطلب منا التنبه الشديد، ويتضمن جدول اعمالنا اكثر من الدفاع عن الموارد الحيوية وحل النزاعات. لدينا مبدأ عام اخر في السياسة الامريكية هو دعم حقوق الانسان والتعددية وحقوق الاقليات ومشاركة الشعب بانتخاب السلطة ومعارضة التطرف والقمع والارهاب. يزداد تركيز السياسة في الشرق الاوسط والمغرب على مسائل التغيير والانفتاح والظلم الاقتصادي والاجتماعي، وكجزء من النهج السابق للاحداث الدولية التي اشرت اليها انفا، اصبح دور الدين اكثر بروزا، وكرس انتباه كبير لظاهرة ذات اسماء عديدة، الاسلام السياسي، نهضة الاسلام، الاصولية الاسلامية.

هذا التركيز الجديد على الاسلام يحيط به غموض شديد، يجدر فحصه بحذر وحرص، حتى لانصبح ضحايا مخاوف ليست في مكانها او نتيجة اراء خاطئة. لذلك اوضح ما يلي: لا تعتبر الادارة الامريكية ان الاسلام هو الخطر القادم الذي سيواجهه الغرب او انه يشكل خطرا على السلام العالمي. لان ذلك يكون تبسيطا زائدا للواقع المعقد. ولا يحل محل الحرب الباردة منافسة جديدة بين الاسلام وبين الغرب. لقد انتهت الحملات الصليبية منذ زمن بعيد. تعترف الولايات المتحدة بالاسلام كعقيدة كبرى، وكقوة تاريخية ثقافية من ضمن القوى الكثيرة التي اثرت على ثقافتنا واغنتها.

نشهد في دول الشرق الاوسط وشمالي افريقيا جماعات او حركات تريد اجراء اصلاحات على مجتمعاتها حسب العقيدة الاسلامية. ويجري التعبير عن هذه العقيدة باشكال كثيرة. نرى ان هناك مؤمنين في دول مختلفة يعيدون التركيز على مبادىء الاسلام، كما نرى حكومات تسمح للنشاطات الاسلامية بدرجات متفاوتة وطوابع مختلفة.

لاتوجد جهود دولية متراصة من وراء هذه النشاطات، ولكننا قلقون جدا من استغلال ايران للجماعات المتطرفة في كل انحاء المنطقة، ومن الدور الذي يقوم به السوادن بدعمه لهذه الجماعات في شمالي افريقيا. وعلى اثر التنسيق المتزايد بين ايران والسودان وبين الجماعات المتعصبة، وسيرها على طريق الارهاب، يتطلب الامر منا الترقب والحذر. ويدل التحليل الاخير ان الظلم الاجتماعي وعدم توفر الفرص الاقتصادية والتعليمية والسياسية يوفر لهذه الجماعات امكانية السيطرة على الجمهور في اي دولة.

نفتخر نحن الامريكيين بمبادىء بلادنا، ولقد صمدت هذه المبادىء ازاء تحديات صعبة كثيرة خلال اكثر من مئتي سنة. ولزاما علينا ان نشجع الانفتاح والمزيد من الاستجابة الكبرى لدى الاجهزة السياسية في كافة ارجاء العالم. لانحاول ان نفرض النموذج الامريكي على الاخرين، ولابد لنا من الاعتراف ان كل دولة لها الحق في ان تأخذ بنظر الاعتبار تقاليدها وتاريخها وظروفها الخاصة. ولكن توجد اهمية حاسمة للتعاون السياسي واسع المدى.

من لديهم الاستعداد لاتخاذ خطوات معينة، لاجراء انتخابات حرة، وايجاد جهاز قضائي مستقل، وتحقيق سلطة القانون، وتقليص القيود المفروضة على الصحافة، ويحترم حقوق الاقليات، ويضمن حقوق الفرد، يجدون لدى الولايات المتحدة استعدادا للاعتراف بجهودهم ودعم هذه الجهود. كما سيجد الذين يتقدمون بالاتجاه الثاني اننا مستعدون للحديث بصراحة والعمل بناء على ذلك.

للمزيد من التوضيح اقول، ان الذين نختلف معهم، بغض النظر عن دينهم، هم الذين يستخدمون الارهاب ويقمعون الاقليات ويدعون لعدم التسامح، او يخرقون المعايير المتعارف عليها في العالم بشأن المحافظة على حقوق الانسان، والذي لايهتمون بضرورة التعددية السياسية، والذين يخفون رسالتهم وراء نظام شمولي، والذين يعطون اولوية للمواجهات الدينية والسياسية على حساب العلاقات البناءة مع بقية العالم، والذين لايشاركوننا الالتزام بحل النزعات بالسبل السلمية، وخاصة النزاع العربي - الاسرائيلي، والذين يسعون لتحقيق اهدافهم بالقمع والعنف.

لهذه الاسباب بالذات لدينا خلافات جذرية مع دول نزعم انها علمانية مثل العراق وليبيا. واي نظام آخر يحذو حذوهما نبتعد عنه، بغض النظر عن وصفه لنهجه بعبارات علمانية او دينية او غيرها. وعلى سبيل المثال ايران، التي تتبع سياسة تهدف تقويض الاستقرار.

ظلت الاهداف السياسية الكبرى للولايات المتحدة في الشرق الادنى على حالها، وهي السلام الحقيقي بين اسرائيل وبين جيرانها العرب والفلسطينيين. تقوية الامن وردع العدوان او الحاق الهزيمة به، تقديم المساعدة للدفاع عن الامن الاقتصادي في العالم، تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق القمي التي نؤمن بها.

نقلاً عن القدس العربي - ٥ اب، ١٩٩٣

محضر اجتماع المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد

(سياسة امريكا، ترسيم الحدود مع الكويت، السعودية، شؤون تنظيمية)

لندن ١٧-١٩ آيار ١٩٩٣

عقد اجتماع في لندن بتاريخ ١٧-١٩/ ٥ / ١٩٩٣ وبحث نتائج زيارة وفد المؤتمر الى الولايات المتحدة الامريكية، وقضية تجريم صدام حسين، والعلاقات مع دول الجوار العربية والاسلامية وكذلك مشاكل اللاجئين العراقيين، وبحث الاجتماع ايضا الموقف من ترسيم الحدود مع الكويت. ساهم في الاجتماع ١٧ عضواً من اعضاء المجلس التنفيذي الذي يبلغ عدده (٢٧) عضواً بعد اضافة كل من عامر عبد الله ورياض الياور. كما حضر الاجتماع اعضاء الرئاسة الثلاثة، مسعود البرزاني، حسن النقيب، ومحمد بحر العلوم، اضافة الى كل من جلال الطالباني وصلاح الشيخلي كونهما اعضاء الوفد الى الولايات المتحدة.

وحول الزيارة الى الولايات المتحدة التقى الوفد مع عدد من المسؤولين الكبار واعضاء من الكونغرس، وفي مقدمتهم نائب رئيس الولايات المتحدة ووزير الخارجية ومستشار الامن القومي.

ومن اهم المسائل التي طرحها الجانب الامريكي هي مسألة تشكيل هيئة من قبل مجلس الامن لمحاكمة صدام وعدد من المسؤولين عن جرائم النظام، وحرصه على الحفاظ على وحدة العراق واستقلاله وبناء نظام ديمقراطي تعددي على انقاض النظام الدكتاتوري، واصرار الامريكان على ضرورة التزام العراق بجميع قرارات مجلس الامن خصوصا القرار ٦٨٨.

وفي تقدير الوفد ان السياسة الامريكية توضحت في هذه اللقاءات كونها مبنية على مناهضة النظام الدكتاتوري في العراق، وان لا تطبيع للعلاقات مع النظام، بل بالعكس التأكيد على تطبيق جميع القرارات بما يعني نهاية النظام. ويرى الوفد ايضا ان السياسة الامريكية تتضمن :

- تأييد المؤتمر الوطني العراقي الموحد باعتباره يمثل المعارضة ودعم سياسته.
- تأييد المطالبة بمحاكمة صدام وتنفيذ القرار ٦٨٨ وتخفيف الازمة عن الشعب العراقي.
- لم يحصل الوفد على قضايا ملموسة، أجابة على المطاليب التي قدمها الوفد، وخاصة في الجوانب الاقتصادية.
- وحول المناطق الآمنة في الجنوب فأن الامريكان قالوا ان دول الجوار ترفض ذلك. في حين طرح السعوديون والكويتون في لقاءات سابقة عدم وجود مانع لديهم.

ثم انتقل الاجتماع لبحث الدعوة الموجهة للمؤتمر الوطني لزيارة السعودية التي قام بترتيبها السفير السعودي في واشنطن بندر بن سلطان، والذي أكد استعداد السعودية لتقديم الدعم للمعارضة العراقية لاسقاط صدام كما فعلت في افغانستان حيث سقط النظام هناك نتيجة التعاون بين المال السعودي والدعم الامريكي.

جرى نقاش طويل في اطار الاستجابة للدعوة وضرورة تبديد مخاوف السعودية من النفوذ الشيعي في المؤتمر وموضوع الفدرالية وضعف الوجود السني فيه وتثبيت واقع كون المؤتمر يمثل المعارضة العراقية. وكان الجلبي قد قدم ورقة تتضمن المواضيع التي يقترحها للوفد ان يبحثها مع السعوديين، تضمنت دعم الجهود العسكرية والسياسية والميدانية والاغاثة حاليا واطلاق ما تبقى من قيمة النفط العراقي الموجود في الخزانات والانابيب على ارض السعودية الى حساب المؤتمر الوطني العراقي الموحد (موعم). وكذلك بحث وضع اللاجئين في رفحا.

ومما جاء في حديث الجلبي ((نحن في معركة شرسة مع صدام ومعركة اقل شراسة مع الدول الاقليمية التي تخشى الديمقراطية والتعددية والاخوة العربية الكردية، وهي لاترتاح لأي حركة شعبية للتغيير وتريد حركة محدودة او انقلاب قصر. وهذا هو سبب ما نعانيه.

ان اهم حليف لنا على الصعيد الدولي هو امريكا التي قامت بنشاط غير عادي مع دولة حليفة لها هي السعودية واستطاعت ان تزيل التحفظات الموجهة ضد المؤتمر. ان تحركنا هو ضمن مخطط امريكي للتأثير على السعودية لدعم المؤتمر.)) تحدث جميع الحاضرين تقريبا عن الزيارة واهميتها. وضرورة الاهتمام بالوفد، وسمته، والاستجابة للدعوة من حيث الوقت المقترح - موسم الحج - الخ.

وتحدث الرفيق (عبد الرزاق) الصافي عن الموضوع قائلاً ((ان الزيارة تساعدنا على كسر الحصار الاقليمي على المؤتمر وتفتح الطريق لنا الى الخليج ومصر وربما سوريا. مع تلبية الدعوة وان يكون الوفد يمثل كل الاتجاهات، لا موجب للمخاشنة ان جوبه الوفد بموقف لفرض آخرين من المعارضة في اللقاءات. نطلب اللقاء بالملك فهد لوحدنا، وموقفنا التمسك بالمؤتمر الوطني كممثل للمعارضة مفتوح للقوى الاخرى. لابد من اثارة قضية اللاجئين والقيام بزيارتهم لانه بدون ذلك سيكون هناك نقص كبير يحرجنا امام جماهيرنا من اللاجئين. ونطرح رغبتنا بنقلهم، حسب رغبتهم، وبمساعدة سعودية الى كردستان. لاموجب للحديث الكثير عن الديمقراطية والتعددية والفدرالية في عراق الغد، اذ انها كلها امور لاتلقى الارتياح لدى السعوديين، ويمكن ان نتحدث عن اهدافنا العامة بأختصار وسعينا لاقامة علاقات اخوة وحسن الجوار)).

انتقل الاجتماع بعد ذلك الى مناقشة الدعوة لزيارة الكويت والموقف من قرار ترسيم الحدود بين العراق والكويت والذي بموجبه انتقلت حدود الكويت شمالا داخل الاراضي المراقبة بعمق يتراوح بين ٦٠٠م و ١٥٠٠م. واعطيت للكويت سبعة آبار نفطية. وفي البحر اعتبار خط الحدود هو الذي يمر بأعمق نقطه في خور عبد الله اثناء الجزر. ولاهمية الموضوع، سندرج ادناه ملخص الافكار التي طرحها اعضاء المكتب التنفيذي.

هاني الفكيكي : الوضع السليم ان نحترم سيادة الدولة الكويتية ونؤيد قرارات الامم المتحدة التي تنسجم مع القانون الدولي ومع الامن وسلامة العلاقات وحسن الجوار بين العراق والكويت. وانتقد موقف الحكومة الكويتية لانها لم تتخذ اي موقف ايجابي من الشعب العراقي لا في كردستان ولا في العراق ككل. واقترح ان يكون موقف (موعم)

صفقة متكاملة.

١- نقر القرار ٧٧٣ ونعلقه على قرار البرلمان العراقي المنتخب بعد سقوط صدام.

٢- تقدم الكويت ٥٠٠ مليون دولار للمؤتمر الوطني.

٣- فتح الحدود الكويتية لمساعدة المعارضة العراقية.

٤- ان يضمن الاتفاق من طرف ثالث ويقترح بريطانيا.

عامر عبد الله : لاموجب للاعتماد على مزاج الشعب العراقي تجاه الامر فهموم الناس اكبر من التفكير بمسألة الحدود. وسبق ان جرى تعديل الحدود مع السعودية والاردن دون ان تثير ردود فعل. اما ان ننتهج موقف مبدأي او برجماتي، وهو مع الثاني.

نحن بحاجة الى دعم الكويت ونطالبهم بدعم جدي ملموس وليس مقابل القبول بترسيم الحدود بل بوضعهم امام مسؤولياتهم. ويمكن ان نقول اننا ملتزمون بقرارات مجلس الامن بشكل عام وان نترك التفاصيل ان اثيرت الى لجنة. يمكن ان نطالب بقرض مؤجل على الحكومة العراقية المقبلة.

محسن دزه ئي : يجب احترام القرارات كلها وقبولها وان لانحيلها الى البرلمان القادم. ونفس الذي طرحه كل من الحسيني وسامي عبد الرحمن ود. لطيف رشيد.

عبدالحسين شعبان : مع احالة المسألة الى المجلس الاستشاري الدستوري (رأي الجلبي ايضا) واشار ان المؤتمر الوطني العراقي الموحد لايؤيد جميع قرارات الامم المتحدة حيث نعتبر قرار ٦٨٧ قرارا مجحفا وقرار ٦٨٠ ليس ملزما لانه لم يتخذ وفقا للباب السابع. مع سيادة الكويت وتسوية سلمية وفقا لقواعد القانون الدولي ومصلح الشعبين.

مسعود البرزاني : اطلعنا السفير الكويتي على خرائط للحدود الجديدة مأخوذة من الاقمار الصناعية، الحدود البحرية لصالحنا وفي الارض نخسر سبعة ابار. الوفد بحاجة الى موقف واذا رفضنا الاحسن ان لانذهب. واكد ان الخارطة التي رآها ليس فيها تفريط بالحقوق العراقية. وايده هوشيار الزيباري مؤكدا ضرورة الموافقة على ترسيم الحدود.

عبد الرزاق الصافي : المجلس التنفيذي غير مؤهل لاعطاء وجهة نظر بهذه القضية التي تحتاج الى دراسة متأنية. ليس صحيحا ان شعبنا، بسبب همومه، غير مهتم بقضية الحدود، وهذه تختلف عما جرى مع السعودية او الاردن. انها ليست قضية حفنة رمل. والامر لا يحل بالبراعات الدبلوماسية.

الموضوع حساس ولا يصح ان نتورط فيما يسيء الينا، حتى ان تمت الصفقة فان الـ ٥٠٠ مليون دولار يمكن ان تتبخر خلال اشهر دون ان نحقق شيئا على طريق اسقاط النظام. لذا انا اتحفظ على الموضوع كله. وطلب تسجيل تحفظه في المحضر.

الجلبي : الى جانب القبول بترسيم الحدود للحصول على المساعدات نظرا للصعوبات التي يعاني منها المؤتمر والتجربة في كردستان، ورد على الصافي الذي قال اننا نتعرض للابتزاز، بقوله : نعم ، ولكن مصلحة الخلاص من صدام تتطلب ان لا نظل اسرى النظريات.

همام حمودي : (المجلس الاعلى للثورة الاسلامية) : ما يمنعنا من اتخاذ موقف حاسم هو السمعة امام الناس. الاولويات هي في اسقاط صدام، الموقف غير ملزم، اذا طلبوا الموافقة على ترسيم الحدود نطالب : منطقة آمنة، دعم مالي وعلى الارض، اغاثة، تصريح وغرفة عمليات للعمل على اسقاط صدام. ان هذا يبرر اتخاذ الموقف ويظل غير ملزم. ذلك ان القول بقبول قرارات الامم المتحدة دون الاشارة الى ترسيم الحدود غير كافي.

جلال الطالباني : قدم مطالعة طويلة تدعو الى الواقعية والقبول بترسيم الحدود لاننا لانستطيع تحدي الوضع الدولي وقرارات مجلس الامن خصوصا بعد ان ساء الوضع بعدم وجود الاتحاد السوفيتي. التعديلات في البحر لاضرر منها. اتفق مع الموافقة على ترسيم الحدود بصفقة كاملة وبعكسه لانقبل. الكويتيون يريدون الامر مجاناً.

وبعد مناقشات طويلة تمت الموافقة على صيغة احترام قرار ٧٧٣ بشأن ترسيم الحدود وليس الزامنا بكل القرارات والمطالبة بالدعم المالي. وقد تحفظ الرفيق عبد الرزاق الصافي مرة اخرى على ما جرى التوصل اليه.

هذا وللعلم فقد اعتذر الجانب الكويتي عن استقبال وفد المؤتمر الوطني العراقي الموحد لزيارة الكويت مباشرة بعد السعودية بسبب مشاغل موسم الحج. وبعد عودة البارزاني والطالباني الى كردستان رفض الكويتيون استقبال وفد بمستوى اقل من الذي التقى مع السعودية، وتأجلت الزيارة الى اشعار آخر. ولكن كل ذلك لم يمنع كلا من حسن النقيب ومحمد بحر العلوم من اعطاء مقابلات صحفية تحدثوا فيها عن قبولهم ترسيم الحدود ودعوة اطراف المعارضة الاخرى للقبول به ايضا وذلك قبل زيارة الوفد للكويت وتحقيق الصفقة التي تحدثت الاغلبية عنها في اجتماع المكتب التنفيذي.

وجرى نقاش طويل حول موضوع اللاجئين في رفحا بهدف زيارة المعسكر من قبل الوفد المتوجه الى هناك والتعرف على اوضاعهم والسعي لتحسينها وبحث امكانية نقلهم الى كردستان اذا رغبوا بذلك.

الاسلاميون حاولوا ابعاد موضوع نقل اللاجئين الى كردستان بذريعة ان وجودهم في السعودية نافع، للاستفادة من اللأجئين الذي لهم صلات بأهاليهم وهي صلات يصعب التفريط بها (البياتي من المجلس الاعلى)، اما بحر العلوم فتحدث قائلا : اذا كان وضعهم جيدا فلماذا ننقلهم الى كردستان. واذا لا فيجب ان نهتم بهم، الامور غير واضحة. (اشار الي ورود بيانات اليه تتحدث عن سوء الحالة هناك).

اما عامر عبد الله فقال ان مهمة الوفد تتجاوز مسألة اللاجئين هناك وربما يكون طلبنا محرجا للسعوديين. ولكن مادام الامريكان يقبلون المسألة ويحرضون على طرحها، نقول للسعوديين اننا نريد ان نخفف العبيء عنكم.

بعد ذلك ناقش المؤتمر التقرير المعد من قبل المؤتمر الوطني العراقي الموحد الذي يتضمن لائحة تجريم صدام حسين وعدد من اعوانه لتقديمها للامم المتحدة وتشمل اللائحة فئتين من الاسماء : الاول فيها (١٦) اسم للتجريم والثانية فيها اكثر من خمسين اسم يقترح التحقيق معهم وليس التجريم.

(هذا قام وفد من المؤتمر بزيارة الامم المتحدة في ٢٥ / ٥ /١٩٩٣ وقدم التقرير ولائحة الاسماء المعدة الى المنظمة الدولية).

ثم ناقش الاجتماع الوضع التنظيمي للمؤتمر الوطني وخاصة المكاتب، ويبدو ان عددا قليلا من المكاتب قد شرعت بعملها وهي دون المستوى المطلوب وجميع اعضاء المكتب التنفيذي المتواجدين خارج كردستان يتذرعون بشتى الحجج لكي لايتوجهوا الى كردستان والعمل فيها كما هو مقرر في المؤتمر وفي اول اجتماع للمكتب التنفيذي.

٣- فتح الحدود الكويتية لمساعدة المعارضة العراقية :

واشار الجلبي بهذا الصدد الى ان كثيرا من الاخوان (يقصد اعضاء مجلس التنفيذي) يناضلون من اجل الحصول على مسؤولية معينة، وعند الوصول لايقومون باي عمل ويخلقون احراجات لانهم يزعلون اذا ما قمنا بمبادرة وعمل واكد ان على م. ت. ان يؤسس عملا واقعيا وحقيقيا على ارض العراق، وكل مكتب يعمل هناك حتى لو كان رئيسه خارج العراق.

وبحر العلوم اتى بذريعة ان معظم اعضاء م. ت. لديهم عمل معين في الخارج ويصعب عليهم الاقامة في كردستان واقترح معالجتها بالوجود الدوري لضمان وجود عدد معين باستمرار في كردستان.

النقيب اكد على اهمية وجود الأعضاء العرب في المكتب التنفيذي في كردستان والاستعانة باعضاء الجمعية الوطنية في عمل المكاتب.

اما شعبان فقد انتقد العمل التنظيمي للمؤتمر والفوضى التي تسود فيه والارتجال والفردية وغياب العمل المؤسساتي، لايوجد تنسيق بين اعضاء الرئاسة والمكتب التنفيذي، والوفود والمهمات تجري فيها مجاملات، حصر المسؤوليات وضعف المشاورة وضعف في المتابعة . . الخ، واقترح دمج عدد من المكاتب.

وتحدث ابو مخلص مشيرا الى ضرورة التخلص من الحالة الحالية وخلق عمل مؤسسي حقيقي، وفي الوقت الذي نتمنى المبادرة الفردية فاننا مطالبون بالعمل كهيئات ذات صلاحيات محددة وذات وجهة نعمل على تطبيقها من الجميع. انتقد الحالة الموجودة في كردستان (التعينات، الجريدة . .) ثم تطرق الى القضايا المالية وضرورة معرفة المجلس بها، لايعني ان تبقى كما هي عليه الان ووضع ضوابط للصرف. وفي نهاية النقاش تقرر :

- تكليف اعضاء المجلس التنفيذي المتواجدين في كردستان بمهام تنفيذ سياسة وبرناج المؤتمر داخل الوطن. ويتم العمل باشراف اعضاء المجلس الرئاسي. ويمكن الاستعانة بأعضاء الجمعية الوطنية.

- التنسيق مع مسؤولي المكاتب المتواجدين في الخارج بما يضمن تمشية اعمالها.

(نقلا عن النشرة الداخلية، العدد ٧، حزيران ١٩٩٣)

نداء اللجنة المؤسسة لمتابعة مشروع لائحة إتهام لصدام حسين

نداء الى جميع العراقيين

ان الدعوة لتوجيه الاتهام لصدام حسين و اركان عصابته لما اقترفوه من جرائم وحشية لا نظير لها في تاريخ البشرية، والتي ذهب ضحيتها مئات الألوف من العراقيين الابرياء هي احدى الوسائل المهمة لاضعافه، وتمهد وتهيء الظروف التي تساعد وتشجع وتعجل باسقاطه.

وان العمل للوصول بمشروع (لأئحة الاتهام) الى نتائجه المرجوة يقوم على الاسس الثابتة التالية :

اولاً : ان العاملين في سبيل تحقيق الاهداف التي تضمنها المشروع، وكذلك المساندين له، انما يقومون بواجب وطني عراقي لا يختلف عليه اثنان من العراقيين الذين إكتووا بجرائم النظام المجرم.

وهم اذ يوجهون هذا النداء للشعب العراقي رجالا ونساء، احزاباً ومستقلين، في الداخل والخارج، لاسناد هذا العمل السياسي الانساني، يؤكدون انهم ليسوا تنظيما من التنظيمات ولاحزبا من احزاب المعارضة العراقية، ولايمكن ان يكونوا كذلك باي حال من الاحوال، ولاباية صفة من الصفات. وهم يعتمدون على الله ومؤازرة كل العراقيين.

مع العلم بان العمل من اجل تحقيق اهداف المشروع يتطلب جهودا ضخمة، ودعما ماديا، وسعيا مستمرا مثابرا، الامر الذي يتطلب بدوره الدعم والتعاون من قبل جميع اطراف المعارضة العراقية من احزاب وتنظيمات وأشخاص. والمشروع ذو خصوصية معينة، واهداف محددة لن يتجاوزها الى أية توجهات سياسية او حزبية او تنظيمية.

ثانياً : ان تمويل العمل من اجل تحقيق اهداف المشروع سوف يكون مقتصرا على الدعم الذي تقدمه أطراف عراقية و أشخاص عراقيون فقط. ولن يقبل المتابعون لتحقيق تلك الاهداف أية تبرعات مالية او مساهمات مادية من أية جهة غير عراقية، و لا من اشخاص غير عراقيين، وهكذا سوف تحدد نشاطاتهم في اطار الدعم المادي والمعنوي الذي تقدمه المعارضة العراقية من احزاب وتنظيمات وأشخاص.

ثالثاً : سوف تودع التبرعات في حساب معروف و معلن في احد المصارف في لندن، وقد ألفت لجنة من السادة حيدر عباس وصاحب الحكيم وعبد الكريم الأزري، للأشراف على الحسابات، حيث يتم تسجيل الاموال الواردة والمصاريف الصادرة في سجل خاص معروض للاطلاع الى من يشاء و في اي وقت. ويتم اقرار الصرف من قبل اللجنة الموسعة وتشمل السادة احمد الحبوبي وحيدر عباس وسعد جواد وشكري صالح زكي وصاحب الحكيم وطارق زيني ومحمد الهماوندي وناصر الشذر، وتكون قراراتها مسجلة في سجل خاص، ويمكن لمن يشأ الاطلاع عليه. ولن تصرف أية مبالغ الا في سبيل تحقيق الاهداف التي تضمنها مشروع لائحة الاتهام.

والله من وراء القصد.

بلاغ صحفي صادر عن الاجتماع المشترك للمجلسين الرئاسي والتنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد صلاح الدين ٣ آب ١٩٩٣

عقد المجلسان الرئاسي والتنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد دورة اجتماعاتهما المشتركة الخامسة في مقر المؤتمر في صلاح الدين - محافظة اربيل، في الفترة من ١٩٩٣/٧/٣١، الى ١٩٩٣/٨/٢. وجرت المداولات والمناقشات بشعور عال من المسؤولية والحرص التامين. وبحث الاجتماع الاوضاع السياسية والميدانية كما ناقش سبل تعزيز العمل ومعالجة النواقص والثغرات.

وناقش التطورات السياسية الداخلية والعربية والدولية ومستجداتها، وتأثيراتها على مسيرة شعبنا في مواجهة النظام الدكتاتوري. واستعرض الاجتماع المساعي التي قام بها المؤتمر لتعزيز مكانته على الصعيد العربي الاقليمي والدولي، وخصوصا في اعقاب زيارة وفد المؤتمر الى المملكة العربية السعودية، واتصالاته مع الجمهورية العربية السورية ودولة الكويت والجمهورية الاسلامية في ايران والجمهورية التركية. ومباحثات وفوده الى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، والامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.

وبحث ما قام به المؤتمر من جهود على صعيد الدعوة الى محاكمة صدام حسين وتجريمه، خصوصا بعد انجاز لائحة الاتهام وتوزيعها على نطاق واسع عربيا ودوليا، وتقرر تكثيف الجهود ومواصلتها من اجل حشد الدعم الدولي لهذا المشروع المهم.

وفي ضوء البحث في هذه المسائل، تم وضع برنامج مكثف للتحرك السياسي اللاحق الذي يستهدف كسب المزيد من الدعم العربي والاسلامي والدولي للقضية العراقية، وتشديد الخناق على النظام، والوقوف امام مساعيه لاعادة تطبيع علاقاته.

كما بحث متطلبات تصعيد العمل الميداني وتوسيعه داخل الوطن، وبخاصة لجهة دعم صمود شعبنا في جنوب العراق، وجهاده ووضع الخطط المناسبة لذلك، في سبيل الاطاحة بالنظام الدكتاتوري.

لاحظ الاجتماع ان اعمال الاغاثة التي يقوم بها عدد من المنظمات الدولية قد تعثرت، علما بأنها لم تكن اساساً بالمستوى المطلوب، الامر الذي يدعو الى معالجة واقعها وتأمين وصولها الى ابناء الشعب مباشرة، تطبيقا للقرار (٧٠٦).

وناقش بشكل خاص الوضع الاقتصادي المتردي في كردستان العراق، ودعا الى الاستمرار في عمليات الاغاثة مع العمل على اعادة تأهيل الاقتصاد وإنهاضه في المنطقة، بالتعاون مع حكومة اقليم كردستان / العراق.

وتوقف طويلا امام نتائج الحصار الاقتصادي، ولاحظ ان الشعب يدفع ثمنه باهضاً ولذا فان المؤتمر يدعو الامم المتحدة الى تأمين الغذاء والدواء والمواد الضرورية الاخرى وتوزيعها على ابناء شعبنا مباشرة، والضغط على النظام لتطبيق القرارين (٧٠٦) و (٧١٢) ورفع حصاره عن كردستان وجنوب العراق وبخاصة مناطق الاهوار وتطبيق القرار (٦٨٨) وكفالة احترام حقوق الانسان، وارسال مراقبين لضمان ذلك ويدعو الاجتماع الامم المتحدة الى الاشراف ومراقبة صرف الاموال المخصصة لشراء الدواء والغذاء.

وطالب الامم المتحدة باستثناء المناطق غير الخاضعة لسلطة نظام صدام من الحصار الدولي المفروض عليه.

وادان الاجتماع الغاء نظام بغداد لفئة الـ (٢٥) ديناراً من التداول والذي الحق الضرر الكبير بأبناء شعبنا العراقي وخصوصا في كردستان العراق علاوة على الاضرار بمصداقية العراق المالية، ويعلن المؤتمر، انه سيعيد القيمة النقدية الى فئة الـ (٢٥) دينارا بعد سقوط صدام.

وادان الحملة الارهابية الوحشية التي يشنها النظام ضد ابناء شعبنا كافة وخصوصا في الجنوب والاهوار، والتي ادت الى هجرة الالاف من أبناء العشائر العربية في ظل ظروف بالغة القسوة، وانتقد صمت المجتمع الدولي عن هذه الحملة وطالب بتحرك سريع لاغاثة المشردين وردع النظام عن مواصلة حملته القمعية واعمال القرار ٦٨٨ بذات الحماسة التي طبقت بها القرارات الاخرى، ومنع قصف المدنيين وفتح السدود التي تسببت في انقطاع المياه، وتدمير البنية التحتية، وناشد الاجتماع دول الجوار العربي والاسلامي اسناد جهاد الشعب العراقي وتقديم العون والمساعدة له، وبحث اوجه النشاط الاعلامي للمؤتمر والخطوات العملية الواجب اتخاذها لتطويره، وتحسين ادائه بما يضمن وصول صوت المؤتمر الى جميع ابناء الشعب، عن طريق مختلف وسائل الاعلام من صحافة، واذاعة، وتلفزيون وغير ذلك.

وتطرق الاجتماع الى المساعي واللقاءات الجارية مع بعض اطراف المعارضة العراقية، واكد تمسك "المؤتمر" بمنطلقات وضرورة وحدة المعارضة العراقية، والسعي الى اللقاء مع القوى والشخصيات التي ما تزال خارج اطاره، والاستعداد للتعاون والعمل معها. وفقا للاسس المشتركة، والثوابت الوطنية، بما يضمن تعزيز النضال الوطني لاسقاط النظام الدكتاتوري، والحفاظ على سيادة الجمهورية العراقية ووحدتها، ارضا وشعبا وكياناً.

وناقش فكرة الحكومة المؤقتة ومستلزماتها وقرر أجراء المزيد من الاتصالات والمباحثات مع الدول العربية والاقليمية بشأنها.

تلقى الاجتماع بمزيد من الاسف والاهتمام انباء العمليات العسكرية الايرانية الاخيرة في مناطق واسعة من محافظتي السليمانية واربيل، و قرر تشكيل وفد لزيارة الجمهورية الاسلامية الايرانية من اجل تطويق المشكلة بما يعزز العلاقات التاريخية بين البلدين والشعبين، وبما يحفظ سيادة الجمهورية العراقية وحقوق الجوار، ودعا الى حل القضايا العالقة بروح الاخوة والتفاهم والتضامن عبر الحوار والمفاوضات، وتزامن عقد اجتماعات الدورة مع الذكرى الثالثة لغزو الكويت في ٢ آب ١٩٩٠. والذي جلب اكبر كارثة لحقت بوطننا وشعبنا والجيش العراقي فضلا عن التضامن العربي، والتي مازال يعاني من آثارها المدمرة. واكد الاجتماع احترامه لسيادة دولة الكويت وحرصه على تعزيز العلاقات الاخوية بين الشعبين.

وأدان الاجتماع العدوان الاسرائيلي المستمر على جنوب لبنان، واعرب عن تضامنه مع الشعب اللبناني الشقيق، ومقاومته البطولية وحقه المشروع في تحرير ارضه. ونظر بقلق بالغ الى محاولات بعض الشركات والجهات التعاقد مع حكومة بغداد. مما يعزز طغيان النظام

واضطهاده لابناء الشعب، الامر الذي يجعل الشعب العراقي في حل من هذه الالتزامات والعقود.

ودعا الاجتماع المراجع العظام وعلماء الدين والخطباء ورجال الفكر والثقافة الى بذل المزيد من الجهود لتوعية ابناء الشعب وانهاضهم ودعوتهم الى الثورة على النظام الحاكم.

وتوجه المؤتمر الى ابناء القوات المسلحة للقيام بواجبهم الوطني المقدس واداء مسؤولياتهم التاريخية بالانضمام الى صفوف الشعب، والانقضاض على النظام، حفاظاً على كرامتهم وسمعتهم.

وأكد الاجتماع قرار العفو العام الذي اصدره "المؤتمر" ضمن لائحة اتهام صدام حسين واركان حكمه، ودعا جميع المتورطين مع النظام الى الاستفادة منه، مؤكدا نبذ روح الانتقام والعقوبة الجماعية وتعزيز سيادة القانون والشرعية الدستورية.

وناشد الاجتماع قوى المعارضة العراقية وشخصياتها الى المزيد من توحيد الجهود ورص الصفوف وتصعيد النضال لتحقيق هدف شعبنا في الخلاص من النظام الدكتاتوري.

سوريا والمعارضة العراقية
غيء باخور
صحيفة (هارتس) الاسرائيلية

كتب غيء باخور في صحيفة (هارتس) الاسرائيلية بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢٨، تحت عنوان ، في انتظار سقوط صدام ، جاء فيه ،

تسعى سوريا الى كسب المعارضة العراقية لصفها على حساب ايران وتركيا

بدأت دمشق مؤخرا بالتدخل ودعم المعارضة العاملة ضد نظام صدام في العراق، وربما يكون ذلك بسبب تقديرها بان ايام صدام حسين قصيرة وهذا هو الوقت الملائم لانشاء علاقات حسنة مع العناصر التي من الممكن ان تخلفه، ومنها العناصر الاسلامية التي تخشاها دمشق.

وكان استنادا الى هذه الخلفية قد اجتمع نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام في ١٤ تموز مع وفد من التيار القومي في المعارضة العراقية كما عقد في دمشق في اواسط تموز اجتماع رؤساء منظمات المعارضة العراقية شارك به رئيس المؤتمر الوطني الاعلى للثورة الاسلامية في العراق، الشيخ محمد باقر الحكيم ورئيس الاتحاد الوطني الكردستاني في العراق جلال الطالباني.

يعتبر اية الله باقر الحكيم انه على الرغم من محاولة وزير الخارجية السوري فاروق الشرع اظهار الحكومة بانها غير معنية بما يجري في هذا الاجتماع، فقد اجتمع حافظ اسد، وعبد الحليم خدام عدة مرات (قبل الاجتماع) مع الحكيم وطالباني، الامر الذي يظهر الاهمية التي تعلقها سوريا على هذا الاجتماع.

تسعى سوريا الى كسب المعارضة العراقية على حساب ايران وتركيا. ومارست ضغطا على الحكيم من اجل عقد الاجتماع في دمشق كما مورس ضغط عليه لنقل مكان سكنه الى دمشق مقابل زيادة الدعم المالي لحركته، وتدريب رجاله على السلاح، وتقديم تسهيلات اعلامية له للعمل ضد العراق. لم يعرض رد الحكيم على هذه الاغراءات بعد، الا انه اشار في حديث مع صحيفة (السياسية) الكويتية الى تطابق الاراء مع الرئيس الاسد وانه يواصل الاتصالات مع الشخصيات السياسية السورية بمن فيهم الاسد.

يشير المراقبون في دمشق انه سورية تخشى سقوط العراق في ايدي الشيعة، لذلك تسعى منذ الان الى ترتيب الاوضاع مع المعارضة العراقية، فهي تعرف ان وجود نظام اسلامي في العراق سيعمل على يقظة العناصر الاسلامية فيها، وكانت سوريا قد اتفقت مع ايران على عدم دعم ايران للعناصر الاسلامية السورية مقابل سماح سورية لعناصر حزب الله بالعمل بحرية في لبنان.

ويبدو ان جهود سورية قد تكللت بالنجاح. فقد عبر كل من الطالباني والحكيم بعد الاجتماع عن ارتياحهم من الدور الذي قامت به سورية في سبيل توحيد الجهود من اجل اسقاط نظام حكم العدو المشترك، اي صدام.

نقلاً عن القدس العربي - الجمعة ٦ آب ١٩٩٣

الملف العراقي - نشرة سياسية وثائقية مستقلة يصدرها مركز دراسات العراق

رئيس التحرير - د. غسان العطية

IRAQI FILE : A Documentary and Political Review

Published by the Centre for Iraqi Studies

Editor : Ghassan Atiyyah

P O Box 249A, Surbiton, Surrey KT6 5AX England

Tel : 081-946 3850 Fax : 081-3905818

ISSN 0965-9498

الاكراد العراقيون يخططون لصناعة نفطية مستقلة
جوناثان بيرمان

Iraqi Kurds Map Out Plan For Independent Oil Industry
By Jonathan Bearman
Oil Daily Energy Compass - 11 August 1993

وضعت حكومة كردستان المستقلة التي تتعرض لضغط اقتصادي مزدوج جراء حصاري الحكومة العراقية و الامم المتحدة خططا لضخ النفط من الحقول النفطية المحلية. و تسعى وزارة الطاقة الكردية للحصول على تمويل يمكنها من اعادة فتح الحقول المغلقة و بناء مصفاة و ذلك لاشباع الحاجة المحلية للكيروسين و زيت الغاز.

يحاول الاكراد اقناع الامم المتحدة بالموافقة على مشاريعهم منطلقين من وجهة نظر انسانية على اساس ان هناك شحة في الوقود. كما ان اتصالاتهم بالحكومات الغربية تتم على اساس مقترحات لتمويل انتاج نفطي يبلغ حوالي ٣٥٠٠٠ برميل في اليوم اضافة الى انشاء مصفاة صغيرة الحجم.

بعد ان رفضت عدة شركات التعاون معهم، يبدو ان الاكراد قد وجدوا شريكا لهم اخيرا. فقد وافقت شركة (تالو اويل) الايرلندية على التعاون مع الاكراد. و بينما تهربت الشركات الاخرى من التعاون مع الاكراد بسبب العقوبات، فان هذه الشركة - حسب المصادر الحكومية الكردية - تقوم بمسح لحقول النفط في المنطقة يتم على اساسه تقييم جدوى مشروع المصفاة. و ترفض شركة تالو اويل التعليق على هذا الموضوع.

طلب وزير الطاقة الكردي امين مولود من الولايات المتحدة و بريطانيا التبرع بمبلغ ٢٥ مليون دولار و ذلك لتشييد منشأة تكرير قرب زاخو. و تقول مصادر كردية ان بريطانيا تفكر في منح مبلغ ١٠ ملايين دولار، بينما تقول مصادر بريطانية بأن الامر يتم بحثه على مستوى متدني.

يقتضي اي تمويل لمشاريع في الاراضي العراقية المعترف بها - ان كان من قبل حكومات او شركات - الحصول على موافقة لجنة العقوبات التابعة للامم المتحدة. و تقول مصادر دبلوماسية غربية بان طلبا قد يقدم الى هذه اللجنة في آخر المطاف، الا ان الامر الاكثر اهمية هو التأكد من رفع الحكومة العراقية حصارها للشمال. يقول مسؤول غربي بان "هدفنا الرئيسي هو التأكد من توفير الوقود لسكان الشمال قبل حلول الشتاء و تلافي اي شحة." تقول الولايات المتحدة بان رفع العراق لحصاره ضد الشمال هو شرط للموافقة الامريكية على تصدير العراق ما قيمته ١,٦ مليار دولار من النفط حسب قرار الامم المتحدة.

من الناحية العملية، هناك احتمال ضئيل جدا بان يتم الانتهاء من المشروع قبل حلول الشتاء. فقد قام العراقيون بغلق الآبار في المنطقة عام ١٩٨٨، و يستغرق اعادة فتحها او حفر آبار جديدة حوالي السنة، حيث ستضطر الشركات الى التحقق من حالة مستودع طقطق الرئيسي والذي هو موضوع دراسة شركة تالو الآن. ولو ان اكبر حقل نفطي عراقي - كركوك - يعتبر من حيث الاساس ضمن كردستان، الا انه واقع فعليا تحت السيطرة العراقية لوقوعه جنوب خط العرض ٣٦.

هناك شك بان الاكراد يزمعون على المدى البعيد بناء صناعة نفطية لا تفي بالحاجة المحلية حسب، بل تتعدى ذلك الى التصدير، الا ان الحاجة للحصول على موافقة لجنة العقوبات قد تكون السبب في تقليص طموحاتهم في الوقت الراهن، الا ان وزارة الطاقة الكردية لا تخفي طموحاتها في تطوير القطاع النفطي الكردي. و تعتبر الاحتياطيات غير المستغلة شمال زاخو و في منطقة السليمانية حرية باعطاء كردستان انتاجية محتملة تتجاوز الطاقة المحدودة لحقل طقطق المغلق، الا ان قدر ذلك غير معلوم بالضبط.

ابتدأت محاولات الحصول على اهتمام الشركات النفطية العالمية قبل حوالي عام واحد عندما بدأت شركة جديدة تدعى (كرد اويل) بمحاولات في لندن لاجل شحن كميات من النفط الكردي الى ميناء الاسكندرون التركي و الحصول على العوائد للحكومة الكردية. لم يفلح هذا المشروع بسبب عقوبات الامم المتحدة الا ان الاكراد استطاعوا الحصول على اهتمام شركتي Gulf Resources التي يملكها اللبناني هاني سلام و شركة ستكو المؤسسة في بنما و التي يرأسها الانكليزي جفري آرشر عضو حزب المحافظين الحاكم. سعت ستكو الى الحصول على عون شركة اوكسدنتال للحصول على امتياز مقترح في شمال العراق و لو ان العقوبات تمنع النشاط التجاري.

الكويت تقدم مساعدات لسكان الاهوار

الحياة - لندن ٢٤ اب ١٩٩٣

الكويت - سيحصل العراقيون من سكان الاهوار الجنوبية وللمرة الاولى منذ الغزو العراقي للكويت في اب ١٩٩٠ على مساعدات كويتية تسلم للنازحين منهم الى ايران.

ونقلت "وكالة الانباء الكويتية" الرسمية امس عن السفير الكويتي لدى ايران فوزي عبد العزيز الجاسم ان الحكومة الكويتية "قررت تقديم مساعدات انسانية عاجلة للنازحين العراقين الذين فروا من قصف النظام العراقي لمناطق الاهوار في الجنوب اخيراً".

واوضح ان المساعدات الكويتية ستصل الى ايران على متن باخرة محملة بالمواد الغذائية والادوية والمستلزمات الطبية والبطانيات اليوم الثلاثاء (١٩٩٩٣/٨/٢٤). وذكر السفير ان ممثلين عن مكتب ولي العهد الشيخ سعد العبد الله هما الشيخ مبارك الصباح والسيد ابراهيم الفودري سيسلمان مواد الاغاثة الى مسؤولين ايرانيين والى ممثلين عن "المجلس الاعلى للثورة الاسلامية" في العراق. وسيشرف على توزيع المساعدات الكويتية الهلال الاحمر الكويتي والهلال الاحمر الايراني.

مذكرة المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي
الى رئيس ووزراء حكومة اقليم كردستان
بشأن مشروع قانون الاحزاب في اقليم كردستان

الاخ العزيز الدكتور فؤاد معصوم - رئيس وزراء حكومة اقليم كردستان المحترم

تحية واحتراماً

تسلمنا رسالتكم الكريمة المتضمنة مشروع قانون الاحزاب السياسية المؤرخة في ١٩٩٣/٣/٨، التي تطلبون فيها ابداء ملاحظاتنا بشأنه قبل تقديمه الى المجلس الوطني الكردستاني لتشريعه.

اننا في الوقت الذي نثمن فيه تثميناً عاليا هذه المبادرة التي تعكس الرغبة في تأمين تشاور واسع حول مسألة هامة وخطيرة كمسألة تنظيم الحياة الحزبية في كردستان، بودنا ان نقدم الملاحظات التالية:

١- لقد كسبت القضية الكردية في العراق مكسبا بقيام الجبهة الكردستانية العراقية وتبنيها هدف اقامة عراق ديمقراطي موحد يتمتع فيه الشعب العراقي بعربه واكراده واقلياته القومية بحرياته وحقوقه الديمقراطية كاملة، ويتمتع فيه الشعب العراقي بعربه وكرده واقلياته القومية بحرياته وحقوقه الديمقراطية كاملة، ويتمتع فيه الشعب الكردي بحقوقه القومية العادلة. واثبتت الجبهة الكردستانية العراقية اخلاصها طيلة الفترة التي مارست فيها السلطة في اقليم كردستان بعد انسحاب الادارات الحكومية المركزية وفرض الحصار الدكتاتوري على كردستان، وذلك بتأمينها الحريات الديمقراطية لجماهير الشعب في كردستان، حيث واصلت احزاب الجبهة وغيرها من الاحزاب والتنظيمات حريتها في النشاط الحزبي والسياسي، واصدرت صحفها العلنية واقامت محطات اذاعتها وتلفزيوناتها دون قيود ودون رقابة من اية جهة كانت.

وكانت تجربة ديمقراطية رائعة ماجسدته الحملة الانتخابية الواسعة التي سبقت اجراء انتخابات المجلس الوطني الكردستاني في ١٩٩٢/٥/١٩ بما شهدته من اجتماعات انتخابية ومواكب ومهرجانات انتخابية ونشرات دعائية، رفعت سمعة الجبهة الكردستانية العراقية، دون ان ينظم هذه الحملة قانون، غير وعي الجبهة وجماهير شعب كردستان.

كما كان محط تقدير كبير من لدن ابناء شعب كردستان - والشعب العراقي ككل، وكل المراقبين السياسيين في الخارج، موقف الجبهة الكردستانية العراقية ومن ثم حكومة الاقليم بتأمين حرية المطبوعات والصحف، بما فيها صحافة النظام الدكتاتوري المليئة بالدس والافتراء على الشعب الكردي واحزابه ومؤسساته التشريعية والحكومية.

وانطلاقا من هذا كله يشك الحرص على مواصلة هذا النهج الديمقراطي في خطوات حكومة اقليم كردستان، وفيما يقره المجلس الوطني الكردستاني من القوانين، مسألة غاية في الاهمية لتوطيد التجربة الديمقراطية في كردستان العراق وتطورها والحفاظ على السمعة التي كسبته الجبهة الكردستانية ضد الدكتاتورية الفاشية المعادية لابسط حقوق الشعب وحرياته الديمقراطية.

لذا فاننا نرى ان يجري تكريس حرية التنظيم السياسي الحزبي، والنقابي والديمقراطي، على اساس التعددية الممارسة حالياً، وحرية الصحافة والتعبير عن الرأي والتجمع والتظاهر، والاضراب غير الخاضعة للتقيد بتشريعات تضمن عدم تقييدها. والاكتفاء بمطالبة ممارسي هذه الحريات والحقوق بتقديم اشعار الى السلطات المسؤولة.

٢- مايزال اقليم كردستان من وجهة نظر قانونية جزءاً من الدول العراقية، وان هدف الجبهة الكردستانية العراقية هو انهاء الوضع الشاذ الذي سببه النظام الدكتاتوري واقامة نظام ديمقراطي فدرالي في عراق موحد، وتشاركها في هذا الهدف غالبية قوى المعارضة العراقية والشعب العراقي ككل. وبالتالي فان اية خطوة او تشريع تقدم عليه حكومة اقليم كردستان والمجلس الوطني الكردستاني ينبغي ان يأخذ بنظر الاعتبار هذا الواقع، ويستهدف تبديد اكاذيب حكومة صدام حسين واجهزة اعلامه، الزاعمة بان انتخابات المجلس الوطني الكردستاني والحكومة الاقليمية التي انبثقت عنه هي خطوة نحو فصل الاقليم وتقسيم العراق. ومن المؤسف ان واضعي مشروع القانون فاتهم هذا الامر، اذ ليس فيه اية مراعاة لهذه الناحية. ويبدو وكأنه قانون يصدر عن دولة مستقلة. ولايشير القانون الى كيفية تنظيم عمل المنتسبين لاحزاب سياسية تعمل في العراق كله، بما فيه اقليم كردستان، من اجل اهداف تخص الشعب العراقي كله بعربه وكرده واقلياته القومية كافة.

٣- وبرغم اننا لانرى حاجة الى هذا المشروع وتفصيلاته الكثيرة التي لا تستهدف تنظيم عمل الاحزاب بقدر ما تستهدف تقييده وفرض الرقابة عليه في الواقع العملي، قصد ذلك واضعوا المشروع ام لا، نجد انفسنا مضطرين على تقديم بعض الملاحظات التفصيلية التي تدعم ما طرحناه آنفا.

آ- اغفلت المادة الاولى ذكر ان الحزب شخصية معنوية.

ب- يبدو ان المادة الثانية اخذت الحالة الراهنة، وكأنها حالة دائمة وليس طارئة وشاذة، فنصت على ان كل مواطن من مواطني اقليم كردستان العراق المشاركة في تأسيس حزب او الانتماء اليه . . .الخ

فمن هم مواطنو الاقليم؟ هل هم موجودون فيه الان فقط؟ وما هو حكم من هم خارجه من ابناء الاقليم بسبب الظروف الشاذة الحالية ممن هم اعضاء حاليون في الاحزاب الكردستانية؟ وممن يمكن ان يكونوا اعضاء فيه مستقبلاً ؟

ج- تشترط المادة الثالثة من المشروع في مبادىء واهداف الحزب السياسي :

١- "ان لاتتعارض مع المصلحة العليا لاقليم كردستان العراق ووحدة شعبه وارضه". وهذا نص مطاط وحمال اوجه، ولاوجود لمعيار يحدد هذه "المصلحة العليا" ووحدة الشعب الارض.

٢- تشترط الفقرة الثانية من المادة نفسها عدم "النيل من الحقوق والمكاسب التي حققها او يحققها شعب كردستان العراق"، وتنص على النظام الفدرلي للعراق كواحد من هذه الحقوق والمكاسب. وفي هذا الشرط الشيء الكثير من مصادرة اجتهاد اي حزب من الاحزاب لايرى

ضرورة لمثل هذا النص. فحتى قبل اقل من سنة من الان خاض الحزب الديمقراطي الكردستاني، مثلا، الحملة الانتخابية، وهو متمسك بشعار الحكم الذاتي لكردستان، وشغل ممثلوه نصف مقاعد المجلس الوطني الكردستاني قبل ان يتبنى شعار الفدرالية، فكيف يمكن ان يجري الزام اي حزب يريد العمل في كردستان بتبني هذا الهدف، رغم عدم وجود من يعارض ذلك الان. ان هذا ليس سوى تدخل لامبرر له، وفرض لراي مسبق قد يتخلى عنه حتى واضعوه لسبب من الاسباب، وانطلاقاً من مصلحة الشعب في كردستان بالذات، حسب اجتهادهم في ظرف آخر.

٣- تشترط الفقرة الثالثة "ان لاتتضمن مبادىء واهداف الحزب، اموراً مخالفة للنظام العام والاداب". وهذا نص مطاط وفضفاض يحسن بالمشروع ان يتجنبه لئلا يساء تفسيره، ويتخذ ذريعة لتحديد نشاط الاحزاب، خلافاً للحريات والحقوق الديمقراطية، ونفس الشيء يمكن ان يقال عن الفقرة السادسة من المادة نفسها، التي تنص على ان يكون الالتزام بشأن التمسك بالدفاع عن ارض كردستان ووحدتها واضحة لا لبس فيه.

٤- ويرد في الفقرة ٤ من المادة وفي اماكن اخرى (المادة ٤ و المادة ٦) ذكر لـ "الدستور". ولاندري عن اي دستور يجري الحديث، في الوقت الذي لايفكر فيه احد باصدار دستور خاص بكردستان. وان الجبهة الكردستانية العراقية تناضل من اجل عراق ديمقراطي فدرالي موحد، يستند الى دستور ديمقراطي للعراق كله يضعه مجلس تأسيسي منبثق عن انتخابات حرة وبالتصويت السري المتساوي في ظل الحريات والحقوق الديمقراطية لمواطني العراق كافة وليس لدستور خاص بكردستان العراق.

د- وتشترط المادة السادسة بفقرتها الاولى من طلب تأسيس الحزب، ان يكون موقعاً من اعضاء مؤسسين لايقل عددهم عن مئة، وان لايقل عمر العضو المؤسس عن ٢٥ عاماً. ان الرقم مئة كبير على طلب من هذا النوع، ولا مبرر له، اذ يمكن لربع هذا العدد ان يكون كافياً لتأسيس حزب ما. اما اشتراط ان لايقل عمر العضو المؤسس عن ٢٥ سنة، فانه غير صحيح وفيه غبط لحقوق الشباب. المواطن الذي يكمل الثامنة عشر من عمره هو مواطن كامل الاهلية ولايصح حرمانه من حقه في المشاركة بتأسيس حزب سياسي لمجرد انه لم يبلغ الخامسة والعشرين. وان وضع شرط كهذا يمكن ان يجرناالى مفارقة غريبة عندما يجتمع الوف الشبان ويبنون برنامجا سياسيا لاشائبة فيه، ثم لايستطيعون ان يشكلوا حزبا لمجرد عدم وجود مئة واحد بينهم اكملوا الخامسة والعشرين من عمرهم. فهل هذا معقول ؟

وتشترط نفس الفقرة من المادة السادسة ان يرفق طلب التأسيس بشهادة الجنسية لكل عضو مؤسس فيه. وهو شرط غريب لاندري كيف فات واضعي المشروع انه يقضي بحرمان الالوف من الاكراد الفيليه من ان يكونوا مشاركين في تأسيس الاحزاب في كردستان المحررة لمجرد ان الحكم الدكتاتوري الشوفيني حرمهم ليس من شهادة الجنسية العراقية، بل ومن المواطنة العراقية بحجة التبعية الايرانية المزعومة.

و- تشترط الفقرة الاولى من المادة التاسعة ان يكون عاصمة الاقليم مقراً للحزب السياسي، وماذا لو اراد حزب ما ان يكون مقره في السليمانية او دهوك مثلاً، لاسباب تتعلق به ؟ وهل هناك من موجب لاجباره على جعل مقره في اربيل باعتبارها عاصمة الاقليم؟

ز- تنص المادة ٧، ان "على الحزب السياسي اعلام مجلس الوزراء عن نشاطاته الخارجية وعلاقاته بالاحزاب والمنظمات السياسية في الخارج بتقارير دورية". ولم تذكر المادة الفترة التي تتناولها هذه التقارير، اسبوعية ام شهرية ام سنوية. وربما تركت ذلك للتعليمات التي لوزير الداخلية اصدارها لتسهيل تطبيق القانون؛ نرى حذفها.

ح- تشترط المادة العاشرة من فقرتها الاولى ان يقبل طالب العضوية في الحزب النظام الداخلي للحزب كتابة. فهل يعني ذلك معرفة القراءة والكتابة من قبل جميع اعضاء الحزب؟ ان كان الامر كذلك فان هذا الشرط لاموجب له في نظرنا لانه يحرم كل الاميين من العمل الحزبي وهم جمهرة واسعة جداً من المواطنين.

ط- المادة ١٢ التي تنظم دمج حزبين نرى ان يكتفى بتقديم اشعار الى وزير الداخلية وليس طلباً للموافقة، كما هو الحال فيما تدعو اليه بشأن تأسيس الحزب.

ي- تنص المادة ١٧ من فقرتها الاولى بان "على الحزب السياسي اعلام مجلس الوزراء عن نشاطاته الخارجية وعلاقاته بالاحزاب والمنظمات السياسية بتقارير دورية". ان هذه الفقرة تجعل من الحزب تابعاً لمجلس الوزراء، ولاموجب له.

وتنص في فقرتها الثانية "لايجوز للحزب السياسي ارسال اموال او مبالغ الى اية جهة في الخارج، وكذلك قبول اموال عينية او نقدية من اية جهة في الخارج الا بعد استحصال موافقة مجلس الوزراء". نرى استبدال موافقة مجلس الوزراء باعلام وزير الداخلية، ليقوم الوزير بمعالجة ما يمكن ان يكون مخالفاً للقانون. وكذلك بالنسبة للفقرة (٥) من المادة (٢١).

ك- وتنص المادة ١٩ "على الحزب السياسي مسك سجلات مصدقة من الكاتب العدل وهي،

١- سجل الاعضاء وتدون فيه اسماؤهم وعناويهم ومهنهم وتاريخ انتمائهم.

٢- سجل القرارات وتدون فيه قرارات الحرب.

٣- سجل الحسابات وتدون فيه ايرادات ومصروفات الحزب.

٤- سجل الاموال وتدون فيه الاموال المنقولة وغير المنقولة للحزب.

ولم تكتف المادة بكل هذه السجلات فأضافت ؛

٥- اية سجلات يتطلبها عمل الحزب.

ل- وتنص المادة (٢٠) على ان "يقدم الحزب السياسي الى وزير الداخلية خلال شهر كانون الثاني من كل عام بياناً يتضمن اسماء المنتسبين الجدد وعددهم وعناوينهم ومهنهم وتاريخ انتمائهم واسماء الذين فقدوا العضوية واية بيانات اخرى تحددها التعليمات.

م- وتنص المادة (٢٣) على "١- ان يودع الحزب السياسي موجوداته النقدية لدى احد المصارف في الاقليم . . . ٣- تخضع حسابات الحزب السياسي الى تدقيق هيئة الرقابة المالية في الاقليم". فهل يعقل ان يثقل العمل الحزبي بكل هذه الطلبات في اقليم كسب حريته منذ امد قريب، في دولة دكتاتورية فاشية، ومازالت الديمقراطية في هذا الاقليم وليدة تحبو ؟

ولكل ما هو اكثر غرابة من كل هذا، واضافة الى كل هذا، ان يعطي القانون لمجلس الوزراء الحق بـ "حل الحزب السياسي اذا لم يبلغ عدد اعضائه خلال سنتين من تاريخ تأسيسه الف عضو مسجل

في سجل اعضاء الحزب".

ان حق العمل الحزبي، حق من الحقوق الديمقراطية للمواطنين، ولاية مجموعة منهم الحق في ممارسته. وان عدم اكتمال عضوية الف منتسب لحزب ما يجب ان لاتلغي حق الـ ٩٩٩ في ممارسة هذا الحق الديمقراطي الذي نص عليه الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهود والمواثيق الدولية التي نص مشروع القانون الذي نحن بصدد مناقشته، على ضرورة احترامها تعزيز المبادىء التي قامت عليها.

سيادة الرئيس،

لقد تناولنا ان ما ورد في مشروع القانون، وتجاوزنا عن الكثير من التفاصيل والامور الثانوية، آملين صرف النظر عن هذا المشروع والاكتفاء بالاعلان عن دعم المجلس الوطني الكردستاني، وحكومة اقليم كردستان لحرية العمل الحزبي على ان لاتتعارض مبادىء واهداف الاحزاب العاملة في اقليم كردستان مع مبادىء الديمقراطية وحقوق الانسان وحق تقرير المصير لشعب كردستان وتحريم قيام احزاب او منظمات على اسس عنصرية والاكتفاء بما أشرنا اليه في نهاية الفقرة (١) من هذه المذكرة من مطالبة ممارسي العمل الحزبي بتقديم اشعار الى السلطات المسؤولة بذلك.

مع تمنياتنا بمزيد من النجاحات على طريق توطيد الديمقراطية الكردستانية الوليدة لصالح الشعب الكردستاني المناضل، ولصالح الخلاص من الدكتاتورية التي تجثم على صدور شعبنا العراقي. وتحيق هدفه في اقامة عراق ديمقراطي فدرالي موحد.

وتقبلوا تحياتنا الاخوية

٤ نيسان ١٩٩٣

انفجار في بغداد

القدس العربي - ٥ آب ١٩٩٣ - رويتر ، قال شهود عيان ومسؤولون ان سيارة ملغومة انفجرت في وسط بغداد امس (٤ آب) مما ادى الى اصابة خمسة من المارة بجروح واحدهم اصابة بالغة.

وقالوا ان الانفجار وقع قرب مبنى مركز الاتصالات التلفونية وسبب اضرارا بالمباني المجاورة. وقال مسؤولون عراقيون انهم يعتقدون ان عملاء ايرانيين هم الذين وضعوا القنبلة لكن متحدثا حكوميا لم يشر بصورة مباشرة الى ايران في تصريحات نقلتها عنه وكالة الانباء العراقية.

وفي وقت لاحق نفت ايران "نفيا قاطعا" ان يكون لها اي ضلع في حادث انفجار السيارة الملغومة في بغداد. ونقل تليفزيون طهران ذلك عن متحدث باسم وزارة الخارجية الايرانية وقال انه "اعرب عن اسفه لسقوط ضحايا".

واضاف المتحدث ان "هذه الاتهامات تدخل في نطاق حملات التشهير الفاشلة التي تشنها الحكومة العراقية على ايران".

رويتر - ١٩٩٣/٨/٦ - زعمت جماعة عراقية معارضة مسؤوليتها عن حادث تفجير السيارة الملغومة الذي ادى الى اصابة خمسة اشخاص بجروح في قلب بغداد الاربعاء، وقالت الجماعة التي تطلق على نفسها اسم لجنة الدفاع عن الديمقراطية في العراق في بيان بتاريخ الرابع من اب "ردا على الانتهاك المستمر لحقوق الانسان في العراق وعمليات القمع الشاملة لسكان جنوب العراق والترحيل الاجباري لعشرات الالاف من سكان الاهوار قام مقاتلونا الابطال بمهاجمة هدفين عسكريين في بغداد". وذكر البيان ان القنبلة التي زرعت في سيارة أجرة انفجرت في موقف سيارات تابع لهدفين عسكرين هما وزارة الاسكان ومبنى الاذاعة والتليفزيون في حي الصالحية ببغداد.

العراق يوافق على بدء محادثات فنية مع الامم المتحدة

بغداد - اف. ب. (٢٤ اب، ١٩٩٣) اعلن العراق (٨/٢٣) موافقته على اقتراح الامم المتحدة لبدء محادثات فنية في شأن آلية التحقق طويل المدى من نزع اسلحة الدمار الشامل العراقية في ٣١ اب ١٩٩٣.

وصرح مسؤول في الخارجية العراقية لوكالة الانباء العراقية الرسمية انه "بناء على الاتفاق الذي تم في اثناء زيارة رئيس لجنة الامم المتحدة الخاصة بنزع اسلحة العراق في تموز الماضي ستبدأ المحادثات الفنية في نيويورك في الحادي والثلاثين من شهر اب.

وكان رئيس اللجنة رولف اكيوس اجرى محادثات في بغداد في اعقاب رفض العراق السماح لخبراء من الامم المتحدة بنصب الات تصوير لمراقبة مواقع عراقية لابحاث وصنع الصواريخ. وتم الاتفاق في ختام محادثاته على نصب الآت التصوير في موقعين من دون تشغليها بانتظار محادثات نيويورك.

واعلن العراق في الشهر الماضي انه على استعداد للالتزام بخطط المراقبة والتحقق طويلة المدى التي ينص عليها قرارا مجلس الامن الرقم ٧٠٧ و ٧١٥ لكنه ربط ذلك بمطالب عدة بينها رفع الحظر المفروض على صادراته النفطية منذ غزوه الكويت في اب ١٩٩٠.

واوضح المصدر ان المحادثات "ستتناول القضايا الفنية المعلقة بين الجانب العراقي واللجنة الخاصة ذات الصلة بالقسم الخاص بالاسلحة في القرار ٦٨٧ كما ستتناول مناقشة وسائل تطبيق قرار ٧١٥. وينص هذا القرار الاخير على مراقبة طويلة المدى للمنشآت العسكرية العراقية للتحقق من عدم عودته الى انتاج اسلحة للدمار الشامل.

واضاف المصدر عن المحادثات ستجري "في ضوء الورقة التي قدمها الجانب العراقي لاكيوس التي اكدت ضرورة وفاء مجلس الامن بالتزاماته تجاه العراق وخصوصا رفع الحصار المفروض عليه واحترام سيادة العراق وامنه واحترام حقوقه الطبيعية في التطور التي يضمنها ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي".

بيان المكتب السياسي لحزب الدعوة الاسلامية بشأن الانسحاب من المؤتمر الوطني العراقي الموحد

بسم الله الرحمن الرحيم

عقد المكتب السياسي لحزب الدعوة الاسلامية اجتماعا موسعا ضم اعضاء المكتب من مختلف مناطق العمل، حيث جرى وعلى مدى يومين بحث وتدارس العديد من القضايا المرتبطة بالقضية العراقية وتطوراتها، واستعرض الاحداث التي يشهدها العالم والمنطقة الاسلامية بشكل خاص.

وقد أولى الاجتماع اهتماما خاصا بمأساة اهلنا في اهوار جنوب العراق، الذين اضطرتهم ممارسات النظام الاجرامية الى ترك مناطقهم التي عاشوا فيها قرونا عديدة وللجوء الى مناطق الحدود العراقية - الايرانية، في ظروف لا انسانية مأساوية حيث ينعدم الطعام والماء، وترتفع معدلات الوفيات بينهم خصوصا الاطفال الذي يموتون جوعا بسبب الامراض وقساوة الظروف الطبيعية المحيطة بهم.

وناشد المكتب المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الانسان بتحمل مسؤولياتها الانسانية والمسارعة الى تقديم الدعم والعون للالاف من هؤلاء اللاجئين، الضغط على نظام الطاغية صدام لايقاف سياساته الاجرامية بحق الشعب العراقي وسكان الاهوار بشكل خاص، والكف عن تدمير مناطق الاهوار، ومايشكله ذلك من جريمة بحق البيئة والحياة في العراق.

واستعرض الاجتماع جهود المعارضة العراقية خلال الفترة الماضية، وسعيها الى تشكيل اطر سياسية تجمع قواها وتوحد مواقفها، ولاحظ المكتب ان تلك الجهود ما تزال بحاجة الى تكثيف واعادة نظر على اساس من القواسم الوطنية المشتركة والحرص على مصلحة الشعب العراقي والتأكيد على استقلالية القرار العراقي المعارض وعدم خضوعه لمؤثرات خارجية اقليمية او دولية تتعارض مع مصالح الشعب العراقي والتحرك الفعال من اجل الاتفاق على اطار سياسي قادر على استيعاب مختلف فصائل المعارضة العراقية، وتوحيد خطابها السياسي، وتجاوز السلبيات التي رافقت المشاريع السياسية السابقة، وتوظيف القدرات الميدانية، وضمان مشاركة اوسع القطاعات الشعبية في عملية اسقاط النظام، وتمكين الشعب العراقي من بناء نظام سياسي قادر على تحقيق مصالحة وضمان امنه واستقراره.

فعلى الصعيد الاسلامي اكد الاجتماع على ضرورة تمتين وحدة اطراف الساحة الاسلامية في العراق، وضرورة اعادة تنظيم حركتها ضمن صيغة عمل سياسي تستوعب الظروف التي تحيط بالقضية العراقية، وتنطلق من خصوصيات الساحة العراقية والقوى الاسلامية الفاعلة فيها، وتستهدف توحيد الموقف الاسلامي حيال مختلف القضايا المرتبطة بحركة المعارضة العراقية والاطراف المؤثرة فيها، وتجاوز الاخطاء والسلبيات التي رافقت تجارب الماضي وتاكيد الحرص على الاهداف الاسلامية العامة بما يحقق مصلحة الشعب العراقي بمختلف فئاته الاجتماعية وتنوعاته الفكرية والسياسية.

وعلى صعيد المعارضة العراقية، اكد المكتب التزام حزب الدعوة الاسلامية بالثوابت السياسية التي اعلنها في مناسبات عديدة سابقة، والتي تؤكد على اعتبار وحدة العراق ارضا وسيادة وشعبا من أولى مهمات الشعب العراقي وقواه المعارضة ورفض كل المحاولات التي تستهدف او تؤدي الى النيل من تلك الوحدة. وتأسيسا على ذلك فان حزب الدعوة الاسلامية يرفض اقرار وتكريس الطائفية السياسية رفضا قاطعا ويدين اية محاولة لاثارة الفرقة المذهبية، ويدعو الى اقرار الحقوق القومية للشعب الكردي ضمن وحدة العراق اوطنية، وينادي بمبدأ الاستفتاء الشعبي الحر، ويتبنى مبدأ الكفاءة والاخلاص للامة وقيمها المقدسة في الحياة.

وناقش الاجتماع صيغة المؤتمر الوطني العراقي الموحد وهو الاطار الذي شاركت الدعوة الاسلامية في الاعداد له خلال مساهمتها في اللقاءات الاولية التي جرت في صلاح الدين في ايلول من العام الماضي، انطلاقا من ايماننا وحرصنا على توحيد صف المعارضة العراقية وتمتين بنيتها وترشيد تحركها السياسي بما يحقق اهداف شعبنا العراقي ويضمن مصالحه ومن خلال مؤتمر صلاح الدين المنعقد في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٢، وبعد انتهاء اعماله سجلت الدعوة الاسلامية ملاحظاتها وتحفظاتها على الطريقة التي ادير بها المؤتمر والصيغ التي افرزتها، وهي ملاحظات تنطلق من الاسس التي تؤمن بها الدعوة الاسلامية وتعتبرها عناصر الضمان لنجاح اي مشروع سياسي معارض، فنحن نشخص ان المعارضة العراقية بحاجة الى صيغة عمل قادرة على تحشيد مختلف الطاقات العراقية في داخل العراق وخارجه، وتوحيد الخطاب السياسي، وضمان استقلالية عمل المعارضة وعدم وقوعها تحت تأثيرات الارادات الاقليمية والدولية هي رغبات متعارضة في كثير من الاحيان وخلال الاشهر العشر التي تلت مؤتمر صلاح الدين ابدينا حرصا كبيرا على ترشيد حركة المؤتمر الوطني وبذلنا محاولات جادة في اصلاح الاخطاء التي وقع فيها، واظهرنا استعدادا للتعاون مع الاطراف المؤثرة في المؤتمر لتصحيح مساره واخراجه من الاجواء السلبية التي احاطت به وما كان يبدو للجميع من وقوع المؤتمر تحت وصاية وتأثير القوى الدولية. ورغم تلك الجهود وضبط النفس الذي تحلت به الدعوة الاسلامية الا اننا لاحظنا عدم جدية في اصلاح المؤتمر بما ينسجم مع القواسم الوطنية المشتركة للمعارضة العراقية.

وانطلاقا من ذلك فان المكتب السياسي يعلن انسحاب حزب الدعوة الاسلامية من المؤتمر الوطني العراقي الموحد وتشكيلاته. ويعلن في نفس الوقت استعداده الكامل للعمل على توثيق الصلة مع مختلف فصائل المعارضة العراقية والتنسيق معها، والسعي الى ايجاد صيغة سياسية قادرة على استيعاب القوى المعارضة وتجاوز السلبيات والاخطاء التي رافقت التجارب الماضية.

اننا في الوقت الذي نؤكد فيه على التزامنا بالدفاع عن قضية الشعب العراقي العادلة والاستمرار في مواصلة المواجهة مع النظام الدموي الجاثم علي صدر العراق الحبيب، والحرص على توفير كل الظروف المناسبة لاشراك اكبر قطاعات المعارضة العراقية في عملية التصدي لهذا النظام الدكتاتوري، ندعوكم الى التكاتف وتوحيد الموقف للاطاحة بنظام صدام وتحرير ارادة الشعب العراقي من قبضته الدموية، وتمكينه من اقامة نظام دستوري يضمن حرية الانسان ويصون كرامته ويحقق للعراق وحدته ويعيده الى المجتمع الدولي بما يحقق امن واستقرار منطقتنا الاسلامية وازدهار شعوبها.

"ان تنصروا الله ينصركم ويثبت اقدامكم"

٩ ربيع الاول ١٤١٤ هـ (٢٨ آب ١٩٩٣).

كردستان الغربية (كردستان سوريا)
بين مطرقة الارهاب السياسي وسندان الشوفينية
د. بيري شاليار، سكرتير لجنة حقوق الانسان الكردي في النمسا.
حزيران ١٩٩٣

ان خير ما نستهل به هذه المذكرة هو الاستشهاد بهذه المقطع من ديباجة الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اعلنته الامم المتحدة في ١٠ كانون الاول ١٩٤٨ "لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الاسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل، السلام في العالم، ولما كان تناسي حقوق الانسان وازدهارها قد افضيا الى أعمال همجية آذت الضمير الانساني، وكان غاية ما يرنو اليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة . . " الا ان العالم أصبح في الشهور المنصرمة شاهداً على جرائم ضد الانسانية ارتكبت بأساليب ووسائل قمعية وبربرية في غاية الهمجية. وغدت كردستان - وطن الاكراد- بكافة أجزائها المجزأة بين تركيا والعراق وايران والاتحاد السوفيتي (سابقا) وسوريا مسرحاً لعمليات الابادة الجماعية، لاسيما كردستان العراق، من قبل الجيش العراقي الاستعماري الذي دمر أكثر من ٥٠٠٠ قرية ومدينة كردية في كردستان الجنوبية الملحقة بدولة العراق، ذلك التدمير شمل الاوابد التاريخية والمدارس والمستشفيات وأماكن العبادات من مساجد اسلامية وكنائس يهودية ومسيحية ومعابد زرادشتية وغيرها. . وخلال العقود القليلة الماضية قتل العراق ما يزيد عن نصف مليون كردي، في سلسلة رهيبة من المجازر لم يشاهد احداً مثيلاً لها لا في التاريخ القديم ولا الحديث على حد سواء، نذكر منها على سبيل المثال ، في العام ١٩٨٠ احتجز العراق ٥٠٠٠ كردي فيلي كرهائن في سجونه بعد ان طرد أهاليهم خارج حدود دولة العراق، وفي العام ١٩٨٢ اختطف العراق ٨٠٠٠ كردي بارزاني، مما دفع لجنة حقوق الانسان الكردي الى تقديم التقارير بشأنهم ولمعرفة مصيرهم الى المنظمات الدولية، وفي هذا الصدد وجهت الامم المتحدة الي لجنة حقوق الانسان الكردي لتقديم دعوي رسمية بشأن المفقودين في كردستان، وحضر السيد جواد ملا سكرتير لجنة حقوق الانسان الكردي المقر العام للامم المتحدة في مدينة نيويورك بتاريخ ٢٣ ايار ١٩٨٨، وبناء على التقارير المقدمة، تبنت الامم المتحدة قضية المفقودين في كردستان، الا ان العراق استمر في سياسته الرامية الى ابادة الشعب الكردي فارتكب مجازر جديدة بالقنابل الكيمياوية في حلبجة وبادينان ووادي باليسان في بداية واواسط العام ١٩٨٨ التي ذهب ضحيتها اكثر من ٣٠ الف كردي، ولم يكتف الحقد الشوفيني العراقي بذلك فاقدم في نفس العام على تنفيذ مجزرة اخرى تحت اسم عمليات "الانفال" حيث ساق النظام العراقي مايزيد على ١٨٢ ألف كردي الى أماكن مجهولة ومايزال مصيرهم غير معلوم كمصير الاكراد الفيليين والبارزانيين و. . . واخيرا في شهر نيسان الماضي شن الجيش العراقي هجوما وحشيا على كردستان، فلجأ ٤ ملايين كردي الى الجبال هروباً من الابادة الجماعية على يد الجيش العراقي فوقعوا فريسة الاحوال الجوية القاسية في أعالي الجبال الثلجية فذهب ضحية هذا النزوح الجماعي من البرد والجوع أكثر من ٢٠ الف كردي كان معظمهم من الشيوخ والاطفال.

شاء مجرمو الحرب في بغداد أم أبوا، فان جرائمهم الفظيعة ضد شعب كردستان والتي تقشعر لهولها وجسامتها الابدان ويندى لها الجبين، لا تخضع لمبدأ التقادم، او مضي المدة المعروفة في القانون الجنائي، أسوة بـ مجرمي الحرب النازيين اللذين ما يزالون الى الان يخضعون لمحاكمات واحكام على جرائم الابادة الجماعية التي ارتكبوها قبل نصف قرن وذلك حسب لائحة المحكمة الدولية في نورنبرغ لعام ١٩٤٥، ومحكمة طوكيو في العام نفسه. والسابقة القانونية هي الاتفاقية الدولية الشهيرة بهذا الخصوص المعقودة في ٢٦ كانون الثاني ١٩٦٨، وهي اتفاقية عدم تطبيق الحق المكتسب بالتقادم اي (بمرور الزمن) لجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية، فمهما مضى من الوقت على تلك الجرائم يجب ملاحقة الجناة وانزال القصاص بهم، فهذا حق مقدس للبشرية، وحق البشرية لايسقط بالتقادم.

وفي كردستان تركيا يقوم الجيش التركي الاستعماري بنفس الدور القذر ايضا الذي يقوم به الجيش العراقي، حيث ينفذان عمليات الابادة الجماعية والفردية في كردستان الشمالية (كردستان تركيا) وكردستان الجنوبية (كردستان العراق) بالاضافة الى تهجير الاكراد من مناطقهم وقراهم بغية تغيير الواقع الكردستاني، وكذلك فان التعاون الوثيق بين النظامين التركي والعراقي لقمع أية حركة تحررية كردية بموجب اتفاقيات ثنائية عسكرية سرية، كان واضحاً وجلياً خلال العقد الماضي في علميات اختراق الجيش التركي عشرات المرات الحدود الدولية لدولة العراق والتوغل فيها بعمق وصل أحيانا ٣٠ كلم على طول الحدود في كردستان، وذلك لضرب الحركة التحررية الكردية.

وفي ايران فان اوضاع الشعب الكردي ليست أفضل من باقي أجزاء كردستان، فما زال حراس الثورة وأجهزة الاستخبارات الايرانية ترتكب المجازر الدموية بحق شعبنا الكردي ليس في كردستان الشرقية (كردستان ايران) فحسب بل تلاحق قادة المنظمات الكردية في خارج ايران وكردستان ايضا، فاغتالت السلطات الايرانية مساء يوم ١٣ تموز ١٩٨٩ الدكتور عبد الرحمن قاسملو مع أثنين من رفاقه في العاصمة النمساوية فيينا، وكما اغتالت كل قادة الشعب الكردي في كردستان الشرقية من قبل مثل الزعيم الكردي اسماعيل آغا الشكاك (سمكر) في الثلاثينات، والشهيد القاضي محمد رئيس جمهورية كردستان في (مهاباد) في الاربعينات، وقادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في ايران في الستينات كل من المناضلين فايق أمين وأحمد توفيق، وكذلك الجنرال احسان نوري (اللاجيء السياسي في طهران منذ ١٩٣١) اغتالته السلطات الايرانية بعد عام واحد من اغتيالها لثورة ايلول في كردستان العراق في العام ١٩٧٥.

لقد تم اغتياله خوفا من عودته الى النضال مرة ثانية بعد انسحاب المرحوم البارزاني من الساحة الكردستانية، لان الجنرال احسان كان يشكل الخطر الحقيقي لكافة الدول المستعمرة لكردستان، لانه حينما اعلن الثورة الكردية المسلحة في كردستان رفع علم كردستان على مقر قيادته في جبال آرارات (آغري) ومارس صلاحيات الدولية الكردية خلال الفترة ما بين أعوام ١٩٢٧-١٩٣٠.

وفي الاتحاد السوفيتي منذ ان تشكل في العام ١٩١٧ من مجموعة من الشعوب والاقاليم، وكان الجزء الكردستاني الملحق به احدى هذه الاقاليم والشعب الكردي واحدا من تلك الشعوب التي تشكل منها الاتحاد السوفيتي، الا ان حكومة ستالين السوفيانية لم تبق على اقليم كردستان وحكومته التي اعترف بهما لينين، فمنذ العام ١٩٢٨ لم يعد هناك اقليم كردستان فحسب، بل قام ستالين بترحيل الشعب الكردي من كردستان وتوزيعهم على تسعة جمهوريات سوفياتية، واجبر الاكراد المبعدين على تسجيلهم بأنهم ينتمون الى تلك الشعوب التي تم تهجيرهم اليها، فعلى سبيل المثال في آذربيجان تم تسجيل معظم الاكراد هناك بانهم آذاريين اي اتراك، وما تبقى من كردستان فقد تم الحاقهم بأرمينيا ويتمتعون ببعض الحقوق الثقافية بشكل مبتور، فتدريس اللغة الكردية مقتصر على المدارس الابتدائية فقط وباللغة الروسية في المراحل الدراسية الاعلى، وذلك لاغراء الشعب الكردي للذهاب الى المدارس الروسية حتى في المرحلة الابتدائية ليتمكنوا من اللغة الروسية والاستمرار في الدراسة، لم يكن ذلك فحسب بل تم فرض الابجدية الروسية لكتابة اللغة الكردية بها في المدارس وكافة المطبوعات، والغرض من ذلك لخلق حاجز نفسي امام التفاهم مع الشعب الكردي في الاجزاء الاخرى كان ذلك على سبيل المثال لا الحصر من النعيم الذي عاشه شعبنا الكردي في ظل حكم السوفيت !!

كردستان الغربية (كردستان سوريا)

اما في كردستان سوريا، حيث يتجاوز عدد نفوس الكرد هناك مليونين نسمة، ويشكلون ١٥٪ من سكان سوريا، الا ان النظام الدكتاتوري العسكري السوري بقيادة حافظ الاسد اقام ستاراً كثيفاً من التعتيم الاعلامي الشامل حول كردستان سوريا على شاكلة الستار الحديدي الستاليني حيث نشاهد اليوم انهياره بدون اطلاقة رصاصة واحدة لانه كان مبني على الباطل، وكذلك الستار المصطنع في كردستان تقترب نهايته ايضاً مع بزوغ فجر جديد في السياسة والنظام الدولي الجديد. الا ان الاضطهاد القومي في كردستان سوريا كان وما يزال يأخذ اشكالاً ومظاهر مختلفة كما سنرى في سياق مذكرتنا هذه.

أوصت لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جلستها رقم ٤٧/ شباط ١٩٩١ المنعقدة في جنيف، سويسرا بما يلي، "وفي سوريا،الاكراد محرومون من هويتهم القومية ومن حقوقهم"، فثارت ثائرة المندوب السوري على هذه التوصية، تنفيذا لسياسة حكومته في التعتيم على حالة الشعب الكردي اللاطبيعية، محاولاً تشويه الواقع، وتحريف الحقائق قائلاً : "الجمهورية السورية تعتبر تصريح اللجنة الدولية لحقوق الانسان وتحرير الشعوب، خاصة فيما يتعلق بمصير الشعب الكردي في سوريا وحرمانه من الهوية القومية بالجهل التام، لان الاكراد في سوريا يتمتعون بجميع الحقوق التي يتمتع بها المواطنون السوريون، ويشاركون في كامل الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية، والدليل على ذلك يتبوأ الاكراد الكثير من المناصب الوزارية والنيابية والديلوماسية".

يشكل تصريح المندوب السوري هذا ديما غوجية بحتة، ولاصلة اطلاقاً بالواقع المر والمأساوي للشعب الكردي في سوريا الذي يعاني من الاضطهاد القومي وانتهاك منظم لحقوقه الانسانية والقومية.

وتأكيداً على عنصرية النظامين البعثيين السوري والعراقي ومعاداتهم للشعب الكردي وأمانيه القومية، يأتي واضحاً في المجازر الرهيبة بالاسلحة الكيمياوية ضد شعبنا في كردستان الجنوبية في العام ١٩٨٨، وردود الفعل السوري متمثلاً في قرار وزارة الاعلام السوري مفاده عدم ذكر اسم كرد وكردستان في وسائل الاعلام المقروة والمرئية والمسموعة في سوريا واستبدالها بالعبارات التالية : "المواطنين العراقيين" و "المعارضة العراقية".. الخ فمهما اختلف النظامين البعثيين العنصريين في دمشق وبغداد في بعض المسائل التكتيكية الا انهما متفقان ومنسجمان تماماً في إبادة الشعب الكردي، هناك العشرات من الامثلة على ذلك، وما تصريح الدكتاتور السوري حافظ الاسد اثناء حرب الخليج الا احدها، حيث قال "ان سوريا تعارض ضرب الجيش العراقي من قبل الحلفاء لان هذا الجيش يشكل بعداً قوميا للأمة العربية وسوريا.." فالبعد القومي الذي يقصده حافظ الاسد هو قيام الجيش العراقي في يتنفيذ المجازر المتواصلة بحق الشعب الكردي من اجل جعل كردستان العراق جزءاً من العروبة وأبعادها القومية.. فالطغاة يظلون طغاة مهما اختلفت اشكالهم واقنعتهم.

ان حرمان الشعب الكردي من ابسط حقوقه القومية بل والانسانية ايضا هي صفة ملازمة لكافة الحكومات السورية منذ عقود، فقد سحبت الحكومة السورية الجنسية السورية من كافة الاكراد المقيمين في كردستان سورية على الحدود السورية - التركية - العراقية بمنطقة الجزيرة، كان ذلك تمهيداً لتطبيق المشروع العنصري المسمى بـ الحزام العربي الذي بموجبه تم تهجير الاكراد من المناطق الحدودية واسكان العرب مكانهم وذلك لفصل كردستان سوريا عن كل من كردستان العراق وكردستان تركيا، حيث كان من اولى نتائج هذا ان تم حرمان الاكراد من ارض آبائهم وأجدادهم ومورد رزقهم الوحيد، وكذلك حرمان الاكراد من حق العمل لأنهم أصبحوا بدون جنسية سورية.. وقد رافق ذلك عمليات اعتقال وملاحقات وتصفيات جسدية واسعة النطاق للمناضلين الكرد في السجون السرية العديدة والتي تتكاثر بسرعة هائلة كما يتكاثر الفطر بعد هطول المطر، وما استشهاد المناضل عبد الحميد سينو بأيام من خروجه من السجون السورية الا مثالاً على تصفية الوطنيين الاكراد جسديا.. ضمن برنامج ارهابي يومي في اضطهاد الشعب الكردي لمنعه من ممارسة حياته الاجتماعية الخاصة به، ولعل قتل الاكراد المحتفلين بعيد نوروز في شوارع دمشق في العام ١٩٨٧، يعتبر مثالا لايقبل الجدل على عنصرية السلطات السورية.

لذلك فحكومة العسكر الارهابية في سورية تمارس سياسة مزدوجة ذات وجهين ومتناقضة وميكافيلية من خلال تعاطيها مع الاحداث والمستجدات على الصعيدين المحلي والعالمي،

الوجه الاول : الجيش والاستخبارات بفروعهم التي لا تعد

ولاتحصى، وهو الوجه الحقيقي للسلطة، حيث تهيمن بهم على كافة أوجه الحياة السياسية الداخلية في البلاد، والتي تتجلى في : فقدان أبسط الحقوق والحريات الانسانية العامة، سيادة أجهزة المخابرات، التي تشيع الرعب والخوف في كل مكان، وتمارس شتى أعمال القمع والارهاب وكبت الحريات والتصفيات الجسدية لخصوم الحكم من الاكراد وغير الاكراد.

الوجه الثاني : البرلمان -مجلس الشعب- والادارة المحلية، والجبهة الوطنية التقدمية، والنقابات والمنظمات الاجتماعية. . ماهي الا قناع مـزيف للتـصـدير الخـارجي وخـاصـة الـى الدول ذات الانظمـة الديمقراطية ولتكون موضع ثقة لدى تلك الدول، بأن سوريا تهتم بالمؤسسات الديمقراطية والتعددية الحزبية وحرية الكلمة. . بهدف الحصول على قروض ومساعدات مالية.

بيد ان هذه المؤسسات عاجزة تماماً عن ممارسة وظائفها التشريعية والادارية. وما هي الا مـؤسـسـات صـورية لتـجـمـيـل وجـه الحكم الدكتاتوري البشع، نعم انها صورية كأنتخابات البرلمان السوري والادارة المحلية او تركيبة الجبهة الوطنية التقدمية المكونة من أحزاب كارتونية هزيلة ولا حول ولا قوة لها، حتى انها لاتملك جريدة علنية واحدة. اما مهزلة الانتخابات التي تجري كل اربعة سنوات ومقاعدها المحجوزة سلفاً لكل من يصفق للسلطة أصبحت معروفة للقاصي والداني، فهل أصبح عضواً في هذه المؤسسات من لم يكن اسمه نازلاً في قائمة السلطة؟ ولمعرفة حقيقة الانتخابات في سوريا اكثر من خلال كيفية انتخاب حافظ الاسد رئيساً للجمهورية التي تتم بدون منافس آخر :: فكيف لا ينتصر فيهاوهو المتسابق الوحيد.

فليس من قبيل الصدفة امتناع لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الاوربي في اجتماعها المنعقد في البرتغال في شهر ايلول ١٩٩١ عن الموافقة على منح سوريا تسهيلات مالية قدرها ١٧٥ مليون دولار وفضلت اللجنة انتظار تطور اوضاع حقوق الانسان في هذه القطر.

وبعد هذه المقدمة لايسعنا الا تقديم صورة موجزة ومركزة عن اوضاع الشعب الكردي في كـردسـتـان سـوريا ومـا يتـعـرض له من اضطهاد وحقوقه من انتهاكات على يد السلطة السورية العنصرية، من خلال طرح السؤال التالي :

ما هي أشكال انتهاك حقوق الشعب الكردي في سورية ؟

نقدم الاجابة على هذا السؤال من خلال الفقرات التالية :

١- الحقوق السياسية والمدنية :

يبلغ تعداد الشعب الكردي في كـردسـتـان سـوريا مليوني نسـمـة محرومين ليس من حق تقرير المصير أسوة بباقي شعوب العالم فحسب بل ترفض السلطة السورية حتى مجرد الاعتراف بوجود الشعب الكردي، بالرغم من ان المادة الاولى من العهد الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية للانسان في العام ١٩٦٦ تنص على مايلي : "لكافة الشعوب ان تقرر مصيرها بنفسها، وبحكم هذا الحق، فهي تقيم بصورة حرة نظامها السياسي الاساسي وتضمن حرية تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي".

ولا يخفى على احد ان الحكومة السورية قد فرضت حظراً شاملاً على كافة أوجه النشاط السياسي في كردستان سوريا، فالاحزاب والجمعيات والنوادي الكردية ممنوعة بحكم القانون السوري، ما عدا تنظيم كرتوني صغير شكلته المخابرات السورية باسم (حزب بروسك)، الا انها تمنع اصدار اي كتاب او صحيفة باللغة الكردية، كما تسجن الوطنيين الاكراد بدون محاكمة ولسنوات عرفيا اي بدون محاكمة، بالرغم من ان المادة ١١ من الاعلان لحقوق الانسان تنص على مايلي : "كل شخص متهم بجريمة يعتبر برئيا الى ان تثبت ادانته قانوناً بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه".

كان ومايزال الوطنيون الاكراد يتعرضون لمختلف انواع التعذيب الجسدي والنفسي في اقبية وسراديب التعذيب التابعة للمخابرات السورية التي لا تقل وحشية عن المخابرات العراقية وذلك كما حدث للمناضل جواد ملا حينما كان طالباً في المدرسة الثانوية حيث اعتقلته المخابرات السورية وعذبته بشتى انواع الوسائل الوحشية ومن ضمنها ايصال الكهرباء الى كل أعضاء جسده حيث يعاني من آثارها لحد الان، في حين كانت المطاليب الكردية لا تتعدى ايصال الكهرباء الى القرى الكردية أسوة بالقرى العربية. كما اعتقلت السلطات السورية الطلبة الاكراد في مدينة القامشلي لأنهم هتفوا "عاشت الاخوة العربية الكردية" أثناء احتفالات حزب البعث في ٨ آذار ١٩٦٨، ومن أجل هذا الهتاف قضى غربي سليمان ورفاقه سنتين في السجن، كما ان المناضل بهجت محمد عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردي الذي خرج من السجن في بداية السبعينات وهو فاقداً للذاكرة وقواه النفسية والعقلية نتيجة التعذيب غير المحدود، كما اعتقلت المخابرات السورية المناضل أبو جنكو عضو اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الشعبي الكردي وتعرض لمختلف أشكال التعذيب النفسي والجسدي، بالرغم من ان الاعراف والقوانين والمعاهدات الدولية تمنع تعرض الانسان لاي تعذيب، وذلك كما جاء في المادة الخامسة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان بما يلي : "لايعرض أي أنسان للتعذيب ولا للعقوبات او المعاملات القاسية او الوحشية او الحط بالكرامة". فهل تلتزم الحكومة السورية بنص وروح هذه المادة ؟ سيكون الجواب بالنفي حتماً.

ولقد اعتقلت المخابرات السورية في العام ١٩٦٩ القائد والمناضل الوطني الكبير عثمان صبري (آبو) الذي تعرض للسجن ١٨ مرة وبالرغم من كبر سنه فقد تعرض للتعذيب الوحشي على ايدي المخابرات السورية، وتم سحب الجنسية السورية منه ايضا، بسبب نضاله الجرئ وصموده المشرف امام كافة الاغراءات والتهديدات، هذه الوقائع التي ذكرناها على سبيل المثال للخرق الفاضح لأبسط مبادئ القانون الدولي وحقوق الانسان في كردستان سوريا.

وبهذا الخصوص تنص المادة ١٥ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان على مايلي:

١- لكل فرد حق التمتع بجنسية ما،

٢- لايجوز حرمان اي شخص من جنسيته تعسفاً او انكار حقه في تغييرها.

ان اقدام الحكومة السورية على حرمان اكثر من ٧٥٠ الف كردي من الجنسية السورية بموجب قرارها العنصري رقم ٩٢ ما هو الا دليل واضح على خرق الحكومة السورية للاتفاقات الدولية.

ان حرمان الاكراد من الجنسية السورية ادى الى مصادرة اراضيهم وممتلكاتهم تنفيذا للمخطط العنصري في اقامة مستوطنات عربية في اطار مشروعها الذي يسمى بـ الحزام العربي الذي يهدف كما اسلفنا سابقا- الى عزل كردستان سورية عن كل من كردستان تركيا

وكردستان العراق بحزام بشري عربي بمحاذاة الحدود الدولية بطول ٣٧٥كلم وعرض ١٥ كلم من بلدة رأس العين وحتى بلدة تل كوجك. فهذا المخطط العنصري جاء خرقاً آخر للقانون الدولي فجاء في البند الثاني من المادة الاولى للعهد الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية للانسان لعام ١٩٦٦، على ما يلي، "لا يجوز حرمان أي شعب ولابأي شكل من الاشكال من وسائل معيشته".

٢- الحقوق الاجتماعية والثقافية :

تعتبر الحقوق الاجتماعية والثقافية للانسان، مثل : حق العمل والتعلم بلغة الام، وحرية الاشتراك في تأسيس او الانتساب الى الجمعيات والجماعات السلمية وكذلك المشاركة في كافة المجالات الثقافية، من الحقوق الاساسية للانسان التي نص عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨، والعهدين الدوليين حول حقوق الانسان لعام ١٩٦٦، فضلاً عن ذلك هناك اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١ التي تحظر التمييز في مجال التشغيل، بسبب العنصر او اللون او الجنس او اللغة او الدين او الرأي السياسي او اي رأي آخر او الاصل الوطني او الاجتماعي او غيرها. وبالرغم من ان هذه الحقوق تنتمي الى مجموعة الاصول والقواعد الآمرة في القانون الدولي المعاصر اي يجب التقيد بها ولايجوز خرقها بأي شكل من الاشكال طبقاً للمادة ٥٣ من معاهدة فيينا حول المعاهدات الدولية لعام ١٩٦٩، حيث الحكومة السورية كانت احدى الدول الموقعة عليها ايضاً، ولكن هذه المعاهدات تظل حبراً علي ورق بالنسبة للنظام الدكتاتوري والعنصري في سوريا، الذي لم يحول كردستان سوريا الى مجرد مستعمرة تابعة لتروبولات دمشق وحلب بل يمارس عن عمد وتخطيط مسبق سياسة ابادة الثقافة الكردية الاصيلة والعريقة، بهدف تسهيل مشاريعه العنصرية في تعريب وتبعيث كردستان سورية وذلك كما جاء في العدد ١١ لعام ١٩٦٤ من (المناضل) النشرة الداخلية لحزب البعث، وكذلك يؤكد محافظ الحسكة محمد طلب هلال هذا المخطط العنصري السوري في كتابه (دراسة عن محافظة الحسكة من الناحية الثقافية والاجتماعية والسياسية)، محمد طلب هلال، هذا منحته الحكومة السورية أعلى الاوسمة على ما جاء في كتابه من عنصرية وشوفينية بحق الشعب الكردي، حيث أصبح فيما بعد وزيراً للتموين وعضواً في القيادتين القومية والقطرية لحزب البعث وغيرها من المراتب السرية والمخابراتية.

لم تمارس السلطات السورية سياسة الابادة الثقافية ضد الشعب الكردي فقط بل تقوم بتشجيع ودس الكتاب والعناصر العميلة لها بهدف تمييع وتشويه الثقافة الكردية مثل الكاتب المأجور علي أبو ذراع، بدوي الجزيرة، وغيره.

هذه السياسة العنصرية للحكومة السورية تتناقض تماما مع كافة معاهدات اليونسكو حول الثقافة واللغات القومية، كما تضرب - هذه الحكومة - عرض الحائط بالتزاماتها الدولية أزاء الشعب الكردي، التي تنبثق من مختلف المعاهدات واللوائح الدولية التي أبرمتها سواء في اطار الامم المتحدة او خارجها وفقا للمبدأ القائل : العقد شريعة المتعاقدين.

أما بالنسبة لقرارات الفصل التعسفي للموظفين الاكراد من حقول الرميلان والجبسة والرصافة البترولية فهي بشكل مستمر ودوري، نعم لم تستولي الحكومة السورية على ارض وبترول كردستان فحسب، بل تحرم الاكراد حتى من حق العمل فيها كعمال فقط. وكذلك فصل الموظفين والطلاب بشكل جماعي وفردي بحجة (خطورتهم على أمن الدولة)، ولم تشمل هذه الاجراءات مناطق كردستان فقط بل لاحقت السلطات السورية الاكراد في مختلف المدن السورية ايضا، وعلى سبيل المثال، في العام ١٩٧٦ بعد مضي ثلاثة أشهر على تعيين المناضل جواد الملا معلما في مدرسة (الملك العادل) الابتدائية في حي الاكراد بدمشق استلمت ادارة المدرسة كتابا من مديرية التربية تقول فيه بالحرف الواحد : "يفصل جواد ملا من العمل فوراً بسبب الامن"، ماذا سيكون القرار فيما اذا كان ضابطاً في الجيش وليس معلما ابتدائيا.

كما اصبحت ممارسات تبعيث الطلبة الاكراد وارغامهم على الانضمام الى حزب السلطة، حزب البعث من الظواهر اليومية الملازمة لحياة الاكراد، بالاضافة الى تعريب كردستان من محاولة لتغيير طابعها القومي وتركيبها السكاني ومعالمها التاريخية والجغرافية باستبدال اسماء القرى والمدن والشوارع والوديان والجبال الكردية بأسماء عربية. فلا مدرسة واحدة في كردستان لتعليم اللغة الكردية، ولاحتى جريدة او مجلة كردية علنية واحدة باللغة الكردية. فاين هذا من تصريحات المسؤولين السوريين ومندوبيهم امام الهيئات الدولية.

٣- الارهاب الشامل :

تمارس أجهزة المخابرات السورية القمع والارهاب الشامل ضد أبناء الشعب الكردي، اي المتعارف عليه في القانون الدولي المعاصر بـ (ارهاب الدولة)، اذ حولت هذه الاجهزة بفروعها الثلاثة ١- الامن العسكري، ٢- الامن السياسي، ٣- أمن الدولة، كردستان سوريا الى حلبة للارهاب وملاحقة ومطاردة المثقفين والسياسيين الاكراد، الذين يرفضون سياسة الخنوع والذل.

فالحاكم المطلق في كردستان سوريا رئيس شعبة الامن العسكري محمد منصورة (ابو جاسم) ومساعدة كل من الرائد ابو عمر وابو محمد وابو صلاح وغيرهم. . حيث يمارسون شتى أعمال القمع البوليسي وزج الاكراد في غياهب سجون الحسكة والقامشلي وعامودا وفرع فلسطين في دمشق كأن الاكراد هم جواسيس اسرائيليين !!

الاحكام العرفية والوضع الاستثنائي لكردستان سوريا قائم منذ أكثر من ثلاثين عاما، والاهمال المتعمد مستمر منذ استقلال سورية وحتى الان مما جعل الاكراد مواطنين من الدرجة الثانية، وجعل من كردستان مستعمرة سورية كل ماعليها ان تقدم بترولها وثرواتها هدية لحكومة دمشق وبدون ان تطالب باي حق بالمقابل، الا اذا اضطر الامر لفتح الطرق ومد السكك الحديدية ووسائل الخدمات التي لها علاقة في تصدير خيرات كردستان فقط.

وفيما يلي بعض الامثلة على الوضع اللاطبيعي في كردستان سوريا :

١- اعتقال المناضل الكبير عثمان صبري عشرات المرات لمجرد كونه كردياً ويدافع عن الشعب الكردي وحقوقه العادلة.

٢- يعيش المناضل عصمت شريف وانلي منذ اكثر من اربعين عاما في سويسرا محروما من العودة الى كردستان.

٣- لاحقت السلطات السورية المناضل الدكتور نور الدين ظاظا

واعتقلته عدة مرات، ونفته خارج البلاد، فعاش عشرات السنين منفياً في سويسرا الى ان وافته المنية هناك في العام ١٩٨٧.

٤- لاحقت السلطات السورية المناضل والشاعر الكبير جكرخوين واعتقلته عدة مرات، فالتجأ الى السويد حيث توفى هناك في العام ١٩٨٤.

٥- حتى الفنانين الاكراد لم ينجوا من الاعتقال والتعذيب، فاعتقلت المخابرات السورية الفنان المطرب محمد شيخو، عدة مرات وختمت محله (تسجيلات فلك) بالشمع الاحمر في مدينة القامشلي، توفي في العام ١٩٨٩.

٦- داهمت المخابرات السورية في الحسكة منزل الشاعرين الكرديين سيدا تيريج وصالح سعدو في العام ١٩٨٩، وصادرت كتبهما ودواوينهما بعد ان تعرضا للضرب والتعذيب والاهانات.

٧- الهجوم المسلح للمخابرات السورية على القرى الكردية كان وما يزال مستمرا منذ ٣٠ عاما لغرض تهجير الفلاحين الاكراد واسكان العرب مكانهم بدءاً بعمليات الابادة الجماعية في حرق السلطات السورية لـ ٣٠٠ طفل كردي في سينما عامودا في العام ١٩٦٢ والى الهجوم المسلح على قرية (علي فرو) في العام ١٩٦٧، وعلى قرى (سرماخ) و (جيلكا) في العام ١٩٨٨، وقرية (ليلان) في العام ١٩٨٩، وغيرها. . وفي كل هجوم كان يذهب ضحيته عشرات الجرحى، والاعتقال الجماعي لسكان القرى الكردية الرافضين لترك ارض بلادهم كردستان.

٨- مع كل الخلاف العقائدي فيما بين البعث العراقي والبعث السوري من جهة وبين سوريا وتركيا بشأن الحدود والمياه من جهة اخرى، الا حينما يفتحون الملف كردستان والقضية الكردية فان التعاون والتنسيق فيما بينهم يكون على أعلى المستويات، فعلى سبيل المثال، في العام ١٩٨٣ سمحت المخابرات السورية بدخول المخابرات التركية (ميت) الى قرية (حرنك) في ضواحي القامشلي لاغتيال ١٦ مناضلاً كرديا التجأوا الى سوريا من كردستان تركيا، فدخلت قوات الكوماندوس التركي الاراضي السورية ليلا وقتلوا المناضلين بمجزرة وحشية ومؤامرة مزدوجة سورية تركية. فلم تعترض القوات السورية على اختراق وحدات الكوماندوس التركية للحدود السورية في الدخول والخروج، وكذلك وصلت سيارات الاسعاف السورية الى مكان الحادث بعد ٤ ساعات مما أدى الى وفاة الجرحى ايضاً من جراء نزف جراحهم، بينما اذا اطلقت عيارات نارية في الاعراس والمناسبات الكردية فان دوريات الشرطة والمخابرات تتواجد خلال ١٥ دقيقة « اما تسليم المناضلين الاكراد فيما بين الدول المستعمرة لكردستان فهي بدون توقف.

لم يكن هذا كله الا على سبيل المثال لا الحصر، وللدلالة على الواقع المأساوي للشعب الكردي في كردستان الغربية (كردستان سوريا)، وبالتالي لبيان الانتهاكات الفاضحة لحقوق الانسان الكردي.

قصف ايراني على شمال العراق

اربيل - شمال العراق اف. ب. ٢٥ اغسطس ١٩٩٣

اكدت مصادر متطابقة في اربيل ان المدفعية الايرانية واصلت خلال الايام الثلاثة الماضية قصف المناطق الكردية في شمال العراق، وان قذيفة انفجرت قرب موكب لحراس الامم المتحدة. وذكرت مصادر في الامم المتحدة ومصادر كردية في شمال العراق ان القصف الايراني يستهدف خصوصا منطقة دربندخان القريبة من الحدود مع ايران. ولم تشر الى وقوع ضحايا، لكنها اكدت ان القصف طال خلال الايام الثلاثة الماضية منطقتي رانية وحلبجة الكرديتين. واوضحت ان قذيفة سقطت الاحد (٨/٢٢) علي بعد مئة متر من موكب لحراس الامم التحدة كان يسلك طريق السليمانية- دربندخان.

وقصفت المدفعية الايرانية منذ نهاية نيسان الماضي قرى كردية عراقية على الحدود مع ايران. وتتهم طهران حركات المعارضة الايرانية بتنفيذ عمليات في ايران انطلاقاً من شمال العراق. ■

شروط الكويت من اجل استئناف العلاقات مع (دول الضد)

رويتر، الجمعة ١٣ آب ١٩٩٣ - الكويت من وليام ماكلين

اعلن وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الاحمد الجابر امام البرلمان في حزيران الماضي ستة شروط من اجل استئناف العلاقات مع الدول التي ينظر اليها على انها موالية للعراق ،

- ادانة عدوان عام ١٩٩٠ العراقي
- مطالبة العراق بالالتزام بقرارات الامم المتحدة وعلى الاخص الافراج عن الكويتيين واسرى الحرب الاخرين.
- مطالبة العراق بالالتزام واحترام الحدود التي رسمتها الامم المتحدة.
- مطالبة العراق بانهاء مطالبه في الكويت واحترام سيادة الكويت.
- احترام الشرعية الدولية وسيادة كل دولة وحقها في استخدام مواردها الطبيعية وطرق الدفاع عن نفسها.
- القاء مسؤولية معاناة الشعب العراقي على الحكومة العراقية والترحيب بالجهود التي تبذل لاقامة نظام عربي موحد يتسق مع النظام العالمي الجديد.

وقال ان اهداف اي تصالح سيكون تشديد عزلة الرئيس العراقي صدام حسين.

العراق يندد بالقصف الامريكي والايراني على الاراضي العراقية

رسالة مؤرخة ٢٩ تموز ١٩٩٣ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الامم المتحدة.

((بناء على توجيهات من حكومتي والحاقا برسائلي التي اخرها الرسالة المرقمة ٣٦٣/٦/١ والمؤرخة ٢٧ تموز ١٩٩٣. لي الشرف ان احيطكم علما بان القوات المسلحة الايرانية قد قامت خلال الفترة من ١٩-٢٥ تموز ١٩٩٣ بالاعمال العدوانية التالية على المنطقة الشمالية من العراق،

١- خلال الاسبوع الماضي تعرضت بعض المناطق في حوض (قلعة دزة) و (بنجوين) الى قصف مدفعي عشوائي متقطع واخرها يوم ٢٠ تموز ١٩٩٢ حيث تعرضت قرى (سيد احمدان، شيبوزرة، كوبتان، وشمال شرق قلعة دزة) للقصف مما ادى الى حق ٤ دور وجرح ٢ من اهالي القرى المذكورة.

٢- في ليلة ٢٠/١٩ تموز ١٩٩٣ دخلت قواة ايرانية اخرى الى منطقة (بنجوين) واسست قواعد لها في (كاني مانكه) غرب قصبة بنجوين.

٤- بتاريخ ٢٢ تموز ١٩٩٣ قامت طائرات ايرانية بشن غارات على مناطق (ناوطاق) غرب دربندخان ومنطقة (زير كيوز) على طريق السليمانية.

٥- بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٩٣ تعرض حوض (قلعة دزة) مرة اخرى الى قصف عشوائي متقطع.

٦- في ليلة ٢٥/٢٤ تموز تعرضت مناطق (ناوطاق) للقصف ايضا.

٧- بتاريخ ٢٥/٢٤ تموز ١٩٩٣ تعرضت (انه) الحدودية شمال جوارته للقصف.

٨- بتاريخ ٢٥ تموز دخلت قوة ايرانية تقدر بـ (٢٠٠) مسلح الى منطقة (كوفلان) الحدودية قرب بنجوين وفتحت النار على اهالي القرى في المنطقة مما ادى الى مقتل احد الاشخاص.

ان حكومة جمهورية العراق تحتج بشدة على هذه الاعمال العدوانية الايرانية الجديدة التي تمثل انتهاكا صارخا لسيادة العراق وتدخلا سافرا في شؤونه الداخلية. كما تدين اصرار النظام الايراني على خرق قرار مجلس الامن ٥٩٨.

ان حكومة جمهورية العراق اذ تطلب من سيادتكم التدخل لوقف الجانب الايراني من تكرار هذه الاعمال العدوانية المنافية لقواعد القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة. فانها تحتفظ بحقها الكامل في الرد باستخدام اية وسيلة مناسبة للحفاظ على حقوق العراق ومصالحه المشروعة.)) (نقلا عن الجمهورية العراقية ٧ /١٩٩٣/٨)

الغارة الجوية الامريكية على شمال العراق

وكالة الانباء - رويتر - الاثنين ٢٣ آب ١٩٩٣

قصفت طائرات امريكية موقعا عراقيا مضادا للطائرات في شمال العراق يوم الخميس (١٩٩٣/٨/١٩). وقالت وزارة الدفاع الامريكية ان الضربة جاءت بعد ان شاهدت طائرات المراقبة صاروخا يطلق من بطارية ارض جو.

وكانت الناطقة باسم البنتاغون كاتلين ديلاسكي اكدت مساء الخميس (٨/١٩) ان طائرات امريكية هاجمت ثلاث مرات موقعا لاطلاق الصواريخ في منطقة الحظر الجوي شمال العراق، ووصفت الهجوم بانه من اكثر الحوادث "خطورة" بعد حرب الخليج.

واوضحت ان طائرتين امريكيتين من نوع "ف٤-جي" و "ف ١٦ - سي" هاجمتا في البداية الموقع الذي يبعد نحو عشرة كيلومترات عن الموصل ردأ على اطلاق صاروخين عراقيين ارض- جو.

ونفي العراق انه بدأ باطلاق النار ولكنه ذكر لاول مرة منذ سبعة اشهر انه فتح النار على المهاجمين وابعدهم. وقال مسؤولون امريكيون ان ادارة الرئيس بيل كلنتون تراقب الوضع عن كثب لمعرفة ما اذا كان رد المضادات العراقية على الطائرات الاميريكية "جزءاً من سياسة اكثر عدوانية من جانب الرئيس صدام حسين". وتابعوا ان الادارة تتعامل مع الحادث بوصفه "فردياً".

قالت صحيفة الثورة العراقية (الاحد ١٩٩٣/٨/٢٢) ان العراق سيقاوم اي هجمات جوية جديدة من جانب الطائرات الامريكية التي تراقب المنطقة الجوية المحظورة في شمال البلاد وجنوب البلاد. وقالت الصحيفة ان رد العراق باطلاق النار اثار قلق العقلية الاستعمارية الامريكية التي ترجيء اعترافها بالعجز عن مواجهة العراق. وقالت ان انه لايوجد ما يثبت عجز الادارة الامريكية اكثر من ارادة العراق وعزمه على مواجهة البلطجة الامريكية. واضافت الصحيفة تقول ان الجيب الكردي الذي يحميه الغرب في الشمال يتداعى ويوشك على الانهيار.

وفي تقرير منفصل قالت الصحيفة ان اطقم الدفاع المدني العراقية نزعت مفجرات ٥٧ قنبلة عنقودية مصنوعة في الولايات المتحدة اسقطتها الطائرات المغيرة. وذكرت الصحيفة ان خبراء الدفاع المدني حثوا المزارعين والرعاة في المنطقة على الابلاغ فورا عن اي قنابل عنقودية يصادفونها.

وقال العراق ان شخصين احدهما عسكري والاخر مدني اصيبا بجروح في الهجوم المذكور. □

تغير المناخ سبب انهيار حضارة ما بين النهرين

واشنطن -رويتر (٢١ اغسطس ١٩٩٣) ، قال علماء ان التغيرات المناخية كانت وراء انهيار حضارة ما بين النهرين التي قامت على ضفاف نهري دجلة والفرات. وقال عالم الاثار هاروفي فايس بجامعة ييل لرويتر "انها المرة الاولى التي يكون فيها التغير المفاجيء في المناخ سببا في انهيار حضارة مزدهرة". وتشير نتائج الابحاث التي اجراها فايس وزملاؤه الى ان المنطقة التي تعرف باسم "مهد الحضارة" عانت منذ ما يقرب من ٣٠٠٠ عام فترة من الجفاف والعواصف الترابية الشديدة في عام ٢٢٠٠ قبل الميلاد تقريبا.

وعن طريق تحليل طبقات التربة في المنطقة وجد العالم الفرنسي ماري اني كورتي بالمركز القومي للبحوث العلمية في باريس ان علامات مجهرية تشير الى انخفاض سقوط الامطار وحالة من الجفاف خلال تلك الفترة. وقال فايس وكورتي في تقرير نشرته مجلة (ساينس) بتاريخ ٢٠ آب، ١٩٩٣ " ان ذلك يمكن ان يفسر خلو مدن عتيقة مثل بابل وأور ونينوى واكد من السكان خلال الفترة ما بين عامي ٢٢٠٠ و ١٨٠٠ قبل الميلاد.